رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت/ج ب /2015

وزارة التعليـم العالـــي و البحث العلمـــي
جـامعـةأمحمد بوقـرة بومـــرداس



كـليـــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

شعبة:علوم تسيير

تخصص : محاسبة

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية –ورقلة-)

من إعداد الطالب:

مخلوفي محمد عادل

تحت إشراف:

د/شعباني مجيد

لجنة المناقشة :

شيخي بلال	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة بومرداس**	**رئيسا**
شعباني مجيد	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة بومرداس**	**مشرفا ومقررا**
بن حميدة هشام	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة بومرداس**	**ممتحنا**
العرابي حمزة	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة البليدة**	**ممتحنا**

السنـة الجامعيـــة: 2015/2014

فهـــــرس المحتويـــــــات

المحتوى	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول: مدخل للمحاسبة المالية ـــ من التنظير إلى التدويـــل ـــ	**52-1**
تمهيد	2
المبحث الأول : التطور المحاسبي بين المهنية و النظرية العلمية	3
المطلب الأول : المفهوم الفكري للمحاسبة	3
المطلب الثاني : المعالم المعرفية في تطور الفكر المحاسبي	4
المطلب الثالث: أهداف المحاسبة	7
المبحث الثاني : أسس النظرية المحاسبية	9
المطلب الأول: الفروض المحاسبية الرئيسية	9
المطلب الثاني : أهم المبادئ المحاسبية	11
المطلب الثالث : شمولية الفكر المحاسبي و تدويله	15
المبحث الثالث: الإطار القانوني للممارسة المحاسبية في الجزائر	20
المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي SCF المرجع القانوني للمحاسبة في الجزائر	20
المطلب الثاني : تحليل محتوى النظام المحاسبي المالي	27
المطلب الثالث : متطلبات الجودة في القوائم المالية –العرض و الإفصاح–	31
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني : الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية ـ من التنظير الى التطبيق ـ	**119-54**
تمهيد	54

المبحث الأول : مفاهيم رئيسية حول نظم المعلومات	55
المطلب الأول : مدخل لنظم المعلومات	55
المطلب الثاني : مفاهيم ذات الصلة بالنظام	60
المطلب الثالث:ماهية نظم المعلومات	66
المبحث الثاني : المدخل المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية	79
المطلب الأول : التطور الوظيفي للمحاسبة كنظام للمعلومات	79
المطلب الثاني : ماهية نظم المعلومات المحاسبية	82
المبحث الثالث : المدخل التطبيقي لنظم المعلومات المحاسبي	92
المطلب الأول :. دورة الحياة التطويرية لنظام المعلومات المحاسبية	92
المطلب الثاني : التكنولوجيا الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية	108
المطلب الثالث: أساسيات تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية	111
خلاصة الفصل	118
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بالمديرية الجهوية لسونلغاز –ورقلة-	159-120
تمهيد	120
المبحث الأول : مدخل تعريفي حول مجمع سونلغاز	121
المطلب الأول :أهم المحطات التاريخية لمجمع سونلغاز	121
المطلب الثاني: مراحل التغيرات القانونية لمجمع سونلغاز	123
المبحث الثاني : المدخل التعريفي و التطبيقي لمديرية التوزيع سونلغاز –ورقلة –	134
المطلب الأول : المدخل التعريفي لمديرية التوزيع سوتلغاز– ورقلة –	134
المطلب الثاني : المدخل التطبيق للمديرية الجهوية للتوزيع سونلغاز –ورقلة–	138
المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية	152
خلاصة الفصل	158
الخاتمة	165-160
قائمة المراجع	172-167
قائمة الملاحق	

قائمـــــة الأشكـــــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل إعداد الفروض المحاسبية	9
02	مخطط توضيحي لفرض الوحدة المحاسبية	10
03	مخطط توضيحي لفرض الاستمرارية	11
04	مخطط توضيحي لأعضاء (IASCF	16
05	مخطط توضيحي لأعضاء (IASB)	17
06	الهيكل العام لهيئة المعايير المحاسبية الدولية	18
07	أركان النظام المحاسبي المالي	22
08	المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	27
09	شكل توضيحي للنظام المفتوح	59
10	شكل توضيحي للنظام المغلق	59
11	العلاقة بين المعلومة و المعرفة	61
12	الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية	64
13	التوجهات المعاصرة لدراسة نظم المعلومات	70
14	المكونات الأساسية لنظم المعلومات	71
15	مخطط توضيحي للمعلومات التي يوفرها نظام معلومات التسويق	77
16	نموذج عام لنظام المعلومات التصنيعي	78
17	شكل توضيحي لنظام المحاسبي	80
18	نموذج المحاسبة كنظام للمعلومات	82
19	مخطط توضيحي لنظم المعلومات المحاسبية	86
20	مخطط توضيحي لعلاقة نظام المعلومات المحاسبي بالبيئة الداخلية و الخارجية	92
21	فعاليات دراسة نظم المعلومات	93
22	فعاليات تحليل النظام	97
23	مخطط بياني لمنهجية بناء النظم	101

24	مكونات قاعدة البيانات	112
25	معمارية نظام قاعدة البيانات	113
26	المكونات الأساسية لنظام أمن المعلومات	116
27	إعادة هيكلة شركة سونلغاز سنة 1983	123
28	الفروع الجديدة لسونلغاز سنة 1998	124
29	الهيكل العام لمديريات سونلغاز	131
30	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز-ورقلة-	134
31	الهيكل التنظيمي لقسم العلاقات التجارية	135
32	الهيكل التنظيمي لقسم الموارد البشرية	136
33	الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة	137
34	واجهة البرنامج المحاسبي الآلي(COMPTA) المعتمد من طرف المديرية	139
35	مخطط تبادل المعلومات المحاسبية من الفروع الى المركز الرئيسي	140
36	إدخال البيانات المحاسبية في البرنامج المحاسبة COMPTA	140
37	مخطط تبادل المعلومات المالية و المحاسبية ما بين الفروع و المركز الرئيسي	141
38	واجهة البرنامج المحاسبي "حساب"المعتمد في التسجيل المحاسبي وفق SCF	141
39	إجراءات التسجيل المحاسبي وفق نظام المحاسبة الآلي "حساب "	143
40	فاتورة الشراء متعلقة بشراء تموينات أخرى	161
41	إدخال البيانات في النظام المحاسبي	144
42	التحليل و التسجيل المحاسبي من طرف النظام المحاسبي	144
43	التسجيل في اليومية العامة في النظام المحاسبي	145
44	الترحيل الى الدفتر الكبير في النظام المحاسبي الجديد	145
45	منحنى بياني لتطور مستويات النتائج	148
46	الميزانية المحاسبية لسنة 2010	148
47	الميزانية المحاسبية لسنة2011	148
48	الميزانية المحاسبية لسنة 2012	149
49	الميزانية المحاسبية لسنة 2013	149

50	منحنى بياني لتطور النتيجة الصافية	149
51	تطور رقم الأعمال	150
52	تطور القيمة المضافة	151
53	تطور نتيجة الاستغلال	151

قائمـــــة الجـــــداول

الرقم	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	المؤتمرات الدولية للمحاسبين	15
02	مجالات تطبيق معايير المحاسبة الدولية	19
03	الميزانية المحاسبية حسب المعيار (IAS01)	41
04	جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة (*par nature*)	44
05	جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة (*par fonction*)	45
06	جدول تغيرات في الأموال الخاصة	47
07	محتوى قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقتين(المباشرة ، غير المباشرة)	50
08	أنواع الجدوى للنظام المقترح	94
09	المجمعات المحاسبية لفروع مجمع سونلغاز 2009	132
10	قائمة الجداول المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN)	139
11	تطور مستويات النتائج لمديرية التوزيع –ورقلة-2013/2010	147
12	الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية	153
13	الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة في المعلومات المالية	154
14	الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المالية	154
15	الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية	155

قائمـــــة الملاحـــــق

الرقم	عنـــــــوان الملاحق
01	مراحـــل تطـــور (IASC)
02	قائمة استعراضية للمعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS
03	المفاهيم الأساسية لعناصر الكشوف المالية
04	تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) و (الطريقة غير المباشرة)
05	الميزانية المحاسبية لسنة 2012 (أصول)
06	الميزانية المحاسبية لسنة 2012 (خصوم)
07	الميزانية المحاسبية لسنة 2013 (أصول)
08	الميزانية المحاسبية لسنة 2013 (خصوم)
09	جدول حسابات النتائج لسنة2012
10	جدول حسابات النتائج لسنة2013

الملخص:

للمحاسبة دورا هاما في نجاح العديد من المؤسسات الاقتصادية لما توفره من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات السليمة ،و بوجود عدة مبادئ عملية ،أصبحت متعارفا عليها لدى المهتمين بالمحاسبة و قواعد المحاسبية ترجع إلى بداية نشأت المحاسبة المالية ، مما يستدعي انفتاح الفكر المحاسبي لمواكبة هذه التطورات على مستوى الساحة الاقتصادية .

يعتبر النظام المحاسبي المالي الحجر الأساس الذي تعتمد عليه عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي على مستوى المؤسسات الوطنية ،لما يوفره هذا الأخير من قواعد محاسبية عامة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لمواكبة التغيرات الجذرية في بيئة الممارسة المحاسبية،

تناولت دراستنا الانعكاسات التي جاء بها "النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "،حيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع الممارسة المحاسبية وكانت مؤسسة سونلغاز – المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز –لولاية ورقلة – محل الدراسة التطبيقية .

الكلمات المفتاحية : المحاسبة المالية ، النظام المحاسبي المالي ،نظام المعلومات المحاسبي ، جودة المعلومات

Abstract

Accounting for a significant role in the success of most economic institutions because they provide information to help make informed decisions, and the existence of several principles of the process, , the path of evolution of accounting, which contributed to Accounting Thought slow stagnation and stability of accounting practices in light of the dynamics of life Economic and at an accelerated pace, which calls for the opening of accounts thought to keep up with these developments in the economic arena.

Financial accounting system is the cornerstone on which the design of the accounting information system at the national process on institutions because it provides the last of the public accounting rules in compliance with international accounting standards to keep pace with changes radicals in the environment of accounting practice, and is reflected in the content of financial accounting system where he and the conceptual framework of accounting and what is missing in the System of National Accounts.

The study examined the effects brought by the "financial accounting system on the quality of information for systems of economic enterprise accounting" where we have to abandon the theoretical study on the reality of the practice of Accounting and were Sonelgaz - Regional Direction of the Foundation for the distribution of electricity and gas - the jurisdiction of Ouargla - replace applied study.

Keywords: financial accounting, financial accounting system, accounting information system, the quality of information

Résumé

Comptabilisation des un rôle important dans le succès de la plupart des institutions économiques, car ils fournissent des informations pour aider à prendre des décisions éclairées, et l'existence de plusieurs principes du processus, le chemin de l'évolution de la comptabilité, qui a contribué à la pensée comptable la stagnation et de la stabilité de la lenteur pratiques comptables à la lumière de la dynamique de la vie économique et à un rythme accéléré, qui appelle à l'ouverture de comptes pensé à suivre ces développements dans le domaine économique.

Système de comptabilité financière est la pierre angulaire sur laquelle la conception du système d'information comptable au processus national sur les institutions, car il fournit la dernière des règles de la comptabilité publique en conformité avec les normes comptables internationales pour maintenir le rythme des changements radicaux dans l'environnement de la pratique de la comptabilité, et se reflète dans le contenu du système de comptabilité financière où lui et le cadre conceptuel de la comptabilité et de ce qui manque dans le Système de comptabilité nationale.

L'étude a examiné les effets apportés par le "système de comptabilité financière sur la qualité de l'information pour les systèmes de comptabilité de l'entreprise économique» où nous devons abandonner l'étude théorique sur la réalité de la pratique de la comptabilité et étaient Sonelgaz - Direction régionale de la Fondation pour la distribution de l'électricité et du gaz - la compétence de Ouargla - remplacer étude appliquée.

Mots-clés: comptabilité financière, système de comptabilité financière, système d'information comptable, la qualité de l'information

المقدمة العامـة

إن المتتبع للمحاسبة يرى بأنها مرت بعدة معالم ارتبطت بحضارة الإنسان ،و انطلاقا من مقولة الحاجة أم الاختراع يمكن اعتبار أن المحاسبة واكبت التغيرات الجذرية في الحياة البشرية .

فإبتداءا من العصور القديمة كانت المحاسبة تستعمل لتسيير مخازن المعابد و أموال الملوك و الكهنة ،إلى أن انتقلت الى مستوى آخر من المهنية و ذلك خلال العصور الوسطى و مع بداية اختراع مبدأ القيد المزدوج على يد الراهب و العالم الرياضي الفرنسيسكاني لوكا باسيولي سنة 1494م ضمن كتابه الشهير "مراجعة عامة في الحساب و الهندسة و النسبة و التناسب "، و يلاحظ أن منذ النصف الثاني من القرن العشرين أن كثيرا من المفاهيم و الأساليب و الإجراءات المحاسبية و القوائم المالية المتداولة حاليا ، لم تكن معروفة في المجتمعات المحاسبية ما قبل السبعينات ، و ذلك ما يميز الاقتصاد العالمي اليوم بترابطه و اندماجه في مختلف المجالات ،بحيث أصبح كل ما هو محلي يخضع لمقاييس عالمية ، و التي أدت إلى عولمة المحاسبة في إطار المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB منذ سنة 2001 و الذي أنشئ سنة 1973م و المعايير الأساسية IAS و IFRS منذ سنة 2002 م .

و الجزائر كبلد يسعى للانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار الشراكة و الاستثمار الأجنبي هذا من جهة ، و من جهة أخرى يرى المهنيون بأن المخطط الوطني المحاسبي PCN أصبح محدودا و لا يلبي حاجيات المستثمرين ضمن توجه اقتصادي جديد يختلف عن الاقتصاد الموجه ، و انطلاقا من هذه المعطيات باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة من بينها الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الذي يبين الإطار المفاهيمي و قواعد التقييم و التسجيل و كذلك يقدم مخرجات جديدة تتمثل في : الميزانية ، قائمة الدخل ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول تغيرات الأموال الخاصة ، الملاحق .و ذلك بتاريخ 2007/11/25م.

و لأهمية المحاسبة المالية كنظام معلومات محاسبي و مع بداية التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي ابتداءا من 2010/01/01م ،و من بين أهم مبادئ و مقومات نظم المعلومات المحاسبية هو مبدأ المرونة و الذي يعني أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث بالمستقبل و مع احترام مبدأ الثبات و الاستمرارية ،مما يفرض على المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام المحاسبي المالي و التي تمسك المحاسبة المالية أن تقوم بتغيرات جذرية و فق خطوات انتقالية لنظم المعلومات المحاسبية الخاصة بها ، بما يتوافق و متطلبات النظام المحاسبي المالي .

و على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ؟

انطلاقا من هذه الإشكالية نصيغ الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي درجة استجابة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لنظام المحاسبي المالي(SCF) ؟
- ما هي درجة الجودة المطلوبة لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي ؟
- إلى أي مدى تطابق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة متطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي ؟

أولا. فرضيات الدراسة

و للإجابة على هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية :

- تم إحداث تغيرات على مخرجات نظام المعلومات وفق متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي
- يحدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات المالية الواجب توفرها في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لتكون ملائمة .
- توافق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محل الدراسة للمتطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي كليا .

ثانيا. **أهداف الدراسة**

- الإجابة على الإشكالية الرئيسية و اختبار صحة الفرضيات
- الوقوف على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية
- تتبع المعلومة المالية ضمن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محل الدراسة بهدف مقارنة درجة الجودة في مخرجاته مع متطلبات النظام المحاسبي المالي .

ثالثا. أسباب اختيار الموضوع

تتعلق مبررات اختيارنا للموضوع بأسباب ذاتية متمثلة في رغبتنا بدراسة كل جديد جاء به النظام المحاسبي المالي و انعكاسه على الممارسة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.

أما الأسباب الموضوعية فهي مرتبطة بموضوع بحثنا الذي له علاقة بالمستجدات المحاسبية على الساحة الاقتصادية و انعكاسها على و التعليم الأكاديمي و الممارسة المهنية للمحاسبة وطبيعة تخصصنا في الماجستير و المدة الزمنية للدراسة .

رابعا. الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي و في حدود علم الطالب فإن الدراسات السابقة تمثلت فيما يلي :

- ✓ **دراسة صالحي بوعلام**

"أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي "

رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر سنة 2010 ، حيث تطرح الدراسة إشكالية آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية في الجزائر و سبل تفعيل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي الجديد ، كما تطرق الباحث الى استعراض الجهود المبذولة في مجال التوافق المحاسبي و نقاط قصور المخطط المحاسبي الوطني و الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

- ✓ **دراسة سفير محمد**

"الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية "

رسالة ماجستير بمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،المدية سنة 2009

حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول الإفصاح عن المعلومة في القوائم المالية وفق المعايير الدولية بما يخدم مختلف المستخدمين ،حيث تناول الباحث قصور القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني كما أنها تخدم مصالح الرقابة الاقتصادية و الجبائية بالدرجة الأولى دون الاهتمام باحتياجات المستثمرين .

- ✓ **دراسة علا أحمد عبد الهادي الزعانين**

" أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية "

رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية ،غزة ، كلية الدراسات العليا سنة 2007 .

حيث تعالج هذه الدراسة اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية في وزارة المالية الفلسطينية على دلالة المعلومة المالية ، تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول ، تطرق لنظم المعلومات المحاسبية حيث توصل الباحث أن هناك نقص على مستوى نظم المعلومات المحاسبية فيما يخص عرض الرسوم البيانية المساعدة على اتخاذ القرارات و ضعف تأهيل المستخدمين مع إمكانية إدخال بيانات خاطئة .

- ✓ **دراسة الوافي طيب**

"نظام المعلومات و أثره على عملية اتخاذ القرارات "

دراسة منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 10 سنة 2010 ،بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة تبسة ، حيث تتمحور الإشكالية حول الدور الذي تلعبه نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية "، حيث خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

تدعم نظم المعلومات عمليات صنع القرارات .

بعض المؤسسات الاقتصادية الوطنية لا تمثل لها نظم المعلومات حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرارات، بعكس المؤسسات الرائدة .

خامسا. أهمية الدراسة:

أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة :

- الربط بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محل الدراسة
- محاولة إبراز أهم التحولات في نظم المعلومات المحاسبية بعد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية
- الفترة الزمنية للدراسة بعد مرور 04 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة2014.

- قياس درجة الجودة في القوائم المالية لنظام المعلومات المحاسبي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي .

سادسا. حدود الدراسة :

- تهتم هذه الدراسة بأثر التحول على مستوى النظام المحاسبي المالي

  و انعكاسه على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية .

- مقارنة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بمتطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي

- تقتصر هذه الدراسة على نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية .

- الحدود الزمنية : ابتداء من التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي 2010/01/01 إلى غاية 2013/12/31 بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة الميدانية.

- الحدود المكانية: المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز–سونلغاز– (وحدة ورقلة)

سابعا. منهج الدراسة:

بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة من خلال هذه الدراسة اعتمدنا على المنهاج العلمية التالية :

المنهج الوصفي : استخدمنا هذا المنهج في عرض نماذج لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي .

المنهج التحليلي: اعتمدنا على هذا المنهج عند تحليلنا للعلاقة ما بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية و قياس درجة الجودة.

ثامنا. تقسيمات و هيكل الدراسة :

من أجل تحقيق غرض الدراسة و عرضها في قالب علمي أكاديمي، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تتصدرهم مقدمة عامة و تعقبهم خاتمة عامة، وكانت خطة البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل للمحاسبة المالية

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى التطور المحاسبي بين المهنية و النظرية العلمية، أما المبحث الثاني فيدرس أسس النظرية المحاسبي، و في المبحث الثالث الإطار القانوني للممارسة المحاسبية في الجزائر .

الفصل الثاني: الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية– من التنظير إلى التطبيق–.

قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، حيث تناول المبحث الأول المفاهيم الرئيسية حول نظم المعلومات ،و تطرقنا في المبحث الثاني لنظام المعلومات المحاسبي من الناحية النظرية و خصصنا المبحث الثالث لنظام المعلومات المحاسبي من الناحية التطبيقية .

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمت الدراسة التطبيقية بالمديرية الجهوية لتوزيع لسونلغاز –ورقلة– حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، تم التطرق في الفصل الأول لمجمع سونلغاز من الناحية الفنية و التنظيمية ،و في الفصل الثاني تم التطرق لنظام المعلومات المحاسبي و جودة مخرجاته (القوائم المالية و جودة المعلومات) بالمدرية الجهوية لتوزيع وحدة – ورقلة –.

الخاتمة العامة : استخلصنا فيها نتائج الدراسة و تم اختبار الفرضيات للإجابة على إشكالية الدراسة مع اقتراح بعض المواضيع التي أثارة انتباهنا ليتم تناولها في دراسات جديدة.

الفصل الأول:

مدخل للمحاسبة المالية

الفصل الأول : مدخـــــل للمحاسبـــــة الماليـــــة

تمهيد :

تمثل النظرية المحاسبية الإطار الفلسفي الذي تستمد منه المحاسبة مجموعة الفروض و المفاهيم و المبادئ التي تصاغ على ضوئها المعايير التي تحكم الممارسات المهنية للعاملين في حقل المحاسبة .

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين شهدت نظرية المحاسبة اهتماما متزايدا سواء من قبل المجامع المهنية أو من الباحثين من أعلام المحاسبة أمثال : بيرمان ،هوريجزن، إيجري ، ممن شهدوا بداية التحول الوظيفي للمحاسبة من نظام لمسك الدفاتر إلى نظام متكامل للمعلومات .

ولقد تراكمت الخبرات المحاسبية العملية مع مرور الزمن و أصبحت متعارفا عليها لدى جمهور المهتمين بالعمل المحاسبي ، ويلاحظ أن تراكم المعرفة المحاسبية قد وصل إلى درجة تسمح باستجابة أسرع اتجاه التحديات و المشكلات المحاسبية المستجدة .

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى :

- التطور المحاسبي بين المهنية و النظرية العلمية
- أسس النظرية المحاسبية
- شمولية الفكر المحاسبي
- المرجعية القانونية للممارسة المحاسبية في الجزائر.

الفصل الأول : مدخـــــل للمحاسبـــــة الماليـــــة

المبحث الأول : التطور المحاسبي بين المهنية و النظرية العلمية

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأت تتبلور ملامح جديدة في دراسات نظرية المحاسبة و البحث في طبيعة علم المحاسبة ، حيث مرت نظرية المحاسبة بعدة مراحل أطلق عليها بعض الباحثين بمراحل التنظير المحاسبي و التي توجت بإصدار المعايير المحاسبية الدولية و التي تميزت بالسلطوية على الممارسة المهنية للمحاسبة على الصعيد الدولي.

المطلب الأول : مفهوم المحاسبة

- توصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها بأنها لغة الأعمال كما توصف بأنها لغة المال و لسان حاله، ومن حيث نشاطها توصف بأنها نظام للمعلومات يعتمد على القياس و التوصل للمعلومة المالية[1].
- في عام 1941 عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) في التقارير الصادرة عنها المحاسبة بأنها "فن تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات و الأحداث التي لها طبيعة مالية ،وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات و الأحداث "،و بعد ذلك عرفت المحاسبة في تعريف حديث نسبيا "على أنها نظام يختص بقياس و توصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات.
من خلال التعريفيين السابقين نلاحظ أن المحاسبة تجاوزت الإطار الإجرائي و التشغيلي ، لتصبح نظاما يسعى لتوصيل المعلومة لمتخذ القرار.
- في عام 1975 وسع علم المحاسبة اهتماماته فلم يعد هذا الاهتمام محصورا في نطاق مصالح المساهمين و المحافظة عليهم فقط بل تجاوز ذلك ليمتد إلى دراسة و تحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسسة على البيئة التي تعمل فيها ، و بذلك أضافت المحاسبة لأهدافها بعدا جديدا هو البعد الاجتماعي الذي يفرض على المؤسسة أن تراعي لدى ممارسة نشاطها المصلحة و الرفاهية الاجتماعية و دلك بالإضافة إلى مصالح الملاك ، فنشأ عن ذلك فرع جديد من فروع المحاسبة هو "محاسبة المسؤولية الاجتماعية "[2].

---

[1] شنوف شعيب ،الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،2007،ص: 14

[2] وليد ناجي الحيالى ،نظرية المحاسبة ج1 ،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007،ص ص :17–18

المطلب الثاني : المعالم المعرفية في تطور الفكر المحاسبي

يمكن تقسيم مراحل الفكر المحاسبي المالي إلى أربع مراحل[1]

أولا :المحاسبة في العصر القديم و العصر الحديث

ثانيا: اختراع القيد المزدوج في عصر النهضة

ثالثا: تطور المحاسبة في المركانتيلية "الرأسمالية التجارية

رابعا: تطور المحاسبة في عصر ما بعد الثورة الصناعية بداية الفكر المحاسبي :

وتمتد منذ القدم حتى نهاية القرن الخامس عشر ميلادي تاريخ ظهور المؤلف "باسيولى"(Paciolo) عن القيد المزدوج[2]كما سنرى فيما يأتي .

- يرى G .Baud أن فترة بداية الانشغال بالتطبيقات المحاسبية ترجع إلى 3000 سنة قبل الميلاد ، حيث اكتشف المنقبون آثار واضحة لتسجيلات محاسبية في حضارات البيرو ، بلاد الرافدين ، مصر ، فلسطين، اليونان[3]،ففي الاقتصاد الآشوري الموجه مركزيا يرى "مسمر" « Messmer» أن اختراع الكتابة المسمارية حوالي 2900 سنة ق.م من قبل الكهنة السومريين قد تم لإدارة أموال المنشآت الاقتصادية التابعة للمعابد الدينية ، فقد اخترع هؤلاء الكهنة نظاما سداسيا للأعداد يتفوق بشكل كبير على نظام الأعداد الروماني إذ يقوم النظام السومري على إعطاء قيم مختلفة بحسب المنازل ، الأمر الذي طور علم الحساب و جعل الإثبات المحاسبي ممكنا ، فكانت تثبت البيانات على الألواح من الفخار و تحفظ في صناديق مرتبة وفق أرشيف خاص ، غير أن هذا الإثبات كان مقتصرا على محاسبة بسيطة للمخازن[4].

وحسب المعلومات التي توصل إليها الباحثون في تاريخ المحاسبة فإن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا بعد النظام الذي خلفه المصريون القدماء ،كان النظام المحاسبي الذي استخدمه اليونانيون في أثينا ، و الى هذا النظام نسب أول حساب للمدفوعات الحكومية عن الفترة الممتدة من عام (415ـ418) ق.م .[5]

ولمواكبة التطورات الحاصلة في عالم التجارة مع بداية القرن 14م و التي كان لها آثارا كبيرة على تطور الوظيفة المحاسبية ، و يرجع وليد ناجى الحيالى هذه التطورات إلى سببين[6]:

---

[1]رضوان حلوة حنان،النموذج المحاسبي المعاصر،ط2،دار وائل،2006، ص 19.
[2]وليد ناجى الحيالى ، مرجع سابق ، ص25.
[3]محمد لمين عيادي،مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2008، ص19
[4]رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص19
[5]وليد ناجى الحيالى،رجع سابق، ص25
[6]وليد ناجى الحيالى ،مرجع سابق، ص28

أولهما : ازدياد العمليات الآجلة في المعاملات التجارية لدرجة لم يعد يستوعب متطلباتها أسلوب القيد المفرد

ثانيهما : انتشار الفروع و الوكالات البعيدة عن مراكزها الرئيسية خصوصا بعد توسع التجارة الأوروبية و الايطالية منها خاصة مما جعل للعملية المالية أثرا مزدوجا لا يمكن التعبير عنه بواسطة القيد المفرد.

– اختراع القيد المزدوج و التطور الوظيفي لعلم المحاسبة :

ويرجع الفضل إلى الراهب (Luca Patchioli)" لوكا باسيولى " أستاذ في اللاهوت ، ولد بمدينة Borgo San Spulco" سنة 1447م و توفي سنة 1517م[1]، في نشر أول كتاب محاسبي تعليمي متكامل ، عرض فيه المعرفة المحاسبية السائدة في تطبيق العملي في مدينة "فيينسيا" البندقية ، بشكل أكاديمي مرموق ، ضمن كتاب عام للحساب و الجبر و الهندسة بعنوان :

« Summa De Arithanetica ,Geometria,Aroprtion et proportionalita» أي "مراجعة عامة في الحساب و الهندسة و التناسب" ولقد تضمن الكتاب 36 فصلا قصيرا حول مسك الدفاتر ، و منذ ذلك الحين أسندت الدراسات المحاسبية التالية في جميع دول القارة الاوروبية الى كتاب "لوكا باسيولى "[2]،وفي هذه المرحلة بالذات ، انتقلت التجارة الدولية الى انجلترا و بدأ يظهر دورها القيادي لهذه الحركة و ظهرت سجلات لحساب التكاليف بين سنة 1528/1522 م ، وساهم كتاب الأستاذ الرياضي "شوج أولد كاستل" Thugh Old Castl" في ظهور و تطبيق ما عرف بعد ذلك بالطريقة الانجليزية في المحاسبة سنة 1543م[3]،وظهر أول قانون محاسبي في فرنسا سنة 1673م عن طريق قانون "كولبرت" ونص على اجبارية مسك دفتر الحسابات من طرف التجار ، كما قدم القواعد الشكلية للدفاتر المحاسبية و التي تكسبها القوة القانونية و تجعلها مقبولة من طرف القضاة كدليل اثبات في حالة المنازعات[4].

وفي حوالي نهاية القرن السابع عشر ميلادي بدأت تظهر الطرق المحاسبية المختلفة الى جانب الطريقة الايطالية المعروفة منذ لوكا باسيولى عام 1494م فبدأت تتعدد السجلات المحاسبية من يوميات متعددة و أستاذ مساعد و أستاذ عام ، و الطريقة الفرنسية أو المركزية ، الطريقة الانجليزية ، الطريقة الألمانية ، الطريقة الأمريكية و تمثل آخر التطورات في الطرق المحاسبية (ظهرت بوضوح عام 1795م) أي حوالي نهاية القرن 18م[5].

[1] Gérard Melyon ,Rendios ,Noguera,ComptabilitéGénérale editionESKA ,paris,2001,p11

[2] رضوان حلوة حنان ،مرجع سابق ، ص ص:25،26

[3] محمود السيد الناغي ،نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية ، المكتبة العصرية ، مصر 2002 ،ص36

[4] Gérard Melyon ,Rendios ,Noguera,Op ,Cit,p11

[5] رضوان حلوة حنان ،مرجع سابق ، ص: 27

نلاحظ من خلال الاستعراض التاريخي لتطور الفكر المحاسبي أن جميع الطرق و الأنظمة المحاسبية المعمول بها حاليا قد نشأت في أحضان الرأسمالية التجارية ، بإستثناء محاسبة التكاليف (المحاسبة التحليلية) التي ارتبطت بالثورة الصناعية .

ب. مجالات المدخل الوظيفي للمحاسبة بعد الثورة الصناعية :

مع بداية عصر الثورة الصناعية في أوروبا ، وإدخال العنصر الآلي الى الصناعة مما ساهم في تقدمها ، و قد انعكس هذا التحول في الأشكال التنظيمية للمشروعات وعلى أغراض المحاسبة ، إذ بعد أن كانت الأغراض الرقابية و الحمائية تحتل المكانة الأولى خلال المرحلة التاريخية السابقة للثورة الصناعية ، أصبحت أغراضها في القياس و التقييم تحتل المكانة الأولى بعد الثورة الصناعية[1].

وقد استخدم مصطلح الإفصاح لأول مرة في المملكة المتحدة ، في نطاق قانون الشركات الصادر سنة 1844م ، و المعدل في السنة التالية مباشرة ، و قد أورد هذا القانون نصا ألزم فيه مديري الشركات بإعداد ميزانية عامة و التوقيع عليها حيث يرجع ظهور مصطلحات عدالة ، شمول ، صحة ، صدق القوائم المالية ، إلى تلك النصوص القانونية ، فمن منظور مسؤولية الإدارة تقع عليها مسؤولية إعداد القوائم المالية ، و اشترط القانون توفرها على خاصيتي الشمول و العدالة ، ومن من منظور مسؤولية المراجع الخارجي اشترط القانون عليه التأكد من صدق الميزانية و صحتها[2].

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929م ـ1931 م) في تطور الفكر المحاسبي و ذلك لسببين هما[3]

- تركيز العديد من الشركات المفلسة في يد شركات اقتصادية كبرى مما استوجب إتباع محاسبة تنسجم مع زيادة حجم هذه الشركات .
- عدم تلبية الميزانية كتقرير مالي في نهاية السنة لمتطلبات الجهات الخارجية للمعلومات.

حيث بدأ الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية بصدور قانون 1933 م الذي فرض على الشركات التي تصدر أسهم لأول مرة أن تودع لدى الهيئة الحكومية قائمة تتضمن كل المعلومات المالية الهامة ، إضافة إلى صدور قانون سنة 1934م و الذي ألزم الشركات التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية أن تودع صورة من قوائمها المالية لدى الهيئة الحكومية سنويا ، بعد اعتمادها من المراجع القانوني ، ويرجع تطور الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهود المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين[4].

---

[1] وليد ناجي الحيالى،مرجع سابق ، ص ص: 30،31

[2] وصفي أبو المكارم ، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية الجديدة ، 2002 ، ص: 22

[3] كمال النقيب ،مقدمة في نظرية المحاسبة ، عمان ، دار وائل ،2004، ص:102

[4] سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية ،رسالة ماجستير ،جامعة المدية 2009،ص:22

ولقد تعددت استخدامات المحاسبة في عدة مجالات تلبية للاحتياجات المتزايدة للأفراد و المنظمات و من أهم ما ميز هذه المرحلة ظهور أنواع المحاسبة و منها :

- المحاسبة التحليلية : هدفها ربط التكاليف المختلفة للسماح بالقياس الاقتصادي لتكلفة الوحدات المنتجة .
- محاسبة الدخل القومي : تقدم المعلومات المطلوبة عن إجمالي و صافي الدخل القومي و عن القطاعات التي ساهمت في خلق هذا الإنتاج بشكل يسهل عمل المخطط الاقتصادي في رسم خطط و اتخاذ قراراته.
- المراجعة : و لقد ظهرت الحاجة إلى المراجعة نظرا لظهور شركات المساهمة و انفصال الملكية عن الإدارة حيث أصبحت المعلومات المحاسبية وسيلة للاتصال و المراقبة ، يعتمدها المساهمون لتقييم مدى تطابق قرارات المسيرين مع مصالحهم و أثر ذلك على الوضعية المالية للمؤسسة[1].

كما أجمع الباحثون على أن المحاسبة تأثرت بمجموعة من النظريات منها أربع نظريات رئيسية و هي[2]:

1. نظرية القرار:

يركز المحاسبون تقليديا على قياس الأرباح أو الدخل ، و خلال السنوات العشرين الماضية تغير الموقف الاجتماعي و الاقتصادي و تطورت تقنية المعلومات و المناهج الكمية و العلوم السلوكية و تحول التركيز من نظرية الدخل الى نظرية القرار، ونظرية القرار ذات درجة كبيرة من الأهمية للمحاسبة و فهم غرضها يعني توفير المعلومات لصنع القرار.

2.نظرية القياس :

و القياس هو قرن الأعداد بالاشياء و الأحداث حسب القواعد المحددة الواجب قياسها ، و المقياس الذي يجب استعماله و كذلك وحدة القياس ، و يتطلب متخذ القرار توفير سمتين رئيسيتين في القياسات هما :

- أن تكون القياسات ملائمة و مفيدة
- أن تصلح أساسا لعملية التنبؤ

3.نظرية المعلومات :

تعالج نظرية المعلومات مسألة الكفاءة في استخدام المعلومة و ذلك عن طريق مقابلة بين تكلفة انتاج المعلومة و العائد أو الفائدة المحققة من استخدامها في صنع القرار ، أو بمعنى آخر السعي نحو تعظيم المحتوى الاعلامي للتقرير المالي .

[1] محمد لمين عيادي ،مرجع سابق ، ص21
[2] وليد ناجى الحيالى، مرجع سابق ،ص ص:49،51

4.نظرية الاتصال : تهدف نظرية الاتصال إلى توظيف البيانات و المعلومات بأفضل صورة ممكنة لصالح مستخدم المعلومات المحاسبية .

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة

من خلال ما سبق يمكن حصر أهداف المحاسبة فيما يلي[1]:

- وسيلة إثبات : من الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال ، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد حقوقهم و ديونهم مع القدرة على إثبات ذلك ،و ألزم مرسوم كولبرت 1673م على مسك دفاتر حسابات و احترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات .
- وسيلة مراقبة : تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة و عن نتيجة نشاطها في فترة معينة ، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصص المساهمين و الاشتراكات و مراقبة الوعاء الضريبي ، و منه فهي أداة للمراقبة القانونية و الجبائية و أداة للضبط الاجتماعي .
- تساعد على اتخاذ القرار : تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين .
- تساعد على التقييم الاقتصادي و المالي : تسمح المعلومات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات و المخاطر الاقتصادية و المالية و التقييم المالي للمؤسسة .
- تلبي احتياجات الاحصاء و المحاسبة الوطنية : تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الأولية للإحصائيين و المحاسبين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكمي .
- تحقيق الثقة و تفضيل الحوار الاجتماعي : تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية و ذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين .

كما حدد تقرير Asobat أهداف المحاسبة كما يلي :

حيث جاءت أهداف المحاسبة في هذا التقرير مرتبطة باحتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية و بالتالي هذا العمل أول تحول في البحث المحاسبي اتجاه النفعية Utilitarian و كانت الأهداف كالآتي[2]:

- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية بغرض تقييم أداء الادارة تشغيليا و ماليا.
- التوجيه الفعال و الرقابة الفعالة للموارد الاقتصادية للمنشأة سواء موارد مادية أو موارد بشرية ، بغرض تقييم مدى كفاءة استخدام تلك الموارد

[1] Bermard Ensault christian horrae,comptabilité financiére,3eme edition, presse universitiarede France,paris,2001,pp :16,26

[2] رضوان حلوة حنان ،مرجع سابق ،ص 135.

- إخلاء مسؤولية الإدارة عن طريق التقرير الدوري عن نشاطها المتعلق بالموارد الاقتصادية الموكلة إليها و مدى رعاية الإدارة لمصالح الأطراف المعنية
- التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية .

المبحث الثاني : أسس النظرية المحاسبية

ترتكز كل نظرية على مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل الإطار المفاهيمي ، و عليه فالإطار التصوري للمحاسبة المالية يستخدم كأساس منطقي للتوصل الى مجموعة متسقة من الفروض و المبادئ و المعايير ،تكون بدورها منسجمة مع الأهداف و المفاهيم الأساسية للقوائم المالية ، فنظرية المحاسبة توفر لنا نموذجا متسلسلا لحل مشكلة محاسبية و تعتبر دليلا لتطبيق القواعد المحاسبية .

و على ضوء ما تقدم يمكن اعتبار الفروض و المبادئ و المعايير المحاسبية البنية التحتية للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية .

المطلب الأول: الفروض المحاسبية الرئيسية

يقصد بالفرض التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر الارتقاء بها الى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيجا من الاستقراء و الاستنباط[1]، و تعرف كذلك على أنها مقدمات علمية تتميز بالعمومية ، و تتمثل في مجموعة من الحقائق المعروفة بالفعل أو تمثل نتائج بحث مقبولة عموما في الميادين المعرفية[2] و يكون هذا وفق الشكل التالي :

[1] وليد ناجى الحيالى ، مرجع سابق، ص 55
[2] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص118

شكل رقم (01) :مراحل إعداد الفروض المحاسبية

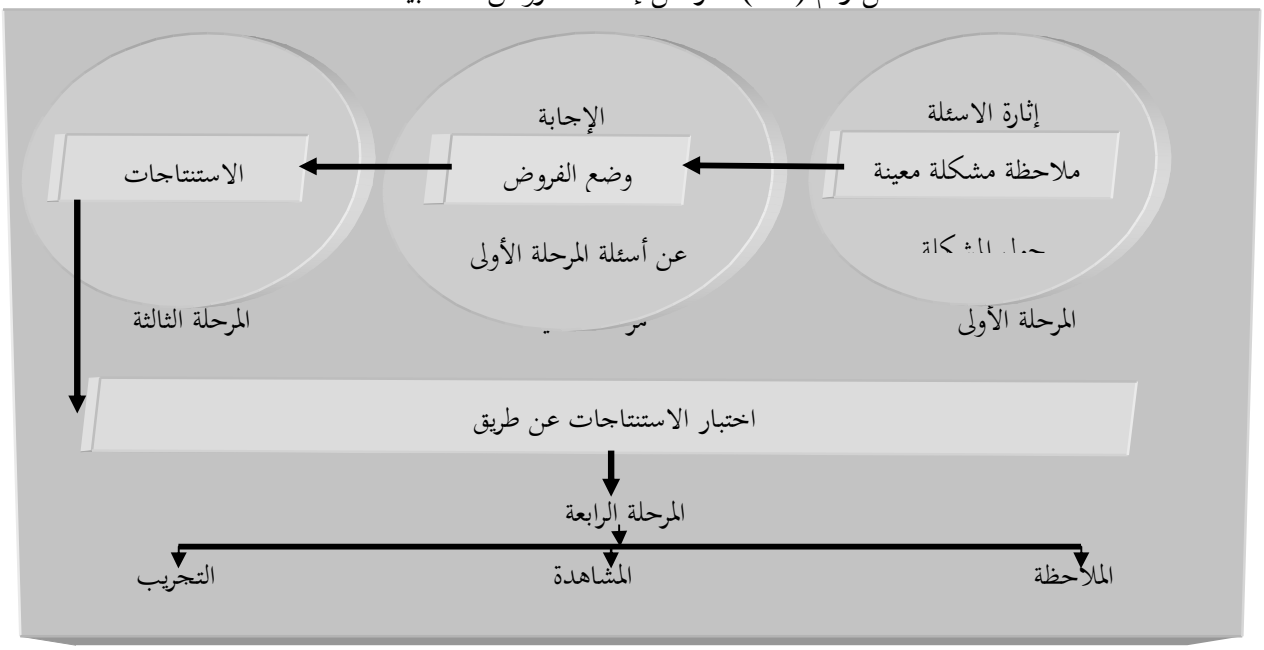

المصدر: وليد ناجى الحيالى، مرجع سابق ،ص: 56

و الفروض التي كان لها الدور الرئيسي في تطوير المحاسبة و الأكثر انتشارا و قبولا هي[1] :

1. فرض الوحدة المحاسبية (الوحدة الاقتصادية)
2. فرض الاستمرارية
3. فرض القياس النقدي وثبات الوحدة النقدية

1. **فرض الوحدة المحاسبية**[*] : يقوم هذا الفرض على أساس أن أي وحدة اقتصادية عند انشائها و اكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة و منفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين[2]،فالمؤسسة تعتبر كوحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكيها ، و المحاسبة المالية مبنية على الفصل بين الأصول و الخصوم ، الأعباء و الإيرادات من ناحية و بين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين ، و عليه فالقوائم المالية تأخذ باتفاقات المؤسسة و ليست مرتبطة بالمالكين[3] و يكون وفق الشكل التالي :

[1] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ،ص:56
[*] يطلق حاليا على مفهوم الوحدة المحاسبية بمفهوم الكيان الاقتصادي
[2] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص57
[3] قانون النظام المحاسبي المالي 07/11،ص:6

شكل رقم(2): مخطط توضيحي لفرض الوحدة المحاسبية

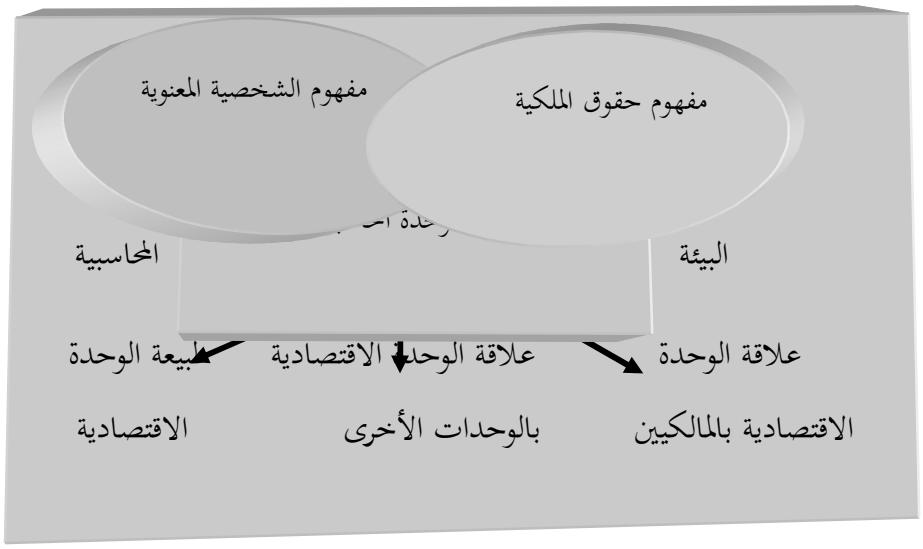

وليد ناجي الحيالى ،مرجع سابق ،ص:60(بتصرف)

2. **فرض الاستمرارية**: يقضي هذا الفرض أن الوحدة المحاسبية و منذ تاريخ نشؤها و حدة متصلة ، و مستمرة النشاط دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين ، أي بمعنى آخر هو الفصل بين عمر الوحدة المحاسبية و عمر المالكين[1]، و يعني أن المؤسسة ستواصل نشاطها في المستقبل ، باعتبار أن التصفية أو التوقف عن النشاط حالة استثنائية[2] ،كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (03):مخطط توضيحي لفرض الاستمرارية

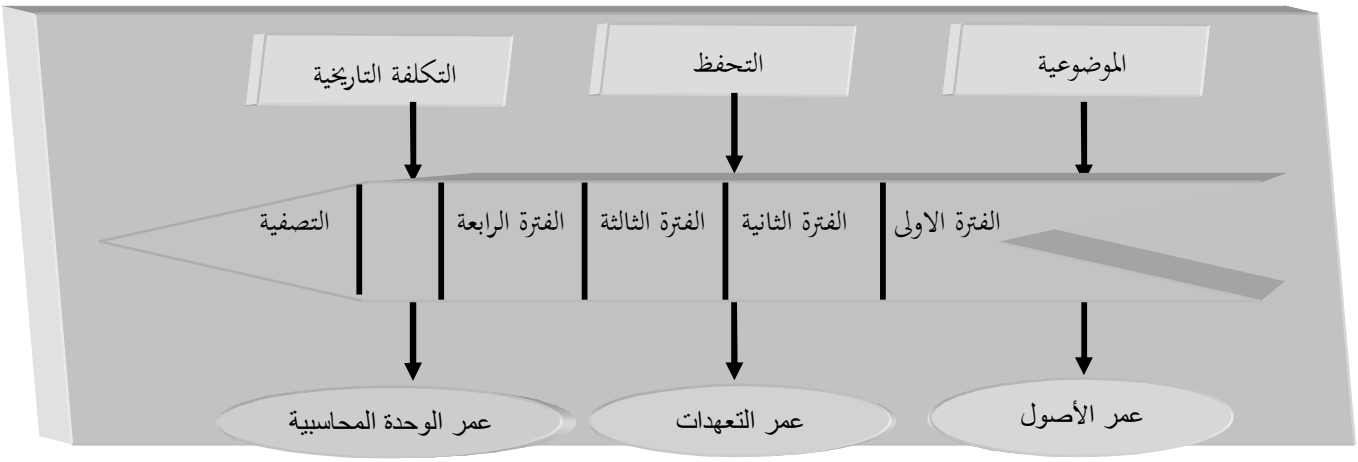

المصدر: وليد ناجي الحيالى مرجع سابق،ص:63

[1] وليد ناجى الحيالى ، مرجع سابق ، ص: 60

[2] Catheriene maillet,Anne Le Manh:Normes Comptabeles Internationales IAS /IFRS,edition2006,p22

3. **فرض القياس النقدي و ثبات الوحدة النقدية** : و تعرف المحاسبة وفق هذا الفرض أنها " عملية قياس و توصيل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات نقدية للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة على شكل أرقام "[1]، إذن القياس المحاسبي هو قياس مالي للعمليات و الأحداث و الظروف التي تهم الوحدة المحاسبية ، حيث يتم الاعتراف بها و إثباتها في السجلات المحاسبية وفق القيد المزدوج، ويضع هذا الفرض حدين أساسين للمحاسبة[2]:

- حد قابلية العمليات و الأنشطة للقياس النقدي
- حد ثبات وحدة القياس المحاسبي نفسها .

لابد من توحيد وحدة القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة ، مما يستوجب اختيار وحدة النقود كوحدة قياس للمعلومات المسجلة بالقوائم المالية[3]

المطلب الثاني : أهم المبادئ المحاسبية

فالمبدأ كمفهوم يعني حقيقة أساسية تكون أساسا لحقائق أخرى تشتق منها ، و المبادئ المحاسبية المطبقة في الحياة العملية هي كالأتي[4]:

1. مبدأ الفترة الدورية : هناك من يعتبر مبدأ الفترة الدورية كفرض من الفروض الأساسية للمحاسبة أمثال : رضوان حلوة حنان ، و من يعتبره مبدأ ينطلق من تصور نظري لحياة المشروع تم اشتقاقه من فرض الاستمرارية المحاسبية ، و يقضي هذا المبدأ بتقسيم الحياة المستمرة للمشروع الى فترات دورية ، بغرض إعداد تقارير مالية دورية تزود أصحاب المصالح في المشروع المعني بالمعلومات المحاسبية اللازمة في المدى القصير الأجل[5]، حيث تغطي الفترة المحاسبية اثنتا عشر شهرا من 10/10 الى 12/31 كما يسمح للوحدة المحاسبية أن تغلق في تاريخ آخر في حالة نشاطها لا يتوافق مع السنة المدنية[6].
2. مبدأ التكلفة التاريخية : تم اشتقاق هذا المبدأ من خاصية الموثوقية كونها تستند الى أحداث فعلية و ليست أحداثا افتراضية ، و تعد هذه الخاصية ميزة جوهرية يتمتع بها هذا المبدأ[7]، و تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها و موضوعيتها و دلك لأن الأسعار محددة و معروفة بالكامل

[1] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ،ص :64
[2] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص ص:383،384
[3] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة ، الكويت 1990،ص:265
[4] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص ص:66،67
[5] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص:374
[6] دونالد كيسو جيري ويجانت ، ترجمة أحمد حامد حجاج ،المحاسبة المتوسطة،دار المريخ للنشر ، 1999،ص:75
[7] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص 445

عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية[1]، فهي تمثل القيمة المقدمة في تاريخ الاقتناء و الخاصة بقيمة الحصول على الموجودات في تاريخ الشراء .

ـ فالتكلفة التاريخية للأصل هي : مبلغ النقدية المدفوع أو القيمة العادلة المقابلة المقدمة من أجل الحصول عليه في تاريخ اقتنائه أو إنتاجه

ـ أما التكلفة التاريخية للخصم هي : قيمة المنتجات المستلمة مقابل التزام أو مبلغ النقدية المنتظر دفعه لإطفاء دين خلال الدورة العادية للنشاط[2].

أما الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ هي[3]:

- الاعتماد على هذا المبدأ يؤدي الى قياس غير سليم لدخل الدورة
- ظهور أخطاء في وحدة القياس بسبب تغيرات القوة الشرائية العامة (تغيرات المستوى العام لأسعار)
- تجاهل كثير من الأصول غير الملموسة مثل : شهرة المحل المنتجة داخليا ،قيمة المعرفة التقنية ، قيمة التنظيم الإداري و نظام المعلومات.
- إن تطبيق التكلفة التاريخية ينتج أرباحا متضخمة صوريا في أوقات التضخم النقدي
- اتخاذ قرارات خاطئة بسبب تشويه نتائج القياس المحاسبي في ظل التكلفة التاريخية
- لا يعد منهج التكلفة التاريخية منهجا تكاليف بحتا فهناك خمس طرق للقياس هي : التكلفة التاريخية ،التكلفة الجارية ، القيمة السوقية الجارية ، صافي قيمة البيع ،القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة .

3.مبدأ الموضوعية : يقصد به التأكد بأي وسيلة مادية من حدوث الواقعة المالية و تعتبر المستندات المحاسبية دليلا ماديا كافيا لذلك ، كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة[4]،فالموضوعية صفة أساسية في القياس المحاسبي ، تزيد في تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية ، بحيث كلما زادت الموضوعية كلما زادت إمكانية الاعتماد على المقاييس و المعلومات التي نحصل عليها ، و تستند الموضوعية على أربعة مبادئ أساسية[5]:

- الحيادية
- الوضوح القانوني
- أفضلية الحقيقة الاقتصادية على الوضوح القانوني

[1]حواس صالح"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2008،ص:104
[2]شناي عبد الكريم ،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية ،رسالة ماجستير ،جامعة العقيد لخضر ،باتنة ،2009 ص:37.
[3]رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص ص:437-459
[4]وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص : 72
[5]شناي عبد الكريم ،مرجع سابق ،ص:32

– احترام التمثيل الصادق

4.مبدأ تحقق الإيراد : هناك عدة تعاريف للإيراد لكن أفضلها كما يرى "هندركس و زميله" هو "مفهوم تدفق المنتج ،فالإيراد هو كل ما يسفر عنه النشاط الإنتاجي لوحدة محاسبية معينة خلال فترة زمنية معينة ، و ذلك سواء تم التبادل مع الغير أو لم يتم"[1]، و يعرف أيضا أنه إجمالي التدفقات الداخلية للوحدة الاقتصادية نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات و التي تؤدي إلى زيادة في إجمالي أصولها أو تؤدي إلى نقص في إجمالي الخصوم أو كليهما معا[2].

ولقد حددت هيئة معايير المحاسبة الدولية في بيانها رقم SFACN0.5 شرطين خاصين للاعتراف بالإيرادات و إثباتها في السجلات و هما[3]:

- ✓ أن يكون الإيراد مكتسبا
- ✓ أن يكون الإيراد محققا أو قابلا للتحقق

5.مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: يتم على أساس هذا المبدأ تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات ، على أن يجري الفصل بين إيرادات و نفقات الفترات المحاسبية المختلفة من دون النظر لتاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد ، تطبيقا لأساس الاستحقاق المحاسبي[4].

وطبقا للنموذج المحاسبي المعاصر يتم تحديد الدخل على أساس مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ، إذ أن اهتمام مستخدمي القوائم المالية لا يقتصر على مقدار الدخل الذي تحققه المنشأة خلال فترة معينة و إنما يمتد إلى ضرورة معرفة مصادر تلك الدخول و مكوناتها و الأحداث و العمليات و الظروف التي أدت إلى تحقيقها[5]

6.مبدأ الأهمية النسبية : يقصد به إعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمة التي تكون ذات تأثير أكبر من غيرها على القوائم المالية المختلفة[6]، أو هو تنقية الأحداث و التركيز فقط على ما هو جوهري و مهم نسبيا[7]، ويكون للمعلومة مدلول اذا كان حذفها أو تحريفها ينتج عنه تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون اعتمادا على البيانات المالية ، حيث يمكن تجميع المبالغ التي ليس لها مدلول مع المبالغ المناسبة لعناصر ذات

[1] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص: 408
[2] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص : 73
[3] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص: 407
[4] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص : 77
[5] عباس الشيرازي ،مرجع سابق ، ص :280
[6] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص:80
[7] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص: 473

طبيعة أو وظيفة مماثلة[1]، كما تلعب الظروف المحيطة بالحدث الاقتصادي و الرأي الشخصي للمحاسب دورا هاما في تحديد الأهمية النسبية ، كما تأثر المعرفة العلمية و الخبرة العملية في تحديد اطار الأهمية النسبية[2].

7.مبدأ الإفصاح : يقضي هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات مع توفير الوضوح المناسب فيها[3].

هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملا (شاملا) و مناسبا و عادلا، و يتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم القوائم المالية الموجهة الى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث و الحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة[4]

و لأجل تحقيق مبدأ الإفصاح في القوائم المالية لابد من توفر بعض الخواص في المعلومات التي تعبر عنها ، ومن هذه الخواص ما يلي[5]:

- الشمول ، الدقة ، الملائمة ،الوضوح ،الموضوعية ، القياس الكمي ،مبدأ الثبات أو الاتساق ، مبدأ التحفظ.

المطلب الثالث : شمولية الفكر المحاسبي و تدويله

بهدف إيجاد إطار يضبط و ينظم الممارسة الدولية للمحاسبة و يتجاوب مع النمو المتسارع للتجارة الدولية و الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية و شمولية أسواق رأس المال ، ويضمن نوافق و انسجام القوائم المالية بين مختلف المؤسسات ، لابد من إعداد معايير محاسبية دولية في ضوء إطار فكري محاسبي شامل يحدد طبيعة و وظيفة و حدود المحاسبة و التقارير المالية .

تعريف المعيار المحاسبي : يقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات الى المستفيدين ، وكذا توجيه و ترشيد الممارسات العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات[6]، أو هي تلك القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية ، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي[7].

[1] JEAM François DES Robert,François Mechin Herve Puteaux (2004) :Norme IFRS et PME Edition Dunod .p.20
[2] حسين القاضي ،نظرية المحاسبة ، مطبعة الداودي ،دمشق،1988،ص:396
[3] وليد ناجي الحيالى ، مرجع سابق ، ص : 83
[4] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ،ص ص: 472-473
[5] وليد ناجي الحيالى ، مدخل في المحاسبة الادارية ،منشورات الجامعة المفتوحة ،طرابلس 1991،ص ص :23-24
[6] حسين القاضي ،المحاسبة الدولية ، الدار العلمية للنشر ،عمان ،2000،ص:34
[7] كيحل عبد القادر ،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IFRS/IAS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،مذكرة ماجستير ،جامعة حسبة بن بو علي ،الشلف ، 2008 ،ص:46

1. **نشأة المعايير المحاسبية الدولية** : بدأ التفكير في أول محاولة لتوافق و تنسيق المعايير المحاسبية الى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد عام 1904 م في مدينة سانت لوس بأمريكا[1]، و تمت الموافقة على انعقاده دوريا كل 05 سنوات برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917م [2] ثم توالت بعد ذلك عدة مؤتمرات نذكر منها ما يلي:

الجدول رقم (01) المؤتمرات الدولية للمحاسبين

المؤتمر	المكان	السنة
المؤتمر الدولي الثالث	نيويورك	1929
المؤتمر الرابع	لندن	1933
المؤتمر الخامس	بيرلين	1938
المؤتمر السادس	لندن	1952
المؤتمر السابع	أمستردام	1957
المؤتمر الثامن	نيويورك	1962
المؤتمر التاسع	باريس	1967
المؤتمر الحادي عشر	ألمانيا الاتحادية	1977
المؤتمر الثاني عشر	المكسيك	1982
المؤتمر الثالث عشر	طوكيو	1987

المصدر : حواس صالح ،مرجع سابق ،ص:53 (بتصرف)

2. تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC و مراحل تطورها :

1.2. نشأة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC:

تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية في 29 جوان 1973 اثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائمة في كل من استراليا ،كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، هولندا ، المملكة المتحدة ، ايرلندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، و هي منظمة مستقلة مقرها في مدينة لندن ببريطانيا،تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات و المؤسسات في إعداد القوائم المالية على المستوى الدولي [3]، ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المهنية لأعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ، و ابتداء من سنة 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 هيئة مهنية من 104 دولة يمثلون مليوني محاسب [4].

[1] أمين السيد أحمد لطفي ،المحاسبة الدولية للمؤسسات المتعددة الجنسيات ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2004،ص:429
[2] حواس صالح ، مرجع سابق ،ص:53
[3] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ،ط1،الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،عمان 2000،ص:36
[4] حسين القاضي ، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها ، دار الثقافة للنشر ، دمشق ، سوريا ،ط 2008 ، ص :53

حيث أصدرت هذه اللجنة (IASC) 41 معيارا محاسبيا دوليا حتى عام 2001 قبل أن يتم إعادة هيكلتها لتصبح (IASB) في 2001/04/01[1] .

2.2. مراحل تطور لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASC):

تقسم مراحل تطور IASC إلى مرحلتين أساسيتين تم تلخيصهما في الجدول التالي :

جدول رقم (02): مراحـــل تطـــور (IASC):

1. الهيكل التنظيمي لهيئة المعايير المحاسبية الدولية :

تضم هيئة المعايير المحاسبية الدولية المؤسسات و المجالس التالية[2] :

مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF):

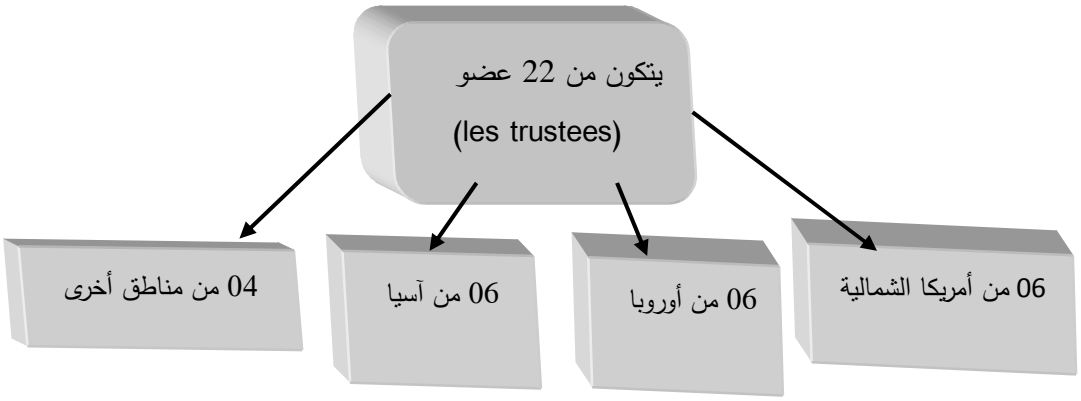

الشكل رقم (04):مخطط توضيحي لأعضاء (IASCF) من إعداد الطالب

مهامه:

- تعيين أعضاء المجلس IASB و لجنة التفسيرات و المجلس الاستشاري للمعايير
- المراجعة السنوية لإستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية و مدى فعاليته
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية و تحديد أساس التمويل
- مراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة
- وضع و تعديل الإجراءات التشغيلية لـ IASB و لجنة التفسيرات القائمة و المجلس الاستشاري للمعايير

[1] بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS ،ج1،دار هومة ، الجزائر ،2010، ص: 19
[2] مرزوقي مرزوقي ،حولي محمد ،مرجع سابق ص:6

1. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

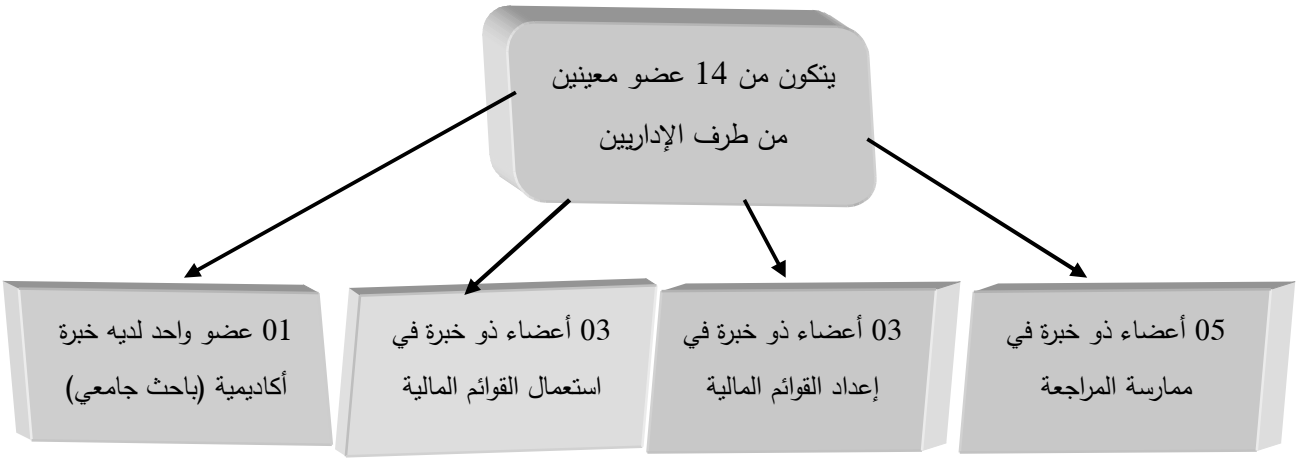

الشكل رقم (05):مخطط توضيحي لأعضاء (IASB)

مهامه:

- إصدار و تطوير المعايير و عروض العمل
- معالجة الأعمال و استشارة الهيئة التقنية
- اختيار إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية في مختلف البيئات المحاسبية
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية
- القيام باتصالات مكثفة مع الهيئات المحاسبية الوطنية من أجل تقليص فجوة الخلاف المحاسبي الدولي.

2. المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية (SAC) :

يتكون هذا المجلس من 49 عضوا ، يعينون من طرف الاداريين لمدة 03 سنوات قابلة لتجديد ، يرأس هذا المجلس رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) و يجتمع عادة ثلاثة مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة غلى الجمهور .

مهامه :

- توجيه أعمال IASB و الأعمال ذات الأولوية
- تقديم استشارات للمجلس و الأمناء
- يبلغ المجلس بمختلف آراء المسؤولين عن التوحيد الدولي .

3. لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC):

تشكلت هذه اللجنة لتحل محل اللجنة السابقة (SIC) قبل تطبيق الإصلاحات في سنة 2001 و تتكون من 12 عضوا يتم تعينهم من قبل الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد.

مهامه:

- تفسير المعايير IAS/IFRS و تقديم دليل عمل لإعداد تقرير مالي
- ينسق بين المرجعية المحاسبية الدولية و الوطنية
- تقديم التفسير النهائي للمعيار للمجلس IASB.

أهداف لجنة هيئة المعايير المحاسبية الدولية[1] :

- إعداد معايير محاسبية عالية الجودة
- التشجيع على الاستعمال و التطبيق الصحيح للمعايير
- انجاز الأهداف و الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات النوعية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاقتصاديات الناشئة
- ضمان تقارب المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل ضمان حلول نوعية.

يمكن توضيح الهيكل العام لهيئة المعايير المحاسبية الدولية كالآتي:

الشكل رقم (06): الهيكل العام لهيئة المعايير المحاسبية الدولية

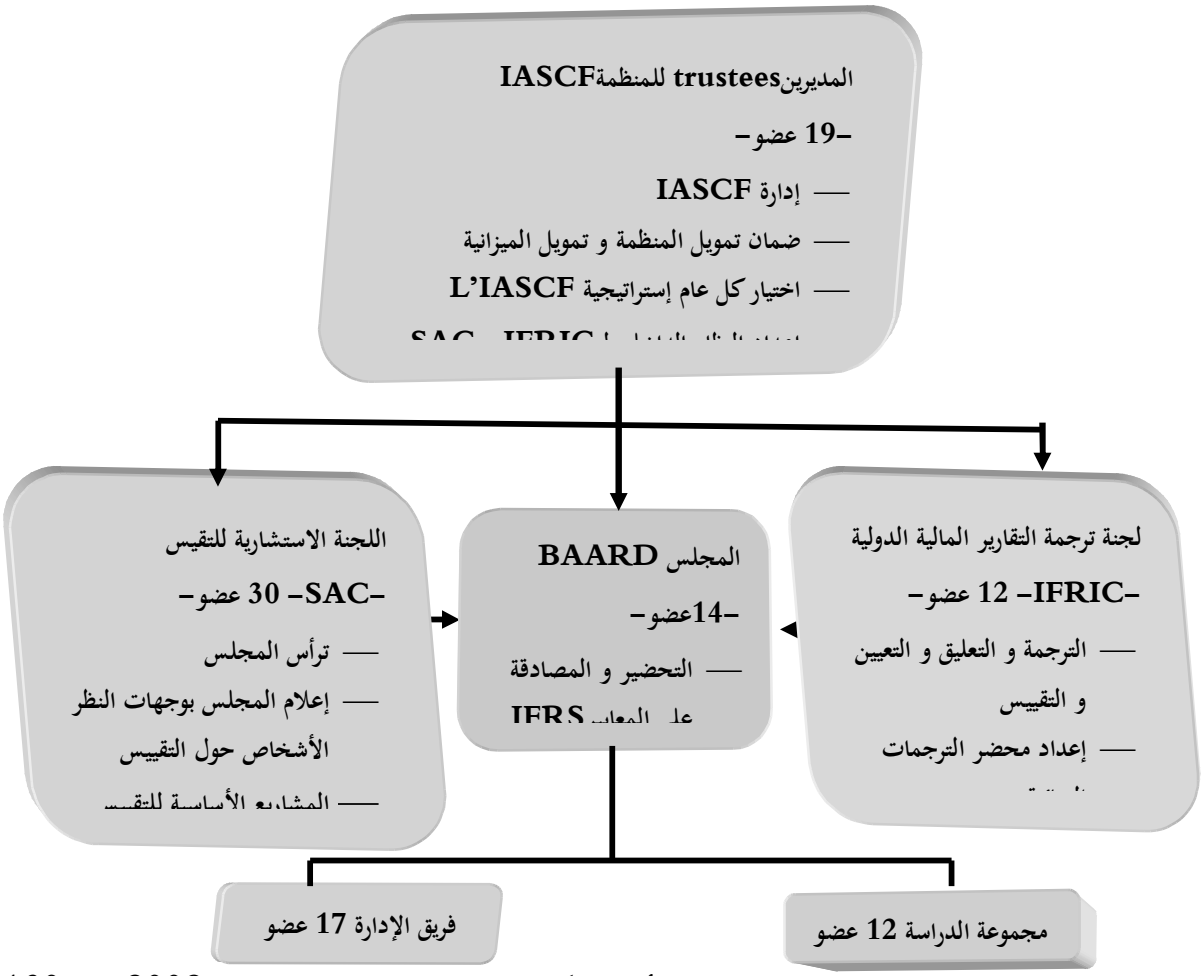

المصدر : شنوف شعيب ،محاسبة المؤسسة، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر ،2008، ص:130

[1] دشاش أم الخير ،متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية ،مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2010 ،ص : 26

قائمة استعراضية للمعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS [1] :

- أصدرت IASC (41) معيارا دوليا قبل إعادة هيكلتها لتصبح IASB مجلس المعايير المحاسبية الدولية كما أن هذه المعايير بعد مراجعتها تم إلغاء البعض منها (أنظر الملحق رقم 02)

يمكن توضيح استخدامات المعايير المحاسبية الدولية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (02):مجالات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

المعايير العامة المتعلقة بـ:			
العرض	**التقييم**	**تقديم المعلومات**	**تجميع الحسابات**
IAS 1	IAS 21, IAS 18 IAS 10, IAS 8	IAS 7, IAS 29, IAS 33 IAS 15, IAS 24 IAS 34	IAS 27, IAS 28 IAS 31
المعايير الخاصة المتعلقة بـ:			
الميزانية		**حسابات النتائج**	
IAS 2, IAS 12, IAS 16 IAS 37, IAS 38, TAS 39 IAS 17, IAS 19, IAS 20 IAS 22, IAS 23, IAS 32 IAS 40		IAS 38, IAS 35	
المعايير المتعلقة بنشاط معين:			
الفلاحة	**البنوك**	**التقاعد**	
IAS 40	IAS 30	IAS 26	

المصدر : مرزوقي مرزوقي،حولي محمد ،مجلس المعايير المحاسبية الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي ،

[1] خالد نصار ، المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند الاتصال المحاسبي في ظل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، يوم دراسي 'واقع تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في فلسطين ' الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة مارس 2013، ص ص :7،8

المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 30/29 نوفمبر 201ص:10

المبحث الثالث: الإطار القانوني للممارسة المحاسبية في الجزائر

لقد شهدت البيئة المحاسبية الدولية تطورا مطردا اتسم بالاتجاه نحو توحيد و معايرة الممارسة المحاسبية على المستوى العالمي و هو ما يسمى بالتوحيد المحاسبي ، من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS و تماشيا مع هذه التطورات باشرت السلطات العمومية في الجزائر بتكييف المنظومة المحاسبية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة حيث تم إصدار قانون رقم 07-11 المؤرخ في : 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي و الذي يعتبر المرجعية القانونية للممارسة المحاسبية و توالت بعد ذلك المراسيم و القرارات التي تبين قواعد التقييم المحاسبي و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها .

المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي SCF المرجع القانوني للمحاسبة في الجزائر

1. أهم الأسباب التي دفعت الجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي المالي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أسباب رئيسية تقف وراء عملية التغيير و هي [1]:

السبب الأول : استمرار الإصلاحات الاقتصادية و التغييرات التشريعية :

إذا ما تذكرنا منتصف السبعينات التي اتسمت بإصدار أهم القوانين (الأوامر) المنظمة لشتى نواحي الحياة ، فإننا نجدها كلها قد عدلت لأكثر من مرة مرورا بقوانين الضرائب التي من المسلم بضرورة تغييرها حتى سنويا ضمن قوانين المالية ، وصولا للقانون المدني الذي من المفروض أنه غير معني بالتعديلات و التغييرات المتكررة . إذن انطلاقا من هذا فيبقى القانون المنظم للمحاسبة الوحيد الذي لم يدخل عليه تعديلات ، ووجب تعديله على الأقل من منطلق تغيير القوانين .

السبب الثاني :بداية ظهور دور و تأثير التنظيمات المهنية

منذ صدور القانون المنظم لمهنة المحاسبة (القانون 08/91) وكذلك المراسيم التنفيذية الخاصة به (المرسوم التنفيذي رقم :421/01 المؤرخ في : 2001/12/20) ، و رغم الانتكاسات التنظيمية التي لحقت بالمهنة و بالتنظيم المهني جراء الانقسام المترتب عن تشكيل المجالس الجهوية في سنة 2002 ،إلا أن مشاركة ممثلي المصف الوطني لخبراء المحاسبة و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين في الملتقيات العلمية و التكوينية ، و

[1] مختار مسامح ،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي ،ص:11

كذلك وجود ممثليه القانونين في المجلس الوطني للمحاسبة أدى الى إسماع صوت المهنيين المطالبين بضرورة تأقلم هذا القانون مع الواقع ، و ضرورة مسايرته للتغيرات الاقتصادية التي حدثت.

السبب الثالث: التوافق مع السياسة الوطنية الاقتصادية ــ المالية

منذ مطلع الألفية الثالثة بدأت بوادر السياسة الاقتصادية و المالية في الجزائر تتضح خاصة في المجالات الآتية :

- خوصصة المؤسسات العمومية لفائدة المتعاملين الوطنيين
- الشراكة مع المؤسسات الأجنبية عن طريق فتح رأس المال أو الخوصصة الكلية
- تفعيل دور السوق المالية أي تشجيع الاستثمارات المالية

كل هذه العناصر و الخيارات التي تمثل دعائم هذه السياسة تعتمد المحاسبة كأداة باعتبار عملية تقييم المؤسسات المعروضة ستعتمد في جوانب كثيرة منها المحاسبة ، سواء بالنسبة للمتنازل و المتنازل له ،من هنا برزت الضرورة إلى تغيير المرجعية المحاسبية التي ستحمل معها التغيير في طرح تقديم المعلومات المحاسبية و المالية خاصة في القوائم و التقارير المالية ، و أكثر من ذلك الاهتمام أكثر بالإفصاح المحاسبي .

بالإضافة لأسباب أخرى و هي[1] :

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات،
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر،
- النقائص و الثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم و النظام الاقتصادي السابق.
- إمكانية تطبيق المؤسسات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- الاعتماد على مبادئ و قواعد واضحة في المعاملات المحاسبية و تقييمها و إعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من مخاطر التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد المحاسبية، و تسهيل مراجعة الحسابات.
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لان التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي :

– عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها، و على المؤسسة الأم تحويل

[1] آيت محمد مراد ،أبحري سفيان،النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف " ، المؤتمر العلمي الدولي حول "الاصلاح المحاسبي في الجزائر " جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 30/29 نوفمبر 2011 ، ، ص: 3

القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم.

- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة و نوعية المعلومات.

2. ماهية النظام المحاسبي المالي SCF:

1.2. تعريف النظام المحاسبي المالي SCF:

جاء النظام المحاسبي المالي على ضوء قانون رقم 11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007 والمتضمن إنشاء هذا النظام وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية والذي تناول في مادته الثالثة التعريف التالي [1]:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"

2.2. أركان النظام المحاسبي المالي :

بنية النظام المحاسبي على ستة أركان ممثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم (07): أركان النظام المحاسبي المالي

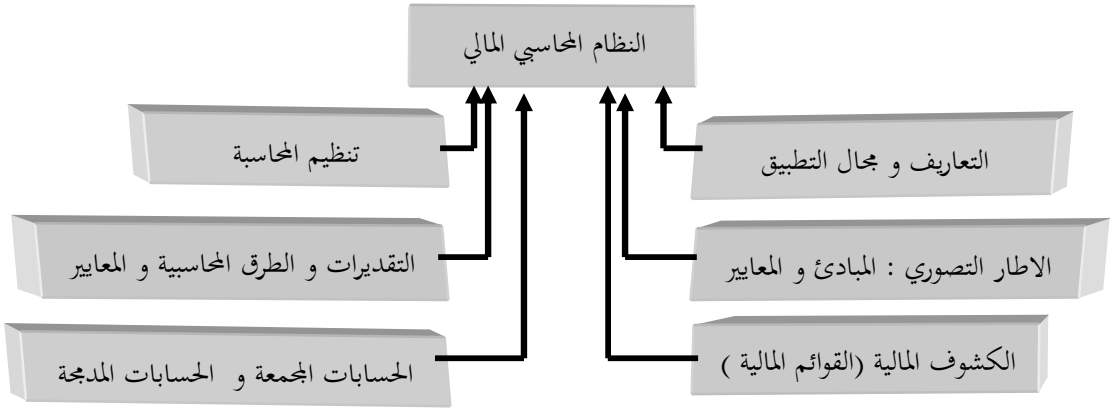

المصدر : مختار مسامح ،مرجع سابق ، ص: 12

انطلاقا من الشكل السابق يلاحظ إن النظام المحاسبي المالي يرتكز على الأركان الستة المشار إليها ، وهذا ما يلاحظ في المخطط المحاسبي الوطني السابق ، و إذا ما أردنا أن نستخرج النقاط المهمة في كل ركن ، خاصة الجديد في النظام المحاسبي ، فيمكن الإشارة إلى ما يلي [2]:

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة:03، ص.03.

[2]مختار مسامح، مرجع سابق ، ص ص : 13-14

1. **بالنسبة للتعاريف و مجال التطبيق** : لا يوجد اختلاف ذو أهمية باستثناء الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة ، و سيتم تحديد المعايير التي تصنف هذه الكيانات من رأسمال و عدد المستخدمين ، و دون شك عند التطبيق ستحدد هذه الكيانات انطلاقا من رقم أعمالها كما هو الحال الآن بالنسبة للنظام الجبائي المبسط الذي يحدد عتبة رقم الأعمال بأقل من عشرة ملايين دينار

2. **بالنسبة للإطار التصوري** : و هنا يجب الإشارة أن المصطلح العربي المستخدم في أدبيات المحاسبة المالية هو الإطار المفاهيمي (Cadre Conceptuel) ، و هذا الإطار يعتبر جديدا مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق ، وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية بدقة وهي :

– محاسبة التعهد ، – استمرارية الاستغلال ، – قابلية الفهم ، –الدلالة، – المصداقية ، – قابلية المقارنة ، – التكلفة التاريخية ، – أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني .

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة (المادة 07) ،يلاحظ على هذه المبادئ أنها متقاربة مع مبادئ الإطار المفاهيمي المعتمد من قبل هيئة المحاسبة المالية الأمريكية ، كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة (المادة 08) و هو تحديد كل من :

- قواعد تقييم و حساب الأصول و الخصوم و الأعباء و النواتج
- محتوى الكشوف (القوائم) المالية و كيفية عرضها

رغم أهمية المعايير المحاسبية إلا أن القانون لم يحددها و تركها للتنظيم ، و قد حددتها المادة (30) من المرسوم التنفيذي 156/08 بعدد ثمانية عشر (18) معيار ، لكن نظرا لعدم ترقيمها و تسميتها في النص ، فهل هي معايير محددة ؟ أم ستحدد في إطار آخر .

3. **التنظيم المحاسبي** : لم يأت النظام المحاسبي المالي بشيء في هذا الجانب ، لأنه أشار إلى أمور تقنية و عملية متعارف عليها و معمول بها في المخطط المحاسبي (المواد من : 10 الى 24 من القانون 11/07)

4. **الكشوف المالية** : لقد حدد النص القانوني الكشوفات المالية حتى و إن كان المصطلح لا يؤدي المعنى ، و الأفضل استعمال كلمة القوائم و هذه القوائم هي :

–الميزانية ، – حساب النتائج ، – جدول سيولة الخزينة ، – جدول تغير الأموال الخاصة

– ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة ، و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و جدول حسابات النتائج إن مقارنة هذه القوائم المالية بما كان موجودا سابقا ، نجد أن القانون الجديد جاء بقائمتين جديديتين ، هي جدول تغير الأموال الخاصة و سابقا كان هذا الجدول إحدى مكونات الجداول الملحقة (الجدول 04) ،

بينما الجديد الفعلي هو جدول سيولة الخزينة ، أما من حيث محتوى هذه الكشوف فإن النص التنفيذي هو نفسه أشار إلى أنها ستحدد بقرار من وزير المالية (المواد 33 إلى 37 من المرسوم التنفيذي)

5. **الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة** : تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة ، حيث أنه بالنسبة للحسابات المجمعة (Comptes Consolidés) ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات (Fonds De Participation) ، و تدعم ذلك بالشركات العمومية القابضة(Holding Publiques) سنة 1996، وتم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999 ، بمعنى أن النص الجديد اعتبر الأمر عاديا و جزء من المحاسبة المالية ، و خاصة مثلما أشرنا في البداية أن من بين أهداف إصدار التشريع المحاسبي الجديد الاستجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها و المتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية ، و بالتالي فوضعيات التوحيد المحاسبي لابد أن تكون شيئا مألوفا و عاديا ، أما نقطة الحسابات المدمجة أو المركبة (Comptes Combinés) فهو شيء جديد في المحاسبة ، و حتى النص عرف ذلك في المادة (34 من القانون) حيث أشار إلى أن " الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني و التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه بينها روابط قانونية مهيمنة ، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد "

6. **تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية** : يمكن ان يثار نقاش بالنسبة لهذه النقطة ، لأنه من المعروف بالنسبة للمخطط المحاسبي أنه يركز على ثبات الطرق (Fixité Des Méthodes) إلا ان القانون الجديد يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين (المادة 03) :

الأولى : تغيير مفروض في إطار نص قانوني جديد (كما هو الحال عند الانتقال الى تطبيق القانون 11/07)

الثانية : عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية

إن الحالة الثانية تزيل عقدة الاستثناءات التي كانت سائدة عند عدم التقيد بالتكلفة التاريخية مثلا في حالة إعادة التقييم ، و هذا الترخيص الضمني لإمكانية التغيير دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح تقديم معلومات نزيهة قانونية ، و إنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد.

3.2. أهداف النظام المحاسبي المالي [1]:

يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني؛

[1] توفيق جودي ، "إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر و تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية " ، المؤتمر العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر "يومي 30/29 نوفمبر 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص:4

- عرض في الحسبان تطور المعايير والتقنيات المحاسبة قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المصادق عليها من قبل أغلبية الدول.
- السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية و أكثر شفافية و أكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين، أعضاء مستخدمين مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور المدققين أو الدولة.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

– ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

4.2. مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي :

تطبق الإجراءات الحالية من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية موجهة للإعلام الخارجي و لاستعمالها الخاص ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل كيان منها ، و الأشخاص الملزمون بمسك محاسبة مالية هم[1] :

– المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري .
– المؤسسات العامة ، شبه العامة أو الاقتصاد المختلط .
– التعاونيات .
– و بصفة عامة المؤسسات المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية في إطار ممارسة أنشطة اقتصادية متكررة

5.2. أهمية النظام المحاسبي المالي :

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لاحتياجات المهنيين و المستثمرين ، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي و الذي يهدف إلى : [2]

✓ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة .
✓ فرض رقابة على الشركات التابعة و الفروع للشركة الأم .
✓ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.

---

[1] علي البحري ، دراسة تحليلية للنظام المحاسبي المالي الجزائري و مدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2009، ص: 70

([2]) شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 00 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006 ، ص: 65 .

- ✓ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات ، إعادة تقييم عناصر الميزانية ، حساب الإهتلاكات ، كيفية معالجة المؤونات ، و توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة .

و تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كدا إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات المتلاعبات .
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرار ، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة .
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب .
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة .
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
- يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية ، وكذا استقلالية القانون الجبائي ، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية .

- يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد استيعاب النظام الجديد ، خاصة في مجال الإفصاح و القياس .
- تكلفة العبور إلى النظام الجديد على مستوى جميع القطاعات المعنية يترجم وضع الأحكام المحاسبية في جوانب المالية تكلفة زائدة [1].
- يشكل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين نوعية علاقاتها و اتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها و التي تستفيد من قوائمها المالية .
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة ، منها عمليات القرض الايجاري ، و يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية ، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل ، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين ، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافة للتمويل ، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر ، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة و المساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار .

- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية[2] .

المطلب الثاني : تحليل محتوى النظام المحاسبي المالي

1 . **الإطار التشريعي لمضمون النظام المحاسبي المالي :**

يتضمن الإطار التشريعي للنظام المحاسبي ما يلي[3] :

- صدور قانون رقم : 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (43 مادة)
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 (44 مادة)

1عزة الأزهر ، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية ، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009 ، ص 214 .

[2]عزوز تلمي ، متلوي محمد ، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي ،ص: 5

[3]سعد بوراوي ، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي ،ص ص : 6-7

- القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد تقييم و المحاسبة و مدونة الحسابات الصادر في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ مارس 2009 .

الشكل رقم (08): المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي

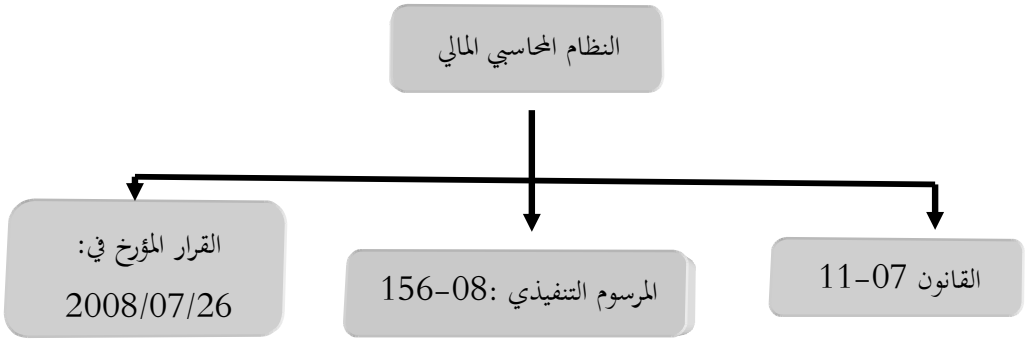

المصدر : سعد بوراوي ، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي ،ص: 6.

1.1. محتوى القانون 11/07 (المتضمن 43 مادة)

- الفصل الأول : تعريفات و مجال التطبيق (04 مواد) من 02-05
- الفصل الثاني : الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية و المعايير المحاسبية (04 مواد) من 06-09
- الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (14 مادة) من 10- 24
- الفصل الرابع : الكشوف المالية (06 مواد) من 25-30
- الفصل الخامس : الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة (06 مواد) من 31-36
- الفصل السادس : تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية (04 مواد)من 37-40
- الفصل السابع : أحكام ختامية (03 مواد) من 41-43.

2.1 . محتوى المرسوم التنفيذي رقم : 156/08 (المتضمن 44 مادة)

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (04 مواد)
- تعريف الطرق المحاسبية و ما يرتبط بها من مبادئ (15 مادة)
- تعريف عناصر القوائم المالية (09 مواد)
- المعايير المتعلقة بطرق القياس و محاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتان)= قرار من وزير المالية
- مدونة الحسابات (مادة واحدة)= قرار من وزير المالية
- تعريف القوائم المالية (06 مواد)
- متفرقات (الحسابات المدمجة + تغيير الطرق المحاسبية +مسك المحاسبة المالية المبسطة ...الخ) (07 مواد)

3.1. محتوى القرار المؤرخ في 2008/07/26 :

- قواعد تقييم الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات و إدراجها في الحسابات
- عرض الكشوف المالية
- مدونة الحسابات و سيرها
- المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة .

2. الجديد من خلال النظام المحاسبي المالي :

1.2. بالنسبة للمخطط المحاسبي و بنية الحسابات[1] :

من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983 ، بحيث تم اقتباس أغلبية حساباته ، لذلك سوف نقوم بعرض الحسابات الخاصة بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي من جهة ، ثم عرض بنية النظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة ثانية .

2. 2.من حيث المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي :

كان تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم و الالتزام بتطبيق هذه المعايير ، و في هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا و مضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي ، و لتطوير هذا التفاعل و زيادته و تعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة ، و بما أن المهنة المحاسبية هي مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي ، فإن الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية ، و ممن خلال نصوص النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني المعايير المحاسبية الدولية التالية :

- بالنسبة لتقديم و عرض القوائم المالية : بالنسبة للكشوف المحاسبية تم أخذ بعين الإعتبار المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول عرض و تقديم القوائم المالية ، بالإضافة اللا المعيار المحاسبي السابع الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة .
- . بالنسبة لمحاسبة المخزونات : بالنسبة لمعالجة المخزونات تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثاني ، الذي يتناول المخزونات
- . بالنسبة لضرائب الدخل المؤجلة : تم التطرق في النظام المحاسبي المالي الجديد الى الضرائب المؤجلة ، و هذا يعني أن الجزائر تبنت المعيار الثاني عشر ، الذي يتناول ضرائب الدخل المؤجلة .
- . بالنسبة لعقود الإيجار التمويلية : تم تبني المعيار المحاسبي السابع عشر ، الذي يعالج محاسبة عقود الإيجار–تمويل.

[1] شنوف شعيب ، الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي ،ص ص :2-4

3. من حيث المبادئ المحاسبية :

. الجوهر فوق الشكل : من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني مبدأ جديد يتمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني ، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل : معالجة عقود الإيجار التمويلية .

4. من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

1.4. المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار–تمويل : تم اعتماد و تبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الايجار –تمويل ، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج .

مثال توضيحي : بافتراض قيام شركة للطيران باقتراض مبلغ 05 مليار لمدة 05 سنوات من البنك لشراء طائرة ، فالمعالجة المحاسبية تقر حتمية تسجيل الطائرة ضمن عناصر الأصول في ميزانية الشركة .

وفي حالة ما قامت الشركة بشراء الطائرة بنفس المبلغ من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدار 05 سنوات ، هنا أيضا يجب أن تتم رسملت عملية الشراء ، و تسجيل الطائرة ضمن عناصر الأصول في ميزانية الشركة ، لكن إذا قامت الشركة باستئجار الطائرة لمدة 05 سنوات بموجب عقد الإيجار – تمويل ، مع سداد أقساط إيجار مساوية لأقساط الشراء ، هنا يطرح المشكل حول كيفية التقرير عن تلك الصفقة ، لكن طبقا للمعايير المحاسبية الدولية فإنه يجب على المستأجر تسجيل الأصل المؤجر – الطائرة في هذا المثال – في الميزانية بالقيمة العادلة للأصل أو سعر الشراء ، و عن طريق رسملة القيمة الحالية لأقساط الإيجار المستقبلية ، كما أن المؤجر و قد نقل أغلب منافع و مخاطر الملكية للمستأجر فيجب استبعاد الأصل المعني من الميزانية و تعويضه بحساب الحقوق المالية –حساب 274 في النظام المحاسبي المالي .

2.4. المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة : تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، من خلال الحسابات (692/693و134/133)

- في حالة ضرائب الأصل المؤجلة ، من ح/ 133 الى ح/ 692
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة من ح /134 الى ح / 693

5. عناصر القوائم المالية الجديدة : بالاضافة الى الميزانية و جدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات تم إضافة جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات راس المال ، الملاحق .

6. الجديد في القياس و التقييم المحاسبي : بالإضافة الى مبدا التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء ، تكلفة الاقتناء ، تكلفة الايجار ...) فإنه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر انطلاقا من :

- القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية
- القيمة المحققة
- القيمة الحالية

المطلب الثالث : متطلبات الجودة في القوائم المالية –العرض و الإفصاح–

1.مدخل متطلبات الإفصاح في القوائم المالية:

إن متطلبات الإفصاح المحاسبي تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بالإضافة إلى المذكرات والإيضاحات المرفقة بها وتقرير مراجع الحسابات وتقرير مجلس الإدارة. وإتباع متطلبات الإفصاح في نشر التقارير المالية سوف يقلل من درجة التباين في المعلومات أو ما يسمى بحالة احتكار المعلومات، مما يكون له آثار ملموسة في تحقيق التكافؤ والعدالة في أسواق الأوراق المالية. ونتيجة لذلك حرصت المنظمات المهنية في معظم الدول المتقدمة والنامية على إصدار معايير خاصة بالإفصاح. كما أن لجنة معايير المحاسبة الدوليةInternational Accounting Standards Committee (IASC) قد أولت اهتماماً كبيراً بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك بوضع عدة معايير خاصة بهذا الشأن، منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" ،المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) "المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية"، المعيار المحاسبي الدولي رقم (13) "عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة" والذي تم اعتماده من قبل مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1994. وكل هذه المعايير تم تغييرها وحل محلها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" المعدل عام 1997 والذي أصبح ساري المفعول على القوائم المالية في الأول من يوليو 1998. وقد عدل هذا الأخير ليفرض تطبيقه ابتداء من 01 يناير 2005.[1]

1.1.مفهوم الإفصاح المحاسبي :

- هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملا (يسمى أيضا شاملا) و مناسبا و عادلا ، و يتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم و تعد القوائم المالية الموجهة الى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث و الحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة ، أي أن الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير ، مع الاعتراف مسبقا بأن عرض كل

[1] حكيمة بوسلمة،عرض المعيار المحاسبي رقم 1 ، ملتقى الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، البليدة 2009،ص :1

المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (دخل ، مركز مالي ، تدفقات نقدية ، تغيرات حقوق المساهمين) يبقى هدفا صعب المنال .[1]

- يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصودة ،كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية .
- ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية فهو بمثابة القاعدة الذهبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية حيث أن التمثيل الصادق للبيانات والمعلومات المالية في القوائم المالية الختامية هدف تسعى إدارة المشروع إلى تحقيقه، وتستخدم الكثير من الأساليب الفنية للمحاسبة للتأكد من أمانة عرض وتقديم القوائم المالية الختامية بصورة صحيحة وعادلة ، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع .[2]

2.1 المستويات الرئيسية للإفصاح:

الإفصاح الشامل أو الكامل[3] : يتضمن جميع التفاصيل والملاحظات حول ما ظهر بالقوائم المالية. أي بمعنى أن تحتوي القوائم المالية على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، بما يمكن مستخدمي هذه القوائم من أخذ صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، لا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز ، ودلك لسببين هما :

– إن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة لأن المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة ، وعلى دلك يحكم إنتاج المعلومات أن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها .

– إن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب .

الإفصاح العادل أو الواضح[4] :يعنى به ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية والتي تخدم جميع الفئات أي يشرح ويوضح البنود التي تستحق الشرح.

الإفصاح الملائم [5]:ضرورة الإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها غير مضللة، وبهذا النوع من الإفصاح تبقى التقارير غير مفهومة ووهمية.

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر ، ، دار وائل، الطبعة الثانية ،عمان ،2006 ، ص:473

[2] بن أفرج زوينة، القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية ، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس ص:10

[3] محمد صبري إبراهيم ندا وآخرون ،مبادىء المحاسبة المالية ، مطبعة دار السلام ،مصر،2007 ،ص 10

[4] رحال علي ، القوائم المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 01 ،2007 ،ص5

[5] حيدر محمد علي بني عطا ،مقدمة في المحاسبة والمراجعة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى،2007 ، ص 89

3.1. مقومات الإفصاح المحاسبي :

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي [1]:

- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية.

إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شانه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات. ولهذا كان من الجدير إعداد المعلومات إما بواسطة إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات او إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من المستحسن إعداد نموذج يفترض انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين الملاك المحتملين والدائنين .وعموما فان مستخدمي البيانات المحاسبية هم:

– المستثمرين: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم. وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات. ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشاة على إجراء توزيعا ت أرباح.

– العاملين: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المنشآت التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظف.

– المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

– الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين : يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها. وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم علي المنشأة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المنشاة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

– العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل.

– الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة. وتحتاج

[1]، نورالدين بهلول ، دغمان زوبير ، اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس ص ص:12-14

تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

– الجمهور العام: تؤثر المنشات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المنشات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المنشاة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

- **.تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:**

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد لمستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين. فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين،و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إدارتها .كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات. و يعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة.

- **.تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:**

في وقتنا الحالي يتم الإفصاح بواسطة القوائم المالية التالية وهي:

–الميزانية

–جدول حسابات النتائج

–جدول سيولة الخزينة

–قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

–معلومات أساسية مرفوقة في الملاحظات.

و مجموعة المبادئ التي تخضع لها هذه القوائم تشكل قيدا علي الإفصاح المحاسبي منها:

– إثبات الأصول بمبدأ التكلفة التاريخية مما يجعل المعلومات عرضة للشك والتساؤل في فترات التضخم.

– فرض علي المحاسب المعد لهذه القوائم إدخال بعض البنود وفق عدة معايير من ضمنها الحجم النسبي مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم

من انخفاض حجمها النسبي. لذالك يرى كثير من المحاسبين إلى ترجيح كفة الملائمة على الخواص الأخرى للمعلومات حيث أدى هذا الترجيح إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب فيه من عدة زوايا منها:

–شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية مثل الإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية وذلك في حال وجود فرق جوهري بينهما

– الإفصاح عن معلومات جديدة كبيانات محاسبة الموارد البشرية و بيانات المحاسبة الاجتماعية .

– الإفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطر المحسوبة لدى دقة المعلومات التي تحتوى تلك التنبؤات و التوقعات.

– الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار .

إذا فيجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب الكم.

2. نطاق الإفصـــــاح :

- الإفصاح عن السياسات الداخلية والخارجية المتبعة في الشركة: أهمها[1]:

– سياسات التوظيف والتعيين: والتي يجب أن تظهر شروط التعيين وإجراءاته وسياسات التوظيف وسلم الدرجات الوظيفية والترقيات. كل هذه المعلومات هدفها الوضوح في إبراز سياسات المنظمة إلى المنتسب خاصة حديثي التعيين وهذا من شانه أن يكون عامل استقرار لجميع موظفي المؤسسة

– سياسات الأجور : وتتضمن إ براز نظام الرواتب والأجور ومساهمات المنظمة في دعم المستوى المعيشي للمنتسب ومعلومات عن نظام الحوافز والعلاوات السنوية، وهذا من شانه أن يزيل الغموض لدى منتسبي الشركة بحيث أن كل منتسب يعرف جيدا سلم الرواتب والأجور المتبع.

– سياسات الإقراض والاقتراض : وتتضمن البرامج الإقراضية وشروطها وكيفية منحها والوثائق المطلوبة والإجراءات التي يجب أن يتبعها المقترض ومدة القرض والفوائد المطبقة .....إلخ ، وكذلك الحال بالنسبة للإقراض من الغير الذي يجب أن يبين الجوانب الاقتصادية ومجالات الاستثمار لهذه القروض و الاستخدام الأفضل لها والتأكد من نسبة عائد الربح على المبالغ المقترضة بحيث تغطي كلفة الإقراض المتمثلة بالفوائد المدفوعة.....الخ

– سياسات التوزيع والتسويق : وهي سياسات مهمة جدا لحياة المؤسسة سواء كانت منتجاتها خدمات أو منتجات مادية، ولهذا فان الإفصاح بهذا الموضوع يحتل أهمية كبيرة ، نظرا لنشر محتوى سياسات التوزيع والتسويق والتي يدخل ضمنها سياسات التسعير وميزات المنتجات ومواصفاتها وطرق

[1] بن أفرج زوينة، مرجع سابق ، ص ص:11-12

التسويق المعتمدة والوكلاء المعتمدون وفيما إذا حصلت المؤسسة على تصنيف الايزو العالمي مما يدعم مركز وقوة السلع والخدمات التنافسية في السوق المحلي والعالمي.

- **الإفصاح المالي**: وهو لا يقل أهمية عن الإفصاح عن السياسات المشار إليها إذ يهتم بهذا الإفصاح الكثير من الجهات الداخلية والخارجية التي تتعامل مع المنظمة، ومن أهم جوانب الإفصاح المالي:

– الإفصاح عن القروض والمنح التي حصلت عليها المؤسسة والجهات المقرضة والمانحة مع تفاصيل القروض الممنوحة ومجالات استخدامها وشروط الإقراض وأسعار الفائدة إن وجدت وطرق التسديد لأصل القروض والفوائد..

– الإفصاح عن المجالات الاستثمارية التي ستقوم بها المؤسسة في توظيف مواردها الذاتية والخارجية – الإفصاح عن الأوضاع المالية والحسابات الختامية في نهاية السنة المالية

–الإفصاح عن بعض الأمور الجوهرية في الحسابات الختامية مثل الإفصاح عن فقرات رواتب ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض وأعلى رواتب تقاضاها عدد من موظفي المؤسسة حسب المتطلبات القانونية.

– الإفصاح عن الإرباح والخسائر التي حققتها المؤسسة وأسباب الخسائر في حالة تحقيق خسائر في نهاية السنة المالية.

– الإفصاح عن أبرز المخاطر التي تعرضت أو تتعرض لها المؤسسة وإقتراح سبل معالجتها.

– الإفصاح عن تقييم الموجودات والمطلوبات إذا كانت مسجلة بالعملات الأجنبية وفيما إذا تم تحقيق أرباح أو خسائر ومقدارها كنتيجة للتقييم.

– الإفصاح عن الأساليب والسياسات المحاسبية المتبعة مثل طرق تقييم المخزون في نهاية السنة وطرق احتساب الإهتلاكات و الإطفاءات ومدى الاستمرارية في الاعتماد على نفس السياسات وتأثير تغييرها على المركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية.

3.عرض القوائم المالية :

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية بهدف مساعدتهم على تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الصافية ، ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها ، وبيان حقيقة الوضع المالي للشركة،وتظل القوائم المالية تمثل حلقة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية، فهي تعتبر المصدر الأول لكل أصحاب المصلحة سواء إدارة أو أصحاب مصلحة مباشرة أو مصلحة غير مباشرة، لذا فمن الضروري أن تعد وتعرض هذه القوائم بالطريقة التي يستفيد منها كل الأطراف المستخدمة لها ، أي لابد أن تعد داخل إطار محاسبي منظم ومتكامل يتوفر على الوضوح ، الموضوعية ، المصداقية وقابليتها

للمقارنة1، إن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي ويتميز كل نظام ببياناته المالية وقوائمه المختلفة، فالجزائر عند تبنيها المخطط المحاسبي الوطني عام1975م تبنت حساباته المتكونة من الأصول والخصوم وقوائمها الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى خمسة عشر قائمة تعتبر من الملاحق[2].

- المفاهيم الأساسية الخاصة بالقوائم المالية (الكشوف المالية): يمكن تلخيصها (أنظر الملحق رقم 03)
- تعريف القوائم المالية[3]: تعرف أيضا بالكشوفات المالية وهي مجموعة كاملة من المستندات المحاسبية والمالية لتي تسمح بإعطاء صورة صادقة على حالة المؤسسة، كما يجب إعداد البيانات المالية مرة في السنة على الأقل بصفة دورية والاحتفاظ بنفس التقييم والتسجيل من دورة لأخرى، ويجب عرضها في أجل أقصاه 4 أشهر بعد غلق الدورة،كما يجب إعدادها بالعملة وطنية.
- أهداف القوائم المالية: يمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة أهداف رئيسية هي[4]:

– تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين والمرتقبين والآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.

– تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية والمستقبلية .

– تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

كما يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية، من خلال الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) في الفقرة 12، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي و الأداء و التغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لشريحة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية،وبالأخص المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال المخاطر للمؤسسة، و بالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلبي و تحقق رضا مستخدمين آخرين وذلك لتحقيقها الأهداف التالية[5]:

– توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة و كذلك أهمية هذا التدفق و فترات حدوثه الممكنة؛

---

[1] بن أفرج زوينة ،مرجع سابق ، ص :4

[2] توفيق جوادي ،"إصلاح الغطار المحاسبي في الجزائر و تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية "، المؤتمر العلمي الدولي حول "الاصلاح المحاسبي في الجزائر "يومي 30/29 نوفمبر 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص:9

[3] لدرع خديجة ، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد ، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس ص :4

[4] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،"دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية "،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2002، ص ص: 56-57.

[5] سفير محمد ،مرجع سابق،ص:56

- تعرض الوضعية المالية للمؤسسة و خصوصا الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وأثار العمليات و الأحداث القابلة لتغيير الموارد و الالتزامات وتعكس أدائها؛
- تبين طرق المؤسسة في تحقيق و إنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال و تمويل الاستثمارات و اتجاه عوامل أخرى التي تؤثر على السيولة و القدرة على الوفاء.
- تقديم معلومات عن درجة و طرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

4.تقديم القوائم المالية :

1. قائمة المركز المالي :

تعريفها [1]: الميزانية هي القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه.

مزايا و أهداف قائمة المركز المالي : تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية[2]:

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزامات بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها.
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها وذلك من خلال التعرف على تجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها.
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.
- بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- الوقوف على استمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.
- معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.

1عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، ملتقى الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، البليدة 2009،ص : 1

[2]- خالد جمال الجعارات - **معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRS$_s$ & IAS$_s$** - إثراء للنشر والتوزيع الشارقة (عمان) مكتبة الجامعية ، ط1، الأردن، 2008 ، ص 113.

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي[1]:

- **السيولة** : وتتمثل بالنقدية وشبه نقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.
- **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل** : تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المؤسسة للديون الطويلة الأجل عند الاستحقاق، فكلما كان عليها التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المنشأة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدي هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون. وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة.
- **المرونة المالية** : إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المؤسسة للفشل المالي. وذلك بحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي للمنشأة، مثل نسبة أرباح المؤسسة المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.
- كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المؤسسة نشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها ،وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة و الإفصاح عنها في وقت معين 2 عادة يمثل السنة (12 شهر) إلا في حالات استثنائية ،وحسب معايير المحاسبة الدولية فإنها لم تشترط شكل معين لعرض عناصر الميزانية ولكنها تحدد البنود والعناصر التي يجب أن تظهر فيها، ومهما كان أسلوب العرض الذي تتبناه المؤسسة يجب عليها أن تفصح عل كل بند من بنود الأصول و الخصوم التي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تعديلها قبل وبعد اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية، وباعتبار أن الميزانية تحتوى على الأصول والخصوم فإن هذا الإطار يعرف الأصل على انه "

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات – **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية** – دار وائل، عمان، 2008، ص 30.

[2] *Jean – François Regnard, **lire un bilan c'est simple,** (Paris : Chiron ,2007) P : 37*

مورد مراقب ومسيطر عليه من قبل المؤسسة والناتج من أحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة "1 ، وتتمثل هذه المنافع الاقتصادية في إمكانية مساهمة الأصل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما يعادلها للمؤسسة.

وحسب المعيار(IAS01) تصنف الأصول إلى أصول متداولة وأخرى غير متداولة فيصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية2:

– عندما يتوقع أن يتحقق ويحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛

– عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية؛

– عندما يكون نقدا أو صلا نقديا معادلا ولا توجد قيود على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى غير المذكورة أعلاه على أنها أصول غير متداولة، أما فيما يخص الخصوم فإنها تعرف على أنها " تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن احداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادة تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تتضمن منافع اقتصادية " 3 . وتصنف الأصول إلى مطلوبات والتزامات متداولة وغير متداولة فتعتبر هذه الالتزامات متداولة في الحالتين التاليتين4:

– عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛

– عندما يستحق التسوية خلال اثنى عشر شهرا من تاريخ الميزانية.

وفيما عد هاذين الصنفين تعتبر الالتزامات غير متداولة.

ويجب الإشارة فقط إلى أهمية التفريق بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي، فاتخاذ قرار من إدارة المؤسسة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي، ومنه فان الالتزام ينشأ عندما يتم تسليم الأصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقض للحصول على الأصل.

[1] سفير محمد، مرجع سابق،ص:62

[2] *IAS01 . Article (57).*

[3] سفير محمد، مرجع سابق،ص:62

[4] *IAS01 Article (60).*

كما نشير كذلك إلى أن بعض الالتزامات المتداولة مثل الذمم الدائنة، ومستحقات الموظفين، و تكاليف التشغيل الأخرى. فإنها تشكل جزء من رأس المال العامل فإنها تصنف ضمن الالتزامات المتداولة حتى وإن كانت تستحق بعد أكثر من اثنا عشرة شهرا.

وفي حالة شركات الأشخاص التي لا تحتوى على رأس مال مساهم فيجب عليها أن تفصح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه، مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

الجدول رقم (03) : الميزانية المحاسبية حسب المعيار (IAS01)

الأصول	ن	ن-1	الخصوم	ن	ن-1
الأصول غير الجارية			**الأموال الخاصة**		
(goodwill) فرق الحيازة			**رأس المال المصدر**		
الأصول المادية			**الاحتياطيات**		
الأصول غير المادية			**فرق إعادة التقييم**		
الأصول الثابتة قيد الانجاز			**النتيجة الصافية**		
الأصول المالية			**الأموال الخاصة الأخرى(المرحلة من جديد)**		
مساهمات أخرى و حقوق مشابهة			**حصة الشركة المجمعة**		
الاقراضات و الأصول المالية الأخرى غير الجارية			**حصة الأقلية**		
			المجموع		
			الخصوم غير الجارية		
مجموع الأصول غير الجارية			**القروض و الديون المالية**		
الأصول الجارية			**الضرائب**		
المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ			**ديون أخرى غير جارية**		
الحقوق و الاستعمالات المشابهة			**المؤونات و الإيرادات المقيدة سلفا**		
الزبائن			**مجموع الخصوم غير الجارية**		
مدينون آخرون			**الخصوم الجارية**		
الأصول الجارية الأخرى			**موردون وحسابات مماثلة**		
الخزينة و الخزينة المعادلة			**الضرائب**		
التوضيفات و الأصول المالية الأخرى الجارية الخزينة			**ديون أخرى**		
			الخزينة(السالبة)		
مجموع الأصول الجارية			**مجموع الخصوم الجارية**		
المجموع الكلي للأصول			**المجموع الكلي للخصوم**		

Source : Ministère des finances, projet 7 de système comptable financier , document de travail, octobre 2004,pp :43-44.

2. التغيرات الواردة في الميزانية[1]:

- تصنيف الأصول في المخطط المحاسبي الوطني هو حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الإستحقاقية، أما التصنيف بالنسبة للنظام المحاسبي المالي هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهًرا التالية للإقفال، وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12 شهًرا، أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12 شهًرا التالية لتاريخ الإقفال.
- تظهر الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني في شكل أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن يصل إلى الحسابات الرئيسية، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية والأصول الدورية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.
- المخطط المحاسبي الوطني يتميز بالجمود بالنسبة للعناصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه، أما النظام المحاسبي المالي يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها للمعلومات.
- يعتمد المخطط المحاسبي الوطني عند تقييم الأصول على التكلفة التاريخية، خلافا عن النظام المحاسبي المالي الذي تقييم الأصول فيه هو تقييم اقتصادي وتقديري (يعتمد على التقديرات وكذا القيمة العادلة).
- في خزينة المخطط المحاسبي الوطني تدخل العناصر السائلة فقط، أما الخزينة في النظام المحاسبي المالي تظهر في العناصر السائلة وشبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدًا، القيم المنقولة للتوظيف.....إلخ).
- كما يظهر في النظام المحاسبي المالي ما يسمى بالأصول غير المملوكة لدى المؤسسة ويخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة، من اهتلاك وغيره، أي يسقط مبدأ الملكية القانوني، ما يهمنا ليس الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الاقتصادية للأصل (مثل استثمارات محصل عليها بقرض إيجاري)، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني لا يظهر هذا النوع من الأصول لأنها غير ملك للمؤسسة بل لا تظهر إلا الدفعة الإيجارية التي تظهر في نفقات إيجار (ح/ 621).
- بينما حسب النظام المحاسبي المالي يعتبرونه عملية استثمارية، وبالتالي لا بد أن يظهر في الأصول الثابتة (غير الدورية)، وفي مقابل ذلك تظهر الالتزامات المتعلقة بالقرض الإيجاري في الديون طويلة أو قصيرة الأجل أي في الخصوم الدورية أو غير الدورية.

[1] توفيق جوادي، مرجع سابق ، ص ص: 12-13

- الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني لم تأخذ بعين الاعتبار محاسبة المجموعات، لا يوجد معيار يعتمد عليه بل يعتمد على معايير عامة (يؤخذ بما هو معمول به دوليا –اختيارات–)، بينما القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي فالعناصر المتعلقة بالمجموعات الظاهرة فيها، تعتمد على معايير واضحة.

نلاحظ أيضا فرق آخر هو أنه في النظام المحاسبي المالي سيتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعدادية التي كانت تظهر في الميزانية المالية للمخطط المحاسبي الوطني

5. عرض قائمة حساب النتائج (*le compte de résultat*)

يعرف الدخل حسب الإطار العام لمجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو تخفيض الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك.

1.5. أهداف قائمة حساب النتائج : تزود قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد أهداف قائمة الدخل على النحو التالي:

– تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع.

– تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع.

– توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الايرادية.

– التقرير عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها.

– تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة.

– معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المنشأة.

- أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل ضرورة تقديم إفصاح محاسبي ملائم في قائمة الدخل من خلال إعداد هذه القائمة على مرحلتين ، يتم في الأولى عرض نتائج النشاط الأساسي للشركة بشكل تفصيلي ، وفي المرحلة الثانية يتم عرض نتائج الأنشطة الأخرى ،أي يتم الإفصاح عن صافي نتيجة الأعمال ربح أو خسارة من النشاط العادي ، ومن ثم تعرض صافي نتيجة أعمال الأنشطة غير الأساسية للوصول للربح الإجمالي.وهذه تعتبر طريقة أكثر ملائمة وفائدة بالنسبة عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء[1] ، وفق الجدول التالي :

[1]بن أفرج زوينة، مرجع سابق ، ص: 19

جدول رقم (04) جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة (*par nature*)

	الملاحظات	ن	ن-1
رقم الأعمال			
التغير في مخزون المنتجات التامة و المنتجات قيد الصنع			
إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة			
إعانات الاستغلال			
I- إنتاج الدورة			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
II- استهلاكات الدورة			
III- القيمة المضافة للاستغلال			
مصاريف العاملين			
الضرائب و الرسوم			
IV-الفائض الإجمالي للاستغلال			
النواتج الأخرى التشغيلية			
المصاريف الأخرى التشغيلية			
مخصصات الاهلاكات و المؤونات			
استرجاعات نقص القيمة و المؤونات			
V- النتيجة التشغيلية			
الإرادات المالية			
المصاريف المالية			
VI- النتيجة المالية			
VII- النتيجة العادية قبل ضريبة(V+VI)			
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية			
الضرائب المؤجلة(التغير) على النتيجة العادية			
مجموع إيرادات الأنشطة العادية			
مجموع تكاليف الأنشطة غير العادية			
VIII- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير العادية (الإرادات)			
عناصر غير العادية (المصاريف)			
XI- النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للدورة			

Source : Ministère des finances, projet 7 de
système comptable financier , document de travail, octobre 2004,p :45.

ويتم إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (05) جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة (*par fonction*)

	الملاحظات	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
الهامش الإجمالي			
الإرادات الأخرى التشغيلية			
التكاليف التجارية			
المصاريف الإدارية			
المصاريف الأخرى التشغيلية			
النتيجة التشغيلية			
تفصيل المصاريف حسب طبيعتها			
(مصاريف العاملين، الاهتلاكات و المؤونات)			
المصاريف المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية			
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية(التغير)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
المصاريف غير العادية			
الإرادات غير العادية			
النتيجة الصافية للدورة			

Source : Ministère des finances, op.cit, p : 46.

ويمكن الإشارة هنا إلى العلاقة بين الميزانية وقائمة الدخل، و تقوم هذه العلاقة على أن :

الأموال الخاصة = الأصول – الديون، حيث إن التغير في الأصول ناتج من الفرق بين الأصول الداخلة والخارجة من المؤسسة، وتجمع هذه التغيرات في قائمة حساب النتيجة، ومنة فقد تكون قائمة حساب النتيجة بمثابة تفصيل للتغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة (*fonds propres*)[1] .

[1] *Jean – François, Regnard.- op .Cit, pp : 43-44,*

1.5. التغيرات الواردة في جدول حساب النتائج

يتم إعداد قائمة جدول حسابات النتائج وفق منظورين[1]:

- المنظور التقليدي حسب الطبيعة(كما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني) مع اختلاف في مستويات المعالجة.
- المنظور حسب الوظيفة، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، حيث يعتبر هذا المنظور (حسب الوظيفة) اختياريا وليس إجباريا، ويتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في المخطط المحاسبي الوطني.
- من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو أكثر تفصيل من ما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، لم يطرح إلا المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك، كما هو معمول به في المخطط المحاسبي الوطني.
- يحسب نتيجة العمليات "RESULTAT OPERATIONNEL " تختلف عن نتيجة الاستغلال في النظام المحاسبي الوطني لأنها تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية.
- لأن النتيجة المالية "RESULTAT FINANCIER" أصبحت مهما لتطور الأسواق المالية ولأن المدير المالي هو المسؤول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية شكل مستقل مهم جدا (إيرادات مالية – مصاريف مالية = نتيجة مالية).
- نتيجة العمليات العادية حسب النظام المحاسبي المالي هي نفسها نتيجة الاستغلال ح/83 في المخطط المحاسبي الوطني في المنطق العام وتساوي إلى:

نتيجة العمليات + النتيجة المالية (وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني والسوق المالي).

- حسب النظام المحاسبي المالي يعتمد على حساب النتيجة حسب السهم (نتيجة العمليات العادية/ عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب معدل مردودية السهم التي تساعده على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي واتخاذ القرار.

6. قائمة التغير في الأموال الخاصة (***état de variation des capitaux propres***)

تنعكس التغيرات في الأموال الخاصة في المؤسسة بين تاريخيين للميزانية سواء بالزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها، خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المتبعة و المفصح عنها في القوائم المالية[2]. إذ يجب على المؤسسة أن تعرض كجزء مستقل لقوائمها المالية قائمة تظهر هذه التغيرات.

[1] توفيق جوادي، مرجع سابق ، ص :13

[2] سفير محمد ، مرجع سابق ، ص:65 .

كما يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويحوي على البيانات التالية:

أ– أفقيا: تغيير الطريقة المحاسبية، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم التثبيتات، الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج، الحصص المدفوعة، زيادة رأس المال، صافي نتيجة السنة المالية.

ب– عموديا: رأسمال الشركة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فرق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة[1].

الجدول رقم (06) :جدول تغيرات في الأموال الخاصة

	ملاحظات	رأس المال الاجتماعي	علاوة الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطيات و النتيجة	المجموع
الرصيد في 12/31/ن–2							
تغير الطرق المحاسبية							
تصحيح الأخطاء الجوهرية							
تقييم الاستثمارات							
الأرباح أو الخسائر غير المقيدة في جدول حساب النتيجة							
قسائم و حصص أرباح مدفوعة							
الرفع في رأس المال							
النتيجة الصافية للدورة							
الرصيد في 12/31/ن–1							
تغير الطرق المحاسبية							
تصحيح الأخطاء الجوهرية							
تقييم الاستثمارات							
الأرباح أو الخسائر غير مقيدة في جدول النتيجة							
قسائم و حصص أرباح مدفوعة							
الرفع في رأس المال							
النتيجة الصافية للدورة							
الرصيد في 12/31/ن							

Source : Ministère des finances, op.cit, p : 52.

1.6. التغيرات الواردة في جدول تغيرات الأموال الخاصة

على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية قائمة تبين[2]:

- النتيجة الصافية للدورة.

[1] توفيق جوادي ،مرجع سابق،ص :11.
[2] توفيق جوادي ،مرجع سابق،ص :14

- كل عناصر الأعباء والإيرادات، الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة طبقا لبعض معايير الإبلاغ المالي الدولية، وكذلك تبين مجموع هذه العناصر.
- تراكم العنصرين السابقين، بتمييز حصة الأقلية وحصة المجموعة.
- الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن"IAS 8" في الأموال الخاصة.

أما عن فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في رؤوس الأموال:

- تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعنية التي تم تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية.
- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح.
- تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

7. جدول سيولة الخزينة.

الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملون أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة أو التدفقات النقدية، والتدفق النقدي ليس مؤشرا كاملا على أداء المؤسسة، فمعظم الدراسات تشير إلى أهمية الربح المحاسبي على التدفق النقدي رغم وجود علاقة إيجابية بينهما، ما يجعل الميزانية في المقام الأول، ويحوي على صافي المجاميع التالية:

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية؛
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار؛
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.

1.7. فوائد جدول سيولة الخزينة[1]:

– تقدم لمستخدمي القوائم المالية معلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة، وتوفر معلومات عن سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها، وكذلك درجة المرونة المالية لدى المؤسسة. كما تساهم القائمة في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء بين المؤسسات لأنها تعزل الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية باعتبارها تركز على الأساس النقدي وليس أساس الاستحقاق.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية،الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر الأردن،2008، ص: 95-94

– تعطي مؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي.

2.7. تقديم جدول تدفقات الخزينة :

تقسم التدفقات النقدية حسب دورة نشاط المؤسسة إلى:

- تدفقات من الأنشطة الاستغلالية.
- تدفقات من الأنشطة الاستثمارية.
- تدفقات من الأنشطة التمويلية.

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى توفير قاعدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على خلق النقدية وما يعادلها، وكذلك المعلومات المتعلقة باستخدام هذه النقدية.

توجد طريقتين لعرض تدفقات أنشطة الاستغلال في جدول تدفقات الخزينة وهذا بالتوافق مع (IAS7):[1]

- **الطريقة المباشرة (مرجعية) الموصى بها تتضمن:**
  - إظهار العناصر الأساسية لدخول وخروج النقدية الإجمالية (زبائن، موردين، ضرائب...) لتحديد التدفق النقدي الصافي.
  - تقريب هذا التدفق النقدي الصافي مع النتيجة قبل الضرائب للفترة المعنية.
- **الطريقة الغير مباشرة (مرخصة) تعديل أو تسوية النتيجة الصافية للدورة مع الأخذ في الاعتبار:**
  - آثار العمليات التي ليس لها تأثير على النقدية
  - الفروق و التسويات
  - تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار أو التمويل، هذه التدفقات يجب عرضها بشكل منفصل.

جدول رقم (07): محتوى قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقتين(المباشرة ، غير المباشرة) [2]

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
إيرادات نقدية من الأنشطة العملياتية	النتيجة الصافية للدورة
+/– التغير في الحقوق العملياتية	– إيرادات غير نقدية (إيرادات مسجلة)
– أعباء ذات طابع نقدي عملياتية	+ أعباء ذات طابع غير نقدي (مسجلة)
+/– التغير الديون العملياتية	+/– الاحتياج رأس المال العامل BFR

[1]- **المادة 440-3** من النظام المحاسبي المالي: **الجريدة الرسمية**: العدد 19 لتاريخ 25 مارس 2009

[2]- a.kaddouri et a.mimeche : **cours de comptabilité financiére selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG editions, algerie,2009, p104

+/- التغير في المخزون	+/- إيرادات وأعباء مرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل
= التغير العملياتي في الخزينة	**= التغير العملياتي في الخزينة**

وفيما يلي عرض للنموذج النمطي وفق SCF لجدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة و غير المباشرة (أنظر الملحق رقم 04):

8.المـــلحق (*l'Annexe*)

يشتمل الملحق على الأوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية سابقة الذكر، ويشتمل كذلك معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، و إفصاحات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة حيث يجب أن يشمل ملحق المؤسسة مايلي[1]:

- عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبة التي تم اختيارها وتطبيقها في المعاملات والأحداث الهامة؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي هي غير معروضة في القوائم المالية السابقة ولكنها ضرورية لتحقيق العادل لحالة المؤسسة؛

وتحدد الفقرة (94) من المعيار الحاسبي الدولي الأول ترتيب عرض الإيضاحات في الملحق حتى يساعد المستخدمين على فهم القوائم المالية ومقارنتها مع قوائم المؤسسات الأخرى كالتالي:

- بيان بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية ؛
- بيان بأسس القياس و السياسات المحاسبة المطبقة؛
- معلومات مدعمة للعناصر المعروضة في صلب كل قائمة مالية في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل عنصر في القوائم؛

[1] سفير محمد ، مرجع سابق ، ص ص : 66-67

خلاصة الفصل :

لقد مرت المحاسبة بمعالم تاريخية كونت نظريات متعددة تشكل نظاما محاسبيا مستقلا يقدم تفسيرا علميا للظواهر و الإجراءات التي تهم المحاسبة .

وهذه النظريات تشكل مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المستقلة التي تمثل الإطار العام السلوكي الذي يجب على المحاسب الالتزام به .

فمنذ عام 1973 بدأ الاهتمام الفعلي بتكوين إطار مفاهيمي لنظرية المحاسبة يتم من خلاله إصدار معايير المحاسبة الدولية .

كما تستند عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية IFRS, IAS إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما و التي تمثل بيانات سلطوية يتوجب إتباعها عند إصدار أو تعديل أو إعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية .

يستند النظام المحاسبي المالي على المعايير المحاسبية الدولية لحد ما ، كمرجعية محاسبية قانونية دولية ، من أجل توحيد إطار الممارسة المحاسبية الوطنية مع الممارسة المحاسبية الدولية ، مع العلم أن القوائم المالية في الدول النامية و منها الجزائر ينقصها الإيضاحات اللازمة لتحديد طبيعة الطرق و العناصر المتبعة في التقييم و هذا راجع لغياب المعايير المحاسبية المحلية .

لقد مرت المحاسبة بمعالم تاريخية كونت نظريات متعددة تشكل نظاما محاسبيا مستقلا يقدم تفسيرا علميا للظواهر و الإجراءات التي تهم المحاسبة .

وهذه النظريات تشكل مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المستقلة التي تمثل الإطار العام السلوكي الذي يجب على المحاسب الالتزام به .

فمنذ عام 1973 بدأ الاهتمام الفعلي بتكوين إطار مفاهيمي لنظرية المحاسبة يتم من خلاله إصدار معايير المحاسبة الدولية .

كما تستند عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية IFRS, IAS إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما و التي تمثل بيانات سلطوية يتوجب إتباعها عند إصدار أو تعديل أو إعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية .

يستند النظام المحاسبي المالي على المعايير المحاسبية الدولية لحد ما ، كمرجعية محاسبية قانونية دولية ، من أجل توحيد إطار الممارسة المحاسبية الوطنية مع الممارسة المحاسبية الدولية ، مع العلم أن القوائم المالية في الدول النامية و منها الجزائر ينقصها الإيضاحات اللازمة لتحديد طبيعة الطرق و العناصر المتبعة في التقييم و هذا راجع لغياب المعايير المحاسبية المحلية .

الفصل الثاني:

الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية

–من التنظير الى التطبيق –

الفصل الثاني : الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية – من التنظير الى التطبيق–

مقدمة الفصل :

تعد المحاسبة من أهم و أقدم نظم المعلومات في المؤسسة لما تقدمه من معلومات تحتاجها كافة المستويات الإدارية و الجهات الخارجية ، فالمعلومات أصبحت عنصرا هاما من عناصر الإنتاج تسعى معظم المؤسسات للسيطرة عليها و ضمان وصولها بصورة صادقة إلى كافة مستعمليها و في الوقت المناسب

إن لنظم المعلومات المحاسبية تأثيرا كبيرا على فعالية كافة العمليات و الأنشطة داخل المؤسسة ، فهي عامل أساسي لنجاحها، لذا يتم تصميم و بناء نظم معلومات محاسبي وفق أسس علمية حديثة من أجل عقلنة الإنتاج و استهلاك المعلومة داخل المؤسسة وخارجها

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية :

- مفاهيم رئيسية حول نظم المعلومات
- المدخل المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية
- المدخل العملي لنظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول : مفاهيم رئيسية حول نظم المعلومات

لنظم المعلومات دورا هاما في نجاح العديد من المؤسسات ، و من المعلوم أن أهمية المعلومات قد ازدادت في العصر الحالي نتيجة المنافسة الدولية و أتمتة الأنظمة الإدارية و الإنتاجية، حيث أصبحت المعلومة أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها و مع تزايد حجم المؤسسات أصبحت أكثر تأثرا بتكنولوجيا المعلومات التي تمثل حلقة وصل بين متطلبات السوق و تصميم نظام المؤسسة ككل ، و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عمومية حول نظم المعلومات

المطلب الأول : مدخل لنظم المعلومات

1. مفهوم النظام : نظرا لأهمية و دور النظم في الحياة ، خاصة في عصرنا الحديث ، مما أدى لانتشار مصطلح النظام حيث تناولته العديد من الكتابات نورد بعضها فيما يلي :

- يرى السيد أن النظام هو "مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها بعضا و التي تخدم غرضا مشتركا و يمكن أن يحتوي النظام على مجموعة من الأدوات و الآلات و الإجراءات و المستخدمين[1] "
- و عرفه BEERS على أنه" مجموعة الأجزاء التي ترتبط مع بعضها البعض ، أما OPTENER فعرفه على انه مجموعة من العناصر ذات العلاقات المحددة بين تلك العناصر و أجزائها "[2].
- و يعرف أيضا بأنه "وحدة (Entity) مكونة من أنظمة فرعية (Subsystems) متداخلة تهدف جميعها الى تحقيق مجموعة منن الأهداف[3]" .
- و يعرف على أنه" مجموعة من العناصر المترابطة و المتكاملة و المتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات ، من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين ، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب أو الشاشات أخطوط الاتصال أو الورق أو أدوات الكتابة و الطابعة أو مكونات معنوية مثل الخطط و البرامج و الملفات و الأنظمة و القوانين و التعليمات[4] ".

[1] السيد ،سيد عطاالله،نظم المعلومات المحاسبية ،دار الراية للنشر و التوزيع ،ط1،الأردن ،2006،ص:9

[2] الطيب الوافي،جدوى أتمتة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة العربي تبسي تبسة ، 2004ص: 6

[3] سلطان المحمد السلطان، نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2005، ص:21

[4] عبد الرزاق محمد قاسم ،تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،2004،ص:14

- ويعرف أيضا "مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتعلق ببعضها وتتجه نحو تحقيق هدف مشترك ، و يجب أن تكون هذه المكونات أو العناصر كل على حده، فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي تربطها معا نحو تحقيق هدفها المشترك"[1] .
- كما تم تعريفه على انه "مجموعة نظم فرعية مترابطة فيما بينها تسمح بالعمل ، و اتخاذ القرارات ، و تخزين المعلومات".[2]

2. شروط النظام :

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنباط شروط النظام كما يلي [3]:

- النظام مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي من الممكن أن تكون مادية أو بشرية أو كليهما ، و ذلك تبعا لطبيعة النظام .
- السعي لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة و معلومة ، حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء و العلاقات مع بعضها البعض .
- التناسق و الترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها البعض بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية .

3. خصائص النظام :

يتميز النظام بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[4] :

- النظام موجود ، له هوية ، ويمكن تمييزه عما يحيط به
- النظام له تصرف : و هو يعمل لتحقيق هدف معين ، و يقوم المحيط بتوفير مدخلات النظام الذي يقوم بمعالجتها و توليد مخرجات يوجهها للمحيط
- النظام له تصرف معدل : انطلاقا من المدخلات يؤثر المحيط على النظام ، و يفرض عليه بعض الصعوبات التي تؤثر على أهدافه و التي بإمكانها أن تولد تغيرات في حالة النظام و صفاته ، و يكون رد فعل النظام بضبط تصرفاته و ذلك بتكييف العمل مع مدخلاته حسب تغيرات الخارجية
- النظام يستعمل حول تصرفاته الخاصة : من خلال التعديل ، يولد النظام معلومات تخبر عن حالة النظام و منه هناك دوران للمعلومات .

---

[1] علا أحمد عبد الهادي الزعانين ،أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية ،رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2007،مأخوذة من موقع الظاهر القشي ص:13

[2] Camille Moigne ,organisation du système d'information de gestion,edition foucher ,paris,2001,p7

[3] طرابلسي سليم ، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج خيضر ، باتنة ،2009،ص: 4

[4] Camille Moigne .OPT.CIT.P8

- النظام يقرر عن تصرفاته : يولد النظام معلومات و التي يكون قادرا على معالجتها و استغلالها في اتخاذ القرارات الخاصة بتصرفاته.
- النظام يخزن ، لإعداد قراراته ، يعتمد النظام على المعلومات المتعلقة بوضعيته الحالية الى جانب المعلومات عن و ضعيته في الماضي ، و منه يملك نظام فرعي لتخزين المعلومات و الذي يتفاعل مع نظامي التشغيل و القيادة ، ومنه ينقسم النظام إلى ثلاث أنظمة فرعية تتميز بدورها بكل خصائص النظام و هي نظام القيادة ، نظام التشغيل ، و نظام المعلومات .

4. صفات النظام :

تشترك النظم مهما اختلفت في صفات جوهرية تعتبر معرفتها أساسية لعمليات تحليل و تصميم النظم ، و عموما يمكن حصر هذه الصفات في العناصر التالية [1]:

- الاتساق : يعنى الاتساق أساسا بهيكل النظام و تجانس أنظمته الفرعية ، حيث يشترط ان تأخذ هذه الأخيرة شكل ترتيب منسق لأداء وظائف النظام و من ثم تحقيق أهدافه المنشودة
- الكلية : النظام عبارة عن نظم فرعية متكاملة و مترابطة ، يعتمد كل نظام فرعي في وجوده على علاقته بالأجزاء الأخرى ، و لكن هذا لا يعني أن النظام هو مجموع نظم فرعية ، إنما هو حصيلة تفاعل مكوناته و عليه فهو ككل غير منقسم ، و أكثر من مجرد تجمع لأجزاء معينة .
- الوظيفية : لكل نظام سبب معين لوجوده ، و هذا يعني أن للنظام وظيفة عليه تأديتها ، هذه الوظيفة يجب أن تكون واضحة و ذات أهمية للتنظيم ، تختلف الأنظمة من حيث أن بعضها يؤدي وظائف يمكن تحديدها بسهولة ، و البعض يؤدي وظائف غير واضحة المعالم من الصعوبة تحديدها .
- الهدفية : يقترن وجود كل نظام بتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف أنشئ أساسا لتحقيقها ضمن إطار بيئة محددة ، إن أهداف النظام تحدد و قد تتغير في إطار علاقة النظام ببيئته المباشرة أو غير المباشرة .
- التكامل: يمثل الوجه الآخر لصفة الكلية ، حيث أن كل نشاط لنظام فرعي يجب أن يكون مكملا لأنشطة الأنظمة الفرعية الأخرى للنظام ، وفي كل الأحوال تتكامل عمليات هذه المكونات لتشكل كل متكامل يدعى النظام .
- البساطة و التعقيد : يمكن التمييز بين نوعين من النظم من حيث درجة تعقيدها أو بساطتها هما النظم المعقدة و النظم البسيطة .

أ. النظم البسيطة : تتكون النظم البسيطة عادة من عنصرين أو نظامين فرعيين على الأقل أو عدد محدود منها حيث تكون تفاعلات هذه النظم محدودة فيمل بينها .

[1] الطيب الوافي ، مرجع سابق ،ص: 07

ب. النظم المعقدة : تكون النظم المعقدة متشبعة و تشمل عدد كبير من النظم الفرعية ، حيث كلما امتد تشعب هذه الأخيرة كلما زاد النظام تعقيدا .

5. أنواع النظم :

يتم تكوين النظام من بيئة لأخرى ومن هدف لآخر حسب حاجة المصمم لتحقيقها ، حيث هناك عدة أنواع للنظام منها[1] :

النظام المفتوح: هو النظام الذي يؤثر و يتأثر بالبيئة التي يعمل بها و يتميز ببعض الخصائص منها :

- يتميز بعلاقات تبادلية بينه و بين بيئته
- يعدل مدخلاته و عملياته على ضوء مخرجاته بواسطة التغذية الرجعية
- عناصره مترابطة و متداخلة .

النظام المغلق : هو النظام المعزول عن البيئة التي يعمل بها ، فعلاقته مع البيئة محدودة أو معدومة ، فهو لا يؤثر و لا يتأثر بالبيئة التي يعمل بها .

النظام اليدوي : هو النظام الذي يتم فيه معالجة المدخلات و تشغيل النظام من أجل إنتاج المخرجات بشكل يدوي و بمعنى آخر هو النظام الذي بمقتضاه يتم تسجيل و تبويب و تحليل مدخلاته بهدف إنتاج تقارير و كشوفات و ملخصات عن طريق العمل اليدوي .

النظام الآلي : و هو النظام الذي يتم فيه إجراء عمليات التحويل الكترونيا أو آليا ، عن طريق الاعتماد على مجموعة برامج ذات تكنولوجيا عالية صممت لخدمة ذلك النظام ، إذ توفر هذه البرامج البيئة المناسبة للمستخدمين عن طريق أجهزة الحاسب الآلي المتطورة دون الحاجة إلى العمل اليدوي ، كما يوفر هذا النظام معلومات آنية لجميع الأطراف ذات العلاقة . وفق الشكل التالي

الشكل رقم (09): شكل توضيحي للنظام المفتوح

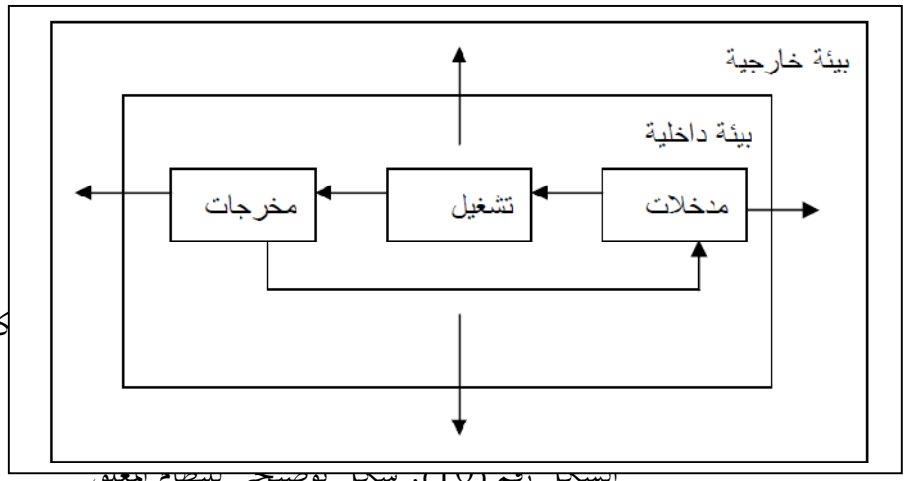

كتبة دار

الشكل رقم (10): شكل توضيحي للنظام المغلق

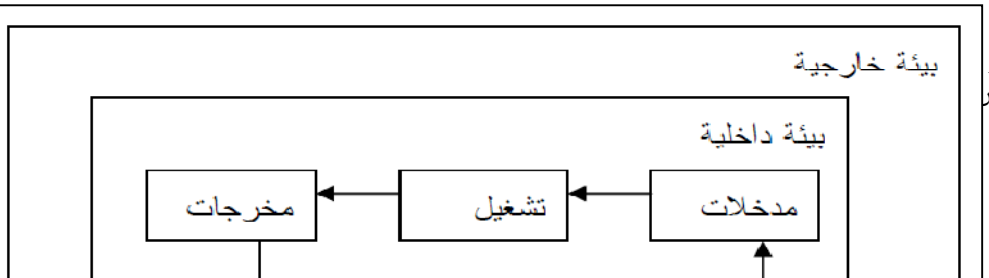

[1] ماهر سالم أبو الظاهر القشي ص

المصدر : الراوي حكمت ، مرجع سابق ،ص:39

المطلب الثاني : مفاهيم ذات الصلة بالنظام:

قبل التطرق لدور المعلومات يجب تحديد مفهوم البيانات و المعلومات و ما هي العلاقة بينهما و في ماذا تتمثل مواصفات المعلومات و اقتصادياتها

البيانات و المعلومات :

1. البيانات DATA:

"عبارة عن الأعداد و الأحرف الأبجدية و الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها و معالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول الى نتائج "[1]

و تعرف البيانات المالية على أنها "عبارة عن حقائق و أرقام خام عن أحداث مالية معينة غير مرتبة و غير معدة للاستخدام (بشكلها الحالي) و بترجمة هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات ".[2]

و تعرف أيضا "عبارة عن الأرقام و الأعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام "[3]

و يتضح مما سبق أن البيانات هي مادة خام من أرقام أو كلمات تم جمعها من مصادر متنوعة لم تتم معالجتها و غير جاهزة للاستفادة منها .

2. المعلومات INFORMATION:

تعرف المعلومة كما يلي "هي بيانات تمت معالجتها ،اي بيانات تم ترتيبها بشكل معين و أصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين و في وقت محدد"[4].

[1] عبد الرزاق محمد قاسم،مرجع سابق ،ص:13
[2] وليد ناجي الحيالى ،مرجع سابق ،ص:20
[3] علا أحمد عبد الهادي الزعانين،مرجع سابق ،ص:16
[4] وليد ناجي الحيالى ،مرجع سابق ،ص:20

أو هي "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات "[1].

يمكن استنتاج مما سبق :

- إن الحصول على المعلومات الدقيقة التي تعبر عن العمليات المالية تساعد متخذ القرار في اتخاذ قرارات صحيحة
- تعتبر المعلومات مخرجات العملية التشغيلية على البيانات التي تم جمعها بالوحدة الاقتصادية للقيام بالوظائف الإدارية و المحاسبية
- المعلومات ما هي إلا بيانات تمت معالجتها و ترتيبها لتساعد في عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب .

3. العلاقة بين المعلومات و البيانات :

لكي يتم الاستفادة من البيانات يجب أن تتصف بخاصيتين أساسيتين هما :

أ. الإضافة المعرفية : عندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول الى معلومة

ب. الارتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي

4. العلاقة بين المعلومة و المعرفة [2]:

المعرفة تفترض زيادة عن المعلومة ، برهان يسمح للفرد بالقيام بعمليات جمع ،تعميم ، و تقاطع ،و هي ترتكز على مخطط تفسيري يتكون من مفاهيم و علاقات توجه عملية البحث ، التحليل و استعمال المعلومات بهدف اتخاذ القرار .

ومنه نستنتج أن البيانات ترقى إلى معلومات و المعلومات ترقى الى معرفة ،ويمكن تلخيص ماسبق في الشكل التالي : الشكل رقم (11): العلاقة بين المعلومة و المعرفة

البيانات +المعالجة + مجال الاستخدام ← المعلومة + الاستدلال ← المعرفة

المصدر :من إعداد الطالب

5. أهمية المعلومات : تكمن أهمية المعلومات فيما يلي [3]:

- تحديد المشاكل و معرفة عناصرها

[1] عبد الرزاق محمد قاسم،مرجع سابق ،ص ص: 12 -13

[2] عيادي محمد لمين ،مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2008،ص:33

[3] علا أحمد عبد الهادي الزعانين،مرجع سابق ،ص:18

– التخطيط ووضع القرارات

– وضع أساليب متابعة و مراقبة

– الحصول على النتائج الدقيقة و الصحيحة

– تعتبر المعلومة موردا استثماريا يجب توفيره ، و هو أساسي في أي نشاط بشري مهما كانت طبيعته و هو أساس أي قرار يتخذه أي مسئول .

6. اقتصاديات المعلومات :

تتبلور عملية تحديد اقتصاديات المعلومات في أي منفعة للمعلومات خلافا لتكلفة إعدادها و توزيعها ليست خواص ملموسة مما يخلق مشكلة في وجه محلل النظام بصدد موازنته بمنفعة و تكلفة المعلومات و تتمثل هذه في قياس المنفعة للمعلومة بتكلفة إعدادها و إخراجها و يمكن تحليل تلك الأبعاد فيما يلي :

أولا: تكلفة المعلومات[1]:

يمكن بصفة عامة تقسيم تكلفة إدارة نظم المعلومات إلى العناصر التالية :

- ✓ تكلفة المعدات : تتميز هذه التكلفة بالثبات و تميل نحو الارتفاع بزيادة مستوى التقنيات و التقدم التكنولوجي
- ✓ تكلفة تحليل و تصميم النظم : تشتمل على تكلفة إجراءات تشغيل و تصميم البيانات و تكلفة إعداد البرامج
- ✓ تكلفة الحيز و العوامل المناخية : و تشتمل على تكلفة الأماكن المخصصة للأجهزة و تكلفة الطاقة و الأمن و ما شابه ذلك و هذه التكاليف شبه متغيرة
- ✓ تكلفة التحويل :وتشمل على تكلفة القوى العاملة في النظام و تكلفة الصيانة و المهمات و الأدوات المستخدمة .

ثانيا: مواصفات المعلومات [2]:

حتى تؤدي نظم المعلومات دورها في العملية الإدارية بفاعلية عليها أن تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من المواصفات يمكن توضيحها فيما يلي :

- ➢ الملائمة : أن تكون المعلومات قابلة للاستخدام من قبل الإدارة الإستراتيجية و التكتيكية و التشغيلية
- ➢ الصحة : يجب أن يتم تجميع و تسجيل البيانات و معالجتها بشكل صحيح
- ➢ الدقة : تعني أن تصور المعلومات الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه
- ➢ الكمال : يجب أن تغطي المعلومات كافة جوانب المشكلة الهامة و أن تتضمن جميع النواحي المطلوبة
- ➢ الوقتية : أن تكون المعلومات متاحة للمستخدم حين الحاجة إليها فعلا في اتخاذ قرار معين
- ➢ الحماية : عدم وصول المعلومات إلا إلى الجهات التي تملك الصلاحية في الحصول عليها

[1] حسين مصطفى هلالي : تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية ،ندوة الدعم المؤسسي و المعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة ، مصر ،10/06/فيفري/2004 ص ص:6-7

[2] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق،ص ص:26-28

- الاقتصادية : و هي عبارة عن قياس حجم الموارد اللازم تخصيصها من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة
- الكفاية : و تعني حجم الموارد اللازم لإنتاج وحدة واحدة من المعلومات
- العولية : و هي عبارة عن وصف لوضع نظام المعلومات على شكل متوسطات
- قابلية الاستخدام : و تعني إنتاج المعلومات و تقديمها بالشكل الذي يمكن للمستخدم من فهمها بسهولة و استخدامها بسرعة .

7. مراحل إنتاج المعلومات [1]:

تمر البيانات و هي المواد الخام لإنتاج المعلومات بعدة مراحل لتحصل على المعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ القرار السليم و من أهم هذه المراحل :

- مرحلة تجميع البيانات و تسجيلها و رصدها حتى تصل مرحلة المعالجة
- مرحلة المعالجة و التشغيل :و في هذه المرحلة يتم تحويل المواد الخام و هي البيانات إلى معلومات مفيدة ، ثم يتم تخزينها في ذاكرة النظام للاستفادة منها في الوقت المحدد لها ، و هذه المرحلة تحتوي على مراحل فرعية :
  - مرحلة التحقق :يتم فحص البيانات و التأكد من صحة و دقة تسجيلها
  - مرحلة التصنيف: و هي تبويب البيانات حتى تصبح ذات معنى عند استخدامها
  - مرحلة الترتيب: وهي مرحلة ترتيب و تتابع البيانات بشكل متسلسل و منطقي .
  - مرحلة التلخيص : و هنا يتم تجميع البيانات المبوبة و المرتبة لإعدادها قبل معالجتها و تشغيلها .
  - مرحلة العمليات التحليلية: و في هذه المرحلة يتم إجراء عمليات التشغيل و المعالجة على البيانات .
  - مرحلة التخزين : و في هذه المرحلة يتم تخزين المعلومات في ذاكرة النظام للوقت المناسب .
  - مرحلة الاسترجاع: و في هذه المرحلة يتم استرجاع البيانات التي تم تخزينها للاستفادة منها
  - مرحلة التوصيل: في هذه المرحلة يتم توصيل المعلومات للمستفيدين منها ، سواء أكانوا داخل الوحدة الاقتصادية كالإدارة أم خارج الوحدة الاقتصادية كالجهات الرسمية الدائنة، يمكن توضيح الصفات النوعية للمعلومة المحاسبية وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (12): الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية

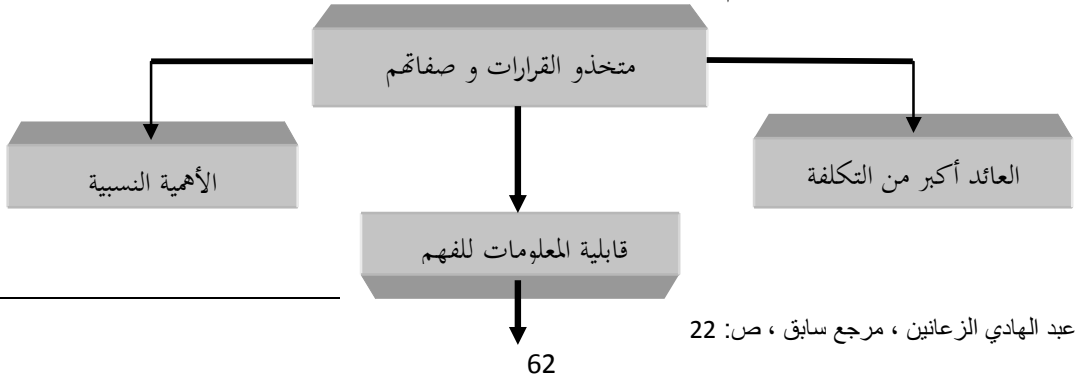

[1] علا عبد الهادي الزعانين ، مرجع سابق ، ص: 22

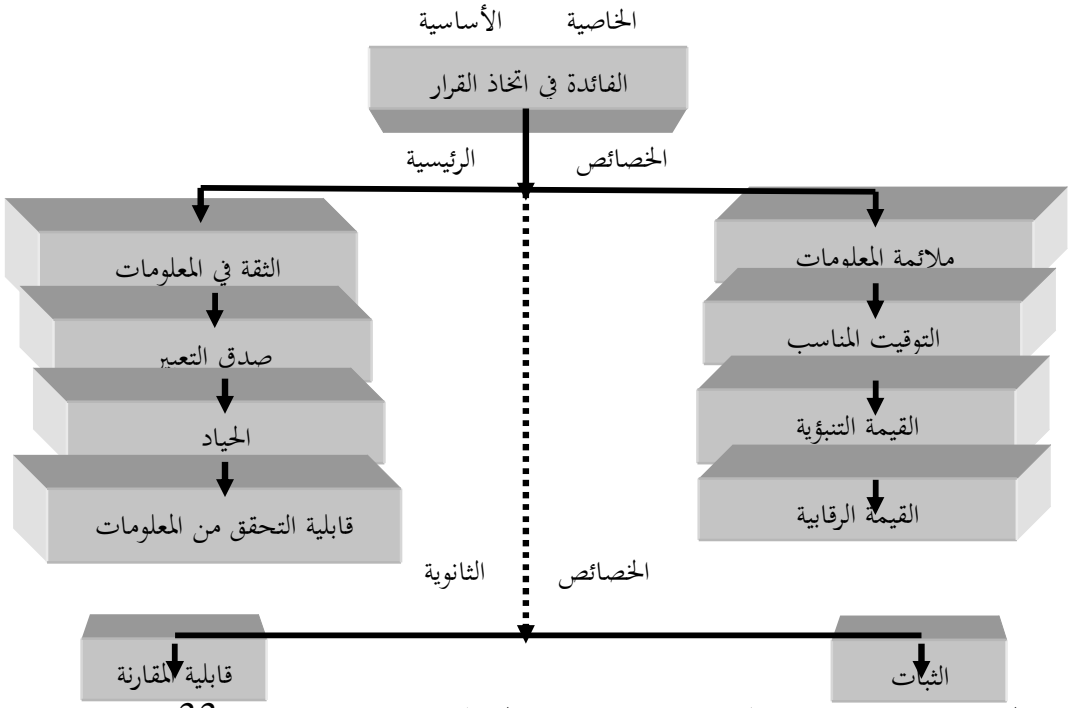

المصدر :زياد هاشم يحي السقا ، قاسم إبراهيم الحبيطي ، مرجع سابق ،ص:33(بتصرف)

من الشكل أعلاه لدينا خصائص رئيسية و خصائص ثانوية للمعلومة :

أولا. الخصائص الرئيسية:

1. الملائمة[1]: إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توافرها فيها و تعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها ،كما يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على قرارات الإدارية ،كذلك على مساعدة مستخدميها على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية .

و تمكن المعلومة المحاسبية الملائمة مستخدميها من :

أ.تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية

ب. تعزيز التوقعات الحالية أو الإحداث تغيير في هذه التوقعات ، و هذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي الى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة .

ج. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل و تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية .

د. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذا القرارات.

و لخاصية الملائمة خصائص فرعية حددتها هيئة معايير المحاسبة المالية(FASB) و هي :

- **التوقيت المناسب** : تعتبر الحاجة الى المعلومات المحاسبية حاجة فورية و خاصة أن كثير من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة ، و تعتبر خاصية التوقيت

[1]القشي ظاهر ،مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ،رسالة دكتوراه،جامعة عمان ، الأردن ،2003،مأخوذة من موقع القشي ظاهر ص: 48

الملائم من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبة و عنصرا أساسيا من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الادارية إذ أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل الى مستخدميها في الوقت المناسب لتمكنه من اتخاذ القرار السليم ، و لكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائما و مناسبا فإنه لابد من إعدادها و تجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف.

- **القدرة التنبؤية** : يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة و عدم التأكد و في إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تسهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق و تقليل درجة المخاطرة كما تسهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط و رسم السياسات المستقبلية.
- التغذية العكسية : و يقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النظام للتحقق من صحة التنبؤات و إجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي و الخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات و تصحيحها.

2. الموثوقية [1]:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تحتوي على قدر كاف و مقبول من الثقة و إمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث و العمليات المالية و الاقتصادية التي تمثلها ، و حتى تكون المعلومات المحاسبية موثقة و ذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية :

- الصدق في التمثيل : و يعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق و أمانة عن الحقائق و الأحداث المالية الممثلة لها .
- الحياد و عدم التحيز: و يقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية بحيث تخلو من التحيز و تغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية و دقتها و سلامتها .

3. القابلية للتحقق :و تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات و بإتباع طرق قياس متماثلة و تم التوصل إلى حد ما ، أي عندما تتفق آرائهم على القيم الواردة في القوائم المالية .

المطلب الثالث:ماهية نظم المعلومات

تعد نظم المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرار الإداري الرشيد ، حيث تعكس المعلومات التفاعل الذي يحدث في بيئة المنظمة الداخلية و بين المنظمة و البيئة الخارجية بجميع ما فيها من مؤثرات ، و تساهم المعلومات بذلك في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط و السياسات

[1] القشي ظاهر ،مرجع سابق ، ص: 51

الصحيحة ، و إيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل البيئية الداخلية و الخارجية ، واحتياجات المؤسسة و مواردها

1.نبذة تاريخية عن نظم المعلومات :

يرجع جميع المختصين في أنظمة المعلومات ظهورها إلى سنوات الخمسينات ، بالضبط في سنة 1955 أين بدأ استعمال الكمبيوتر و قد تطور استعمالها فعلا داخل المؤسسات ابتداء من سنة 1960.

ومن الناحية التاريخية يمكن ذكر ثلاث ذكر ثلاث مراحل مرت بها نظم المعلومات و الأدوار التي أسندت لها داخل المؤسسات[1]:

- المرحلة الأولى : و التي شهدت أول ظهور للإعلام الآلي امتدت من سنة 1955 إلى نهاية الخمسينيات و قد لوحظ أولى استعمالات الإعلام الآلي خاصة في المهام المرتبطة بخزينة المؤسسة كحساب الأجرة و كذا أنظمة المعاشات.
- المرحلة الثانية : سنوات الستينات و السبعينات و فيها بدأت المؤسسات في استعمال الإعلام الآلي كنظام معلومات لأغراض الرقابة و التسيير
- المرحلة الثالثة : و التي شملت سنوات الثمانينات و التسعينات حيث شمل نظام المعلومات كل النشاطات الأساسية للمؤسسة و فيما يلي بعض العوامل التي لعبت دورا في إحداث هذا التطور :

– تطور حاجة المؤسسة للمعلومات الداخلية و الخارجية : وهذا من اجل ممارسة أعمالها الضرورية و ذلك حسب مستوى دقتها و درجة تعقيدها

– التطور التكنولوجي في أجهزة الحاسوب و برامج تشغيلها : فقد ظهرت قواعد البيانات سهلة الاستخدام و شبكات الاتصال و البرامج الإحصائية و برامج الذكاء الاصطناعي .

– تطور نماذج بحوث العمليات و الإحصاء التطبيقي و علوم القرار: بظهور علوم الإدارة و بحوث العمليات و علوم القرار و غيرها من العلوم و التطبيقات المختلفة التي بتطبيقها لم تحل كافة المشكلات الإدارية مما أدى إلى الاحتياج إلى أنواع أخرى من النماذج الرياضية التي تفيد في توفير طرق تشغيل البيانات و إجراء التحليلات و دراسة المشكلات مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة .

2. مفهوم نظام المعلومات :

هناك عدة تعاريف لنظم المعلومات و منها ما يلي :

– "هو مجموعة مركبة و مبنية تعمل و فق تقنيات و إجراءات و قواعد موجهة لتحقيق أعمال امتلاك ، تخزين ، معالجة ، ونشر المعلومات بهدف مساعدة الأفراد و الجماعات في المؤسسة في اتخاذ قرارات التسيير اعتمادا على مجموعة متكاملة من الموارد البشرية و الحاسوبية التي ترافق عمليات جمع و تخزين و معالجة و نشر و استخدام المعلومات في مجال وظائف نشاط المؤسسة "[1]

[1] Kenneth C .Laudon,jane p .Laudon,Les systémes d'informations de gestion :Organisation et réseaux stratégiques ERPI éditions(Québec) ,canada,2001, p,18

- "مجموعة من العاملين و الإجراءات و الموارد التي تقوم بجمع البيانات و معالجتها و نقلها لتتحول الى معلومات مفيدة و إيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم و في الوقت المناسب من أجل مساعدتهم على أداء الوظائف المسندة إليهم [2]"
- و يعرف على انه "عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة أو المتفاعلة مع بعضها البعض و التي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات و تعمل على معالجتها و تخزينها و بثها و توزيعها على المستفيدين بغرض دعم صناعة القرارات و تأمين التنسيق و التحكم في الجهة المستفيدة ، إضافة إلى أن نظام المعلومات يقوم بتحليل المشكلات و تأمين النظرة المتفحصة على المواضيع المعقدة ، و يشمل نظام المعلومات عادة بيانات وافية عن الأفراد الأساسيين و الأماكن و النشاطات التي تخص المؤسسة ، و البيئة المحيطة بها "[3]
- و يعرف أيضا "مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع و استرجاع ، تخزين ، ونشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار و تحقيق الرقابة على المؤسسة "[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد الخصائص الأساسية لنظم المعلومات بإيجاز في النقاط التالية [5]:

- توافق نظام المعلومات مع البيئة الخارجية : يجب أن لا يكون نظام المعلومات في معزل عن البيئة الخارجية ، و عليه فمن الضروري عند تصميم نظام المعلومات أو صيانته أو تطويره ، مراعاة البيئة الخارجية التي يعمل فيها هذا النظام
- عدم التعارض مع الأهداف و رسالة المؤسسة : يجب أن يكون نظام المعلومات مبني بشكل يتوافق مع أهداف و إستراتيجية المؤسسة و رسالتها
- تحقيق الرقابة : من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في نظام المعلومات هي خاصية الرقابة التي لها دور كبير في المؤسسة لأنها تعتبر الموجه المرشد للمؤسسة في نشاطها
- التوافق و التلاؤم مع كل وظائف و نشاطات المؤسسة و التغلغل فيها : يمتاز نظام المعلومات بالتكامل مع مختلف أنشطة المؤسسة باعتباره هو المسير و الموجه لهذه النشاطات و الوظائف .
- القدرة على جمع البيانات:من مصادرها المختلفة و تبويبها و تحليلها و استخلاص المعلومات الضرورية التي تحتاجها المؤسسة .
- ضمان التغذية العكسية :يضمن نظام المعلومات استرجاع المعلومات من مستخدميها الى معديها مرة أخرى من أجل إعادة تشغيلها وفق حاجة المؤسسة لهذه المعلومات التي تعتبر جد مهمة في عملية التخطيط و التنبؤ

---

[1] Armand Dayan et autres ,Manuel de gestion,volume 1,ellipses,edition,paris,1999,p949

[2] عبد الرزاق محمد قاسم،مرجع سابق،ص: 18

[3] عامر ابراهيم قندلجي ، علاء الدين عبد القادر الجناني "نظم المعلومات الادارية و تكنولوجيا المعلومات "، الطبعة الثالثة، دار الميسرة،2009، الأردن ، ص: 27

[4] علي عبد الهادي مسلم ،مذكرات في نظم المعلومات الادارية ،مراكز التنمية الادارية ،2001 ، مصر ،ص:17

[5] سعد بن البار ،دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011، ص ص:54-55

- السرعة في معالجة البيانات و إنتاج المعلومات في الوقت المحدد و بالكمية التي يحتاجها المستخدم و ضمان تقديم هذه المعلومات في أي وقت يريده متخذ القرار
- دعم عملية اتخاذ القرار و التخطيط في المؤسسة : يعمل نظام المعلومات ومن خلال المعلومات التي ينتجها سواء في شكل تقارير أو قوائم على دعم عملية التخطيط و اتخاذ القرار في المؤسسة بمختلف مستوياتها الإستراتيجية و الوظيفية و التكتيكية .

3. التوجهات المعاصرة لنظم المعلومات :

يمكن تحديد ثلاثة توجهات أساسية لدراسة نظم المعلومات نظرا لتعدد مجالات استخداماته و هي :

–التوجه الفني

– التوجه السلوكي

– التوجه الاجتماعي الفني

أ.التوجه الفني :

اقترن ظهور هذا المدخل بفترة دراسة نظم المعلومات في بدايتها ، حيث تركز الاهتمام آنذاك حول المفاهيم الفنية التي حاولت الاستفادة قدر الإمكان من المعارف التي تحققت في مجال علوم الحسابات و العلوم الإدارية و بحوث العمليات ، و استند إليها كقاعدة في بناء نماذج استخدمت فيما بعد في حل المشاكل المختلفة التي تواجه المؤسسات ، كما اعتمد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية [1].

حيث يركز المدخل الفني على النماذج المبنية على الرياضيات في دراسة نظم المعلومات، و كذلك التقنية المادية لهذه الأنظمة ، حيث تشمل المجالات التي تساهم في المدخل الفني على علم الحاسوب و العلوم الإدارية و بحوث العمليات .[2]

ب. التوجه السلوكي :

إن الملفت للنظر بضرورة الاهتمام بدراسة النظم من الناحية السلوكية هو قصور المدخل الفني في تفسير و تحليل بعض المشاكل السلوكية الناتجة عن استخدام المعلومات في المؤسسات ، ساهمت العديد من العلوم السلوكية في إثراء الدراسات التي تنتمي للمدخل ، فعلم الاجتماع مثلا : اهتم بدراسة الاستخدام الجماعي لنظم المعلومات و الآثار التنظيمية الناجمة عن استخدام هذه النظم ، بينما تناولت العلوم السياسية الآثار المترتبة عن توظيف المعلومات في مجال السياسة و الاستخبارات ، أما علم النفس فركز على دراسة استجابات الأفراد و ردود أفعالهم تجاه نظم المعلومات ، حيث يمكن الإشارة إلى أن المدخل السلوكي لم يتجاهل تكنولوجيا المعلومات ، حيث أنها تعتبر المحرك الأساسي لكثير من المشاكل السلوكية ، و لذا فقد تركز

[1] الوافي طيب ، مرجع سابق ، ص: 24

[2] Loudon .k.C. and Laudon .J.P."Management Information Systems"2006,9th ed ,Prentice Hall,p:26

اهتمامات المدخل على دراسة التغيرات التي يمكن إجراؤها على اتجاهات الأفراد و السياسات التنظيمية بهدف استيعاب التكنولوجيا و التعامل معها[1] .

ج.المدخل الاجتماعي الفني :

تزايدت دراسة نظم المعلومات في الأربعينات و كانت تركز على نظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب في مؤسسات الأعمال و الوكالات الحكومية ، و أصبحت نظم المعلومات تجمع بين العمل في علم الحاسوب و العلم الإداري و بحوث العمليات مع الممارسة العملية تجاه تطوير حلول الأنظمة لمشاكل العالم الحقيقي ، و إدارة مصادر تكنولوجيا المعلومات و تهتم أيضا بالقضايا السلوكية و النفسية للأفراد المتعاملين مع تلك الأنظمة[2]. يمكن توضيح ذلك وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (13): التوجهات المعاصرة لدراسة نظم المعلومات

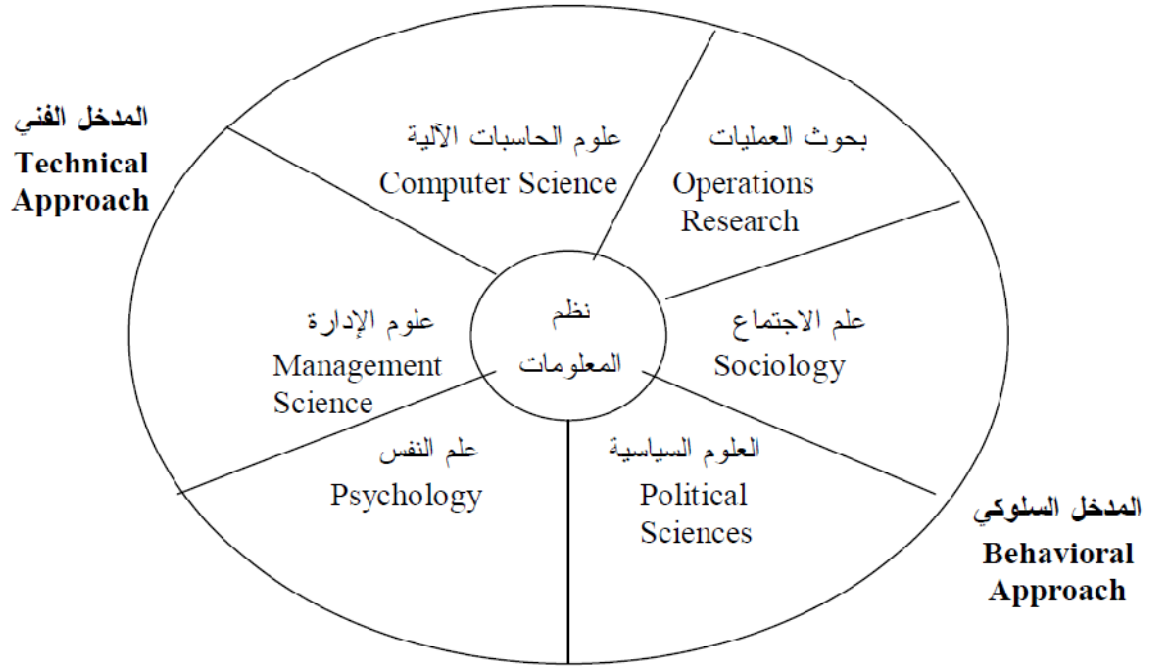

Source :Loudon .k.C. and Laudon .J.P.”Management Information Systems”,p:26

4.. المكونات الرئيسية لنظام المعلومات :

يحتوي نظام المعلومات على ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية هي [3]:

- المدخلات : و تتعلق باستحصال و تجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج : مثلا المواد الأولية الطاقة ، البيانات ، و الجهود البشرية و التي يجب أن تتوفر و تنظم لأغراض المعالجة

[1] الوافي طيب ، مرجع سابق ، ص: 24

[2] Loudon .k.C. and Laudon .J.P.OPT.CIT.P27

[3] عماد الصباغ ،نظم المعلومات (ماهيتها و مكوناتها)، دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان، الطبعة الأولى،2000،ص: 13

- المعالجة: و هي عمليات تحويلية يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات ، ومن أمثلتها العمليات التصنيعية ، والحسابات التي تجري على البيانات .
- المخرجات : و تتعلق بنقل العناصر التي أنتجت خلال عمليات التحويل الى الجهات التي تحتاجها ، مثلا : المنتجات النهائية و الخدمات البشرية ، المعلومات الإدارية ، التي يجب أن تنقل إلى مستخدميها .

و يمكن جعل مفاهيم النظم مفيدة أكثر بإدخال مكونين آخرين هما التغذية العكسية (feed back) و السيطرة و النظام الذي يحتوي على هذين المكونين قد يسمى نظام التحكم و الضبط " Cybernetic System " الذي هو نظام مراقبة ذاتية و تنظيم داخلي . يمكن توضيح ذلك وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (14): المكونات الأساسية لنظم المعلومات

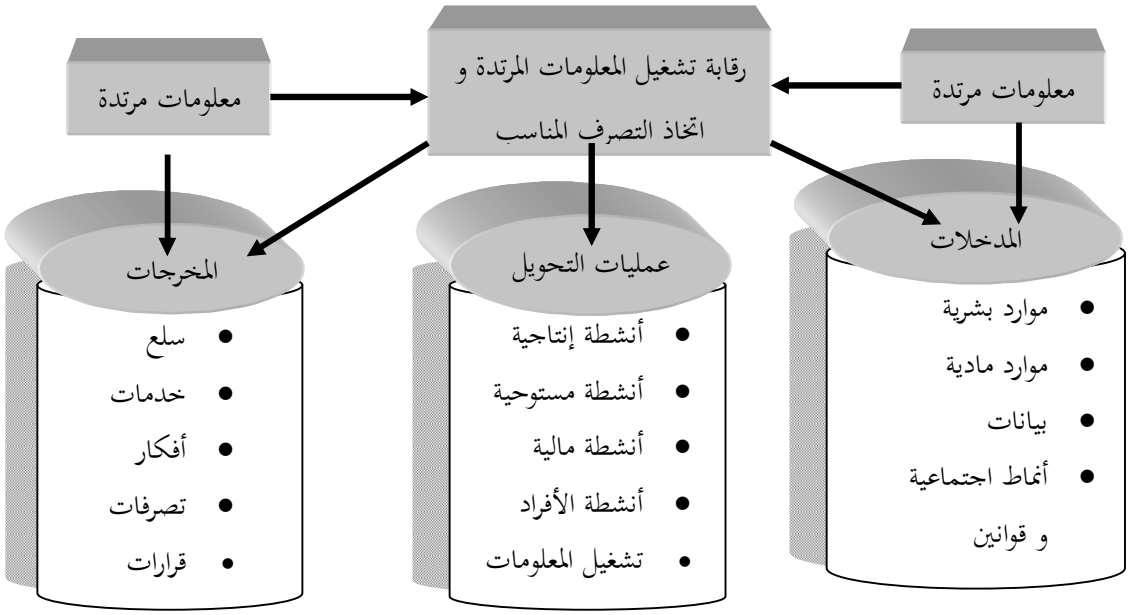

المصدر : ثابت عبد الرحمن إدريس "نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة "الدار الجامعية ، مصر 2005 ، ص :24

5.. أشكال (أنواع) نظم المعلومات [1]:

هناك عدة أشكال يمكن أن يأخذها نظام المعلومات في أي تنظيم ، و يتوقف ذلك على نوع التنظيم و حجمه و شكله القانوني .

و بصورة عامة يمكن تبويب أشكال نظام المعلومات من عدة جوانب هي :

1. من حيث دقة المخرجات :

يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الأشكال التالية :

[1] زياد هاشم يحي السقا ، قاسم ابراهيم الحبيطي ، مرجع سابق ص ص :38-40.

- نظام معلومات دقيق (دقيق) Deterministic Information System :

و هو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته دقيقة و مؤكدة بحيث تعطي مخرجات دقيقة و مؤكدة أيضا ، و من أمثلته : برنامج الحاسوب ، حيث أن البيانات المعطاة كمدخلات تنتج مخرجات دقيقة و مؤكدة ، و كذلك نظام المحاسبة المالية حيث أن بياناته هي بيانات حقيقية و فعلية لأنها تتعلق بالماضي (الفترة المالية التي أعدت عنها تلك البيانات).

- نظام معلومات غير دقيق (احتمالي) Probabilistic System :

و هو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته احتمالية ، و بذلك فإن مخرجاته لابد و أن تكون احتمالية أيضا ، و يكون احتمال عدم الدقة في التنبؤ بالمخرجات أمرا قائما ، و من أمثلته : نظام الموازنات التخطيطية ، حيث تكون مدخلا ته متعلقة باحتمالات المستقبل و التنبؤات المتعلقة بها .

2. من حيث العلاقة بالبيئة :

يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الشكلين الآتين :

أ. نظام معلومات مغلق Close Information System:

و هو ذلك النظام الذي يعمل في بيئة داخلية محددة بحيث لا يتأثر بالبيئة الخارجية و لا يؤثر بها ، و هذا الشكل لا ينطبق على نظم المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية (بما فيها نظام المعلومات المحاسبية) .

ب. نظام معلومات مفتوح Open Information System :

و هو على العكس من نظام المعلومات المغلق ، حيث أنه يرتبط بالبيئة الخارجية أيضا من خلال العلاقات العكسية في تبادل البيانات و المعلومات و الاستفادة منها ، و ينطبق هذا الشكل على جميع نظام المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية (بما فيها نظام المعلومات المحاسبية) .

3. من حيث رسمية تواجد النظام :

يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الشكلين الآتين :

أ. نظام معلومات رسمي Formal Information System :

وهو نظام موجود أصلا في التنظيم بصورة دائمة ، و يتميز بأن له أهداف و برامج محددة تعمل وفق إجراءات منهجية في تشغيل البيانات و تجهيزها ، و غالبا ما تستخدم الأجهزة الالكترونية في تجهيز البيانات و استخراج المعلومات ، ومن أمثلة نظام المحاسبة المالية في كافة الوحدات الاقتصادية و نظام الرقابة الداخلية .

ب. نظام معلومات غير رسمي Infoormal Information System :

و هو يكون وليد حاجة معينة ، و يزول بزوالها ، حيث لا يكون له خطة أو برنامج منتظم لتشغيل البيانات و تجهيزها ، و يمكن أن يتحول الى نظام معلومات رسمي فيما اذا بقيت الحاجة اليه مستمرة ، ومن أمثلة نظام محاسبة التكاليف في الوحدات الخدمية .

4. من حيث تكامل النظم الفرعية :

يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الشكلين الآتين :

أ. نظام معلومات متكامل Integred Information System

وهو النظام الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة و متبادلة بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي و بما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة إضافة إلى تقليل الوقت و الجهد اللازمين لها .

وينطبق هذا الشكل على نظام المعلومات المحاسبية و كافة نظمه الفرعية التي يمكن أن يتكون منها .

ب. نظام معلومات غير متكامل :

وهو النظام الذي تعمل نظمه الفرعية بصورة مستقلة عن بعضها البعض دون تنسيق بينها ، مما يؤدي حتمنا إلى زيادة التكاليف و الوقت و الجهد في إنتاج المعلومات و لا ينطبق هذا الشكل على نظام المعلومات المحاسبية أو أي من نظمه الفرعية

5. من حيث العلاقة مع النظم الأخرى :

يمكن الاستفادة من مفهوم المستويات الهرمية للنظم و تقسيم نظم المعلومات حسب علاقتها مع بعضها البعض كما يلي :

أ. نظام معلومات كلي Total Information System

حيث يمثل نظام المعلومات نظاما كليا لمجموعة النظم الفرعية Sub-Systems التي يمكن أن يتكون منها ، فنظام المعلومات المحاسبية هو نظام كلي بالنسبة لكافة فروع المحاسبة التي يمكن أن تتواجد ضمن النظم المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، و كذلك فإن أي نظام فرعي من هذه المنظمة سوف يمثل نظاما كليا للنظم الفرعية الثانوية Sub-Sub-Systems التي يمكن أن تتجزأ عنه ...و هكذا .

و كمثال على ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاما كليا بالنسبة لنظام المحاسبة المالية ، و نظام محاسبة التكاليف ، و نظام الرقابة الداخلية ... الخ ، و كذلك فإن نظام المحاسبة المالية يمثل نظاما كليا بالنسبة لنظام الحسابات المالية و نظام حسابات المخازن و نظام الرواتب و الأجور و نظام النقدية ... الخ .

ب. نظام معلومات فرعي Sub Information System :

حيث يمثل نظام المعلومات جزءا أو فرعا من أجزاء أو فروع النظام الكلي فأي فرع من فروع المحاسبة يمكن أن يشكل نظاما فرعيا ضمن المعلومات المحاسبية ، و كذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاما فرعيا ضمن نظام الوحدة الاقتصادية الى جانب العديد من نظم المعلومات الأخرى التي يمكن أن تتواجد في تلك الوحدة الاقتصادية (و التي يطلق عليها نظم المعلومات الادارية).

6. من حيث طريقة تشغيل النظام :

يمكن تقسيم نظم المعلومات اعتمادا على الطريقة التي تتبع ي تشغيل النظام بصورة كبيرة الى كل من

أ. نظام المعلومات اليدوي Manual Information System :

وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل اليدوية في تشغيل التظام ، و عادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها ، كما يمكن الاستعانة ببعض الوسائل الآلية لمساعدة النظام للقيام بعمله .

ب. نظام المعلومات الالكتروني Electronic Information System:

وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل الاكترونية (الحاسبات الالكترونية) في تشغيل التظام ، و عادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هده في حالة الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها .

و بصورة عامة يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية يمكن ان يكون نظاما يدويا أو نظاما الكترونيا ، و ذلك اعتمادا على طريقة تشغيل البيانات التي يمكن أن تتبعها الوحدة الاقتصادية اعتمادا على مجموعة العوامل التي تحددها في ذلك .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن تأخذ أي شكل (أو أكثر) من الاشكال السابقة طبقا لمدى الحاجة اليه من قبل المستفيدين منه و بما يتناسب مع امكانيات الوحدة الاقتصادية المعنية .

6. عوامل تطور نظم المعلومات[1] :

أ. الثورة التكنولوجية :

ساهمت في توفير العناصر التقنية الضرورية لمعالجة البيانات و توزيعها و استرجاع المعلومات و السيطرة عليها و تخزينها بكميات كبيرة و تحديثها و الاستفادة منها كمورد من موارد المنظمة و استخدام أنظمة الحاسوب لمواجهة البنية المعقدة و المنافسة الشديدة في نوعية المنتج و الخدمات المقدمة

ب. انفجار المعلومات :

[1] سيد غالب ياسين ، نظم المعلومات الادارية ، دار البازوري العلمية، الأردن ، 1998، ص: 48

أي توالد المعرفة و تراكمها بشكل متسارع تعجز القدرات العقلية للانسان عن الإلمام بها ، وهو ما أضاف تعقيدات جديدة لعمل الإدارة و أدى الى زيادة البنية الداخلية و الخارجية لمنظمات الأعمال .

ج. تقدم الإدارة :

لقد كان حصيلة التطور الفكري الإداري (الأكاديمي و التطبيقي) و نتج عنه المبادئ العلمية للإدارة و الأساليب الكمية و بحوث العمليات و مناهج التحليل و المحاكاة و نظم المعلومات لحل المشاكل المعقدة و أدى ذلك الى تغيير هيكلي في وظائف الإدارة و أساليب العمل الإداري في منظمات الأعمال ، استجابة لمعطيات البيئة و تحدياتها المتزايدة

د. التطور في منظمات الأعمال :

تتميز منظمات الأعمال الحديثة بالنمو المستمر في حجم النشاط الاقتصادي و الرأسمالي المستثمر و تنوع المنتجات و الخدمات المقدمة و تطور النوعية و التقنيات المستخدمة لتحقيق أفضل قدر من الإشباع للمستهلكين و المستثمرين الصناعيين.

و. تسارع التغير الكمي و النوعي في بيئة الأعمال :

حيث يشهد المحيط تغيرات تكنولوجية ، اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية ، سياسية و ما ينتج عنها من تغيرات هيكلية و تغيرات الميزة التنافسية

7. كفاءة و فعالية نظم المعلومات:

وتتمثل في الاستخدام نظم المعلومات الأمثل لموارده المتاحة من أجل تحقيق أهدافه بفعالية و يمكن تحديد ذلك من خلال تأثير الكفاءة و الفعالية على الأداء من خلال المصفوفة التالية :

منخفضة	الكفاءة	عالية
عالية	كفاءة منخفضة /فعالية عالية -يختار المدراء الأهداف المناسبة لتحقيقها مع القيام بوظائفهم بدرجة ضعيفة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف و النتيجة : تقديم منتجات /خدمات يرغب بها العملاء لكنها مرتفعة الثمن	كفاءة عالية /فعالية عالية – يختار المدراء أهدافا مناسبة ليحققوا منها بالاستخدام الجيد للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها و نتيجة ذلك منتجات ذات جودة و سعر يتفق مع رغبات العملاء
الفعالية	كفاءة منخفضة / فعالية منخفضة – يختار المدراء أهداف غير مناسبة التحقق	كفاءة عالية / فعالية منخفضة -يختار المدراء أهدافا غير مناسبة التحقيق لكنهم

منخفضة	مع استخدامهم لها بشكل سيء و النتيجة هي منتجات تتميز بلا جودة و لا تتفق مع رغبات العملاء	يستخدمونها بشكل جيد لتحقيق هذه الأهداف ، و النتيجة هي منتجات ذات سعر مناسب و لكن لا تتفق مع رغبات العملاء

المصدر : شعباني مجيد ،دراسة نماذج لنظم و تكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية و سبل تفعيلها ،أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ،2010 ،ص:13

من خلال تحليل هذه المصفوفة يمكن تحديد أساليب تحسين الكفاءة و الفعالية فيما يلي

1. الكفاءة: و تعبر على المقياس المحدد لدرجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و الذي يحقق أقل مستوى للتكلفة و هذا مع الاحتفاظ بجودة مخرجات النظام [1]

كما يمكن الرفع من الكفاءة الإنتاجية بتطبيق مجموعة من الخيارات و المتمثلة فيما يلي:

* الإبقاء و المحافظة على نفس التكاليف بالمقابل رفع مستوى المخرجات
* زيادة نسبة المخرجات بمستوى يفوق نسبة زيادة المدخلات من خلال تقليل التكاليف
* المحافظة على نفس مستوى المخرجات مع تخفيض نسبة المدخلات
* انخفاض نسبة المخرجات مقابل تخفيض أكبر في مستوى المدخلات من خلال التحكم في التكاليف

وعليه يمكن التأثير على المدخلات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، والتأثير على المخرجات من خلال التحكم في عناصر الإنتاج .

2. الفعالية : وهي أداء الأشياء الصحيحة و متابعة تنفيذها لتحقيق أهداف النظام و هي تعبر على مدى القدرة على تحقيق الأهداف [2].

8. البعد الوظيفي لنظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية:

يضم نظام المعلومات مجموعة من النظم الوظيفية وهي :

1. نظام معلومات التسويق :

هو" نظام مكون من الأفراد و الأجهزة و الإجراءات لجمع و فرز و تحليل و تقييم و توزيع المعلومات الدقيقة التي يحتاجها متخذي القرارات التسويقية في الوقت المناسب[3] "، كما يوفر نظام معلومات التسويق المعلومات التالية [4]:

- معلومات للتخطيط و السيطرة و معالجة المعاملات الخاصة بوظيفة التسويق

[1] سعد غالب ،أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات ، دار المناهج الأردن ،2009، ص:27
[2] شعباني مجيد،مرجع سابق ،ص:14
[3] الطيب الوافي ، مرجع سابق ،ص: 40
[4] عماد الصباغ ،تطبيقات الحاسوب في نظم المعلومات ،الدار العلمية للنشر و التوزيع،عمان ،الاردن،2000،ص:89

- مساعدة مدراء التسويق في قرارات التسعير و استراتيجيات الإعلان و تحسين المبيعات وتنبؤات السوق الخاصة بالمنتجات الحالية و الجديدة
- تحديد كفاءة و فعالية تسويق السلع و الخدمات
- توفير المعلومات عن الأداء الفعلي للمؤسسة مقارنة بالأهداف التسويقية المخططة.

و يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي :

الشكل رقم (15):مخطط توضيحي للمعلومات التي يوفرها نظام معلومات التسويق

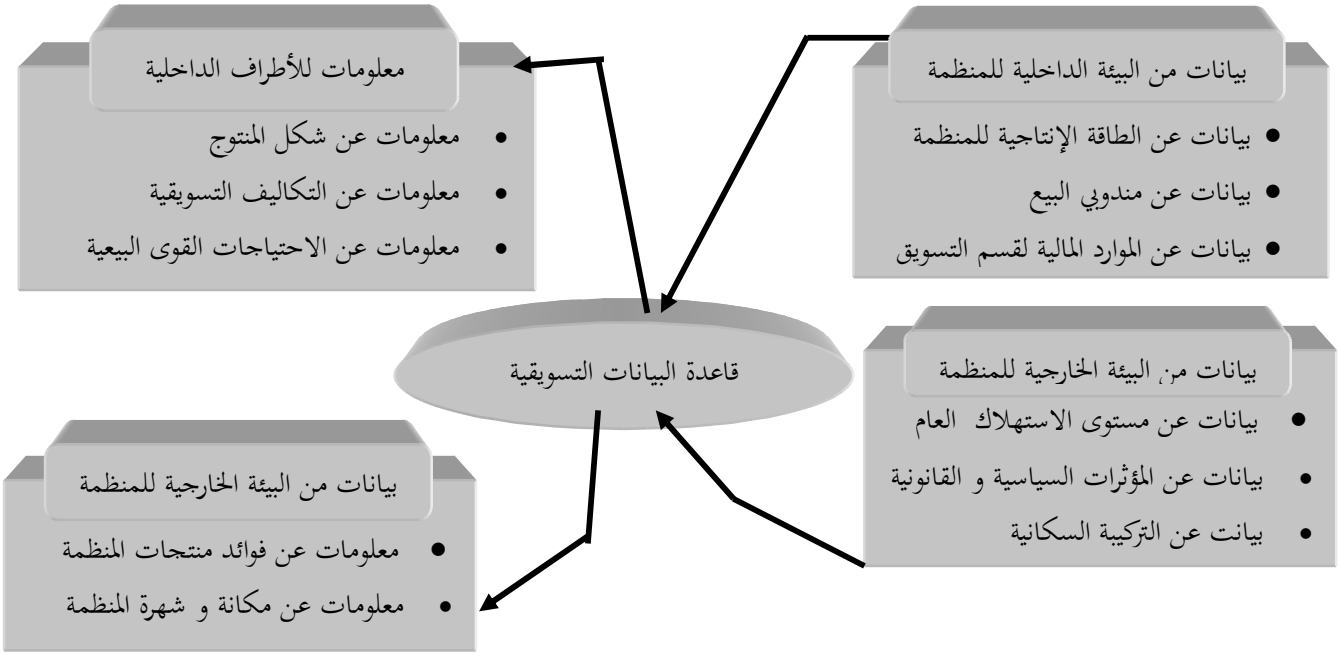

المصدر : غزازي عمر ، دراسة و تحليل أثر فعالية نظم المعلومات في كفاءة عملية إتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2007، ص :98

2. نظام المعلومات التصنيعي:

و هو "النظام الطبيعي المسؤول بمساعدة الإدارة و الحاسوب عن تحويل عناصر الإنتاج الرئيسية المكونة من المواد الأولية ،رأس المال ، اليد العاملة ، الى منتجات ذات قيمة منفعية و اقتصادية أغلى مما كانت عليه قبل التصنيع[1]" و تتجلى أهمية هذا النظام من خلال قدرته على توفير المعلومات اللازمة للإدارة الإنتاج لحل المشكلات الإنتاجية و صنع القرارات اللازمة لذلك ، و نظام معلومات الإنتاج كسائر نظم المعلومات الأخرى يتكون من [2]:

[1]سليم ابراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،1998، ص: 331
2نجم عبد الله الحميدي و آخرون،نظم المعلومات الإدارية ، دار وائل ، الطبعة الأولى، الأردن،2005،ص: 86

المدخلات : تحتوي على البيانات عن تنبؤات الطلب ، الطاقة الإنتاجية ، اليد العاملة ،...الخ

المعالجة : تشمل جميع فعاليات معالجة ، تخزين البيانات و إنتاج و توزيع المعلومات الإنتاجية

المخرجات : هي غالبا تقارير تخدم بالدرجة الأولى إدارة الإنتاج في المؤسسة أي النظم الفرعية لإدارة الإنتاج التي تتمثل أنشطتها الرئيسية في أنشطة التصميم ، الجدولة ، التصنيع ، الرقابة على الجودة،...الخ، يمكن تلخيص ماسبق وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (16): نموذج عام لنظام المعلومات التصنيعي

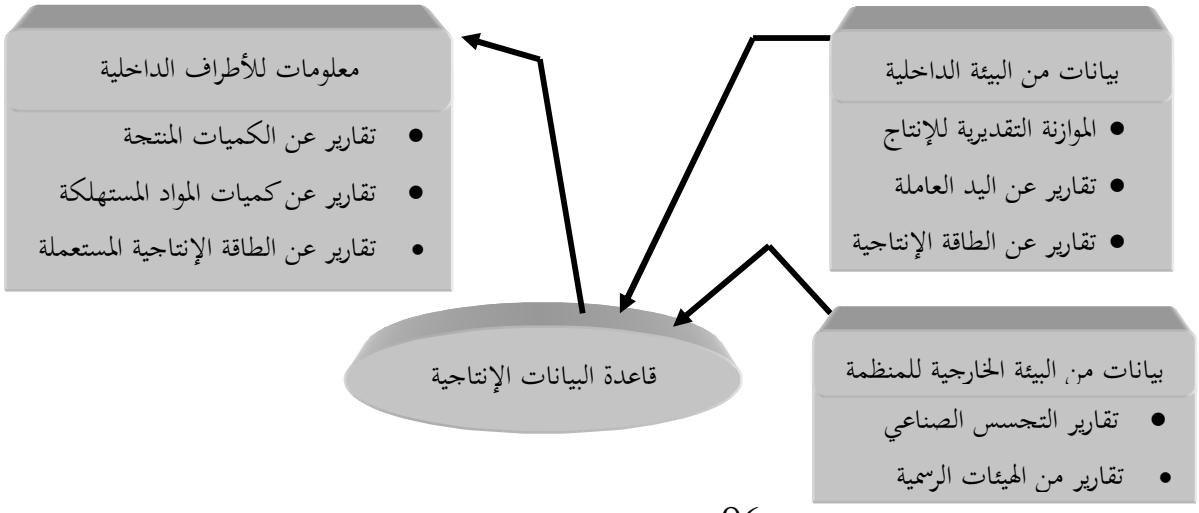

المصدر : غزازي عمر ، مرجع سابق، ص :96

3. نظام معلومات الموارد البشرية :

هو "ذلك النظام الذي يقوم بتخزين و معالجة المعطيات اللازمة لعمليات تخطيط و تنظيم الوظائف التنفيذية المتعلقة باستخدام و تطوير العنصر البشري في المؤسسة و المحافظة عليه" ، و عليه فإن هناك مجموعة من الوظائف التي تمارسها إدارة الأفراد ، و يعمل نظام معلومات الموارد البشرية على مساعدتها في أدائها و هي[1] :

- تحديد الاحتياجات من العمال
- تأمين العمال و استخدامهم .

و يتكون نظام الموارد البشرية من العناصر التالية[2] :

1الطيب الوافي ،مرجع سابق ، ص:54

[2]سليم ابراهيم الحسنية، مرجع سابق ،ص:319

المدخلات : و تحتوي على بيانات الموظفين و الوظائف و بيانات إدارية أخرى .

العمليات : تتضمن كل من تسجيل و رصد و تخزين و تدقيق و تحديث البيانات ، تفسير و تحليل البيانات

المخرجات : و تكون في شكل

- معلومات عن الموظفين و الوظائف
- معلومات عن العمليات الادارية من تخطيط و توظيف ...الخ
- تقارير عن أوضاع الموارد البشرية تاريخيا و ماليا

كما يقوم النظام بالمهام التالية :

- تجميع البينات اللازمة و حفظها و تقديمها للمستفدين و إمداد المسؤلين بكافة المعلومات المتعلقة بالمستخدمين
- متابعة التغيرات التي تتم في البيئة الداخلية بالمؤسسة.
- وضع الخطط الإستراتيجية و التكتيكية لقوى العمل
- تقديم تقارير إدارية مبسطة لدعم قرارات المسؤولين على إدارة الموارد البشرية

4. نظام المعلومات المحاسبي :

هو أحد الأنظمة الفرعية الرئيسية لنظم المعلومات لما له من دور أساسي في اتخاذ القرارات الاسترتيجية على مختلف مستويات الإدارة و هو ما سنراه في المبحث التالي بالتفصيل و يعرف على أنه " الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الإدارات و الأقسام و الأطراف الأخرى أي أن النظام المحاسبي المالي يعد أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية و الكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية و الخارجية "[1].

المبحث الثاني : المدخل المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية

نظرا للدور المنوط بالمحاسبة في مركز اتخاذ القرار و الذي أدى بتسريع مكانة المحاسبة من أداة لتنظيم إلى نظام رئيسي لجمع البيانات و تحليلها وفق أساليب علمية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و كل هذا و ذاك يتم من خلال نظام المعلومات المحاسبي و الذي سنتطرق لأبعاده المفاهيمية من خلال هذا الفصل

المطلب الأول : التطور الوظيفي للمحاسبة كنظام للمعلومات

تمثل المحاسبة نظاما فرعيا رئيسيا من النظام الإداري لما توفره من معلومات محاسبية و مالية لمتخذ القرار ، و تعتبر من أقدم نظم المعلومات التي تساعد في تحقيق أهداف المنظمة .

1.مفهوم النظام المحاسبي :

[1]أحمد حلمي جمعة و آخرون ،نظام المعلومات المحاسبي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2007 ص:6

له عدة تعريفات و ذلك بتعدد التوجهات المفاهيمية نذكر منها :

- "مجموعة من الأوراق الثبوتية و المستندات و الدفاتر المحاسبية و السجلات و الإجراءات و الوسائل المستخدمة في تسجيل و تلخيص العمليات المالية و تقرير البيانات المالية و عرضها في شكل التقارير المعبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة لتحقيق الرقابة على أنشطة المشروع و لتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المشروع[1]"
- "أحد أهم نظم المعلومات في الوقت الحاضر بل يعتبر من أقدم نظم المعلومات التي عرفها الانسان ، حيث يهتم بتسجيل العمليات المالية و إعداد تقرير عنها و تقديمها الى مختلف الجهات الداخلية و الخارجية [2]"
- "أحد مكونات نظام المعلومات الإداري و الذي يهتم بجمع و تصنيف و معالجة العمليات المالية و تحويلها الى معلومات و توصيلها الى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها[3] "

الشكل رقم (17): شكل توضيحي لنظام المحاسبي

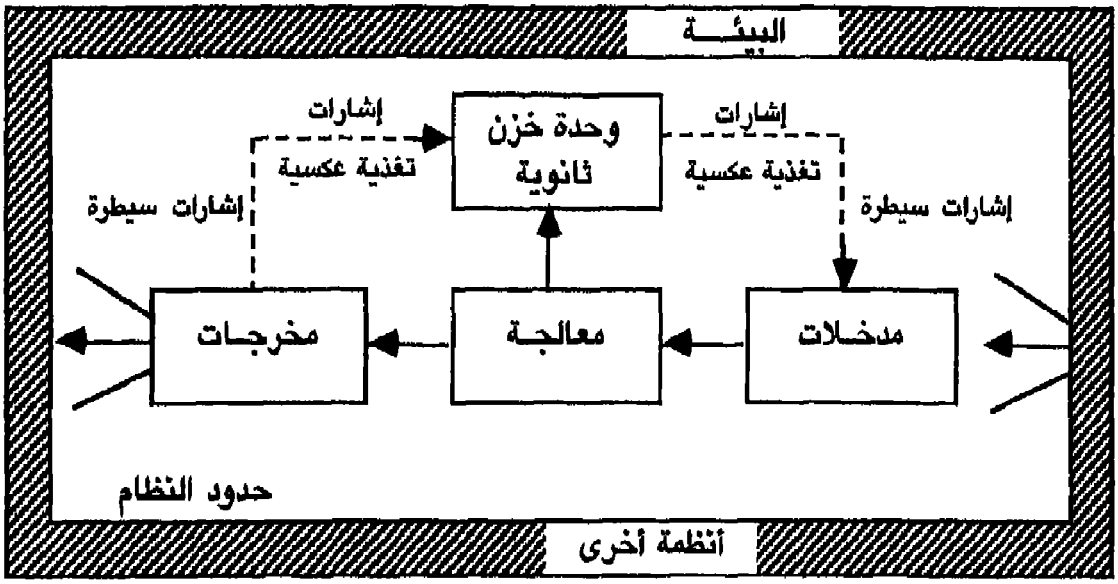

المصدر : عماد الصباغ ، مرجع سابق، ص: 15

2. المحاسبة نموذج كنظام للمعلومات

يمكن النظر إلى المحاسبة كنظام للمعلومات على أنها مجموعة من النظم و الطرق و الإجراءات المحكومة بمبادئ و قواعد سليمة تتبع من أجل تشغيل البيانات عن العمليات المالية التي تحدث في المنشأة ، بهدف إنتاج معلومات مالية ،

[1] الرزق صالح ،آل آدم يوحنا ،مبادئ المحاسبة "أسس و اصول علمية و عملية "،دار الحامد لنشر و التوزيع، عمان،2000 ، ط1، ص:19
[2] جمعة أحمد ، العربيد عصام ، الزعبي زياد،"نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر "، دار المناهج للنشر و التوزيع،2003 ، ط1،ص: 15
[3] العيسي ياسين ، أصول المحاسبة الحديثة الحاسوبية ، دار الشروق لنشر و التوزيع ، عمان،2003 ،ط1، ص: 20

و في هذا المجال يمكن تمييز ثلاثة أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هي [1]:

1. مدخلات النظام Inputs

فمدخلات النظام المحاسبي هي البيانات (اي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المنشأة ، وتدخل هذه البيانات الى النظام محمولة على وسائط Media هي المستندات Documents .

2. و سائل المعالجة

تتم معالجة هذه البيانات بواسطة اجراءات محكومة بقواعد و مبادئ علمية معينة و هذه الاجراءات هي :

- التسجيل
- التبويب
- التلخيص
- تحليل النتائج
- التقرير عنها

و يتم القيام بهذه الاجراءات في دفاتر و سجلات محاسبية .

3. مخرجات النظام

و تتمثل مخرجات النظام المحاسبي بالمعلومات من خلال البيانات التي تم تشغيلها بالاجراءات السابقة ، و تخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير و تشمل هذه المعلومات ما يلي :

* معلومات عن نتيجة نشاط المنشأة (من ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة ، و يحمل هذه المعلومات تقرير هو حساب النتيجة أو حساب الأرباح و الخسائر أو ما يسمى بقائمة الدخل.
* معلومات عن المركز المالي للمنشأة في نهاية تلك الفترة و يحمل هذه المعلومات تقرير يسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية .
* معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال فترة مالية معينة ، ويحمل هذه المغلومات تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي و التي يمكن أن تتخذ في صورتها الحديثة شكل قائمة للتدفق النقدي .

من خلال ما سبق يمكن توضيح نموذج المحاسبة كنظام للمعلومات وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (18): نموذج المحاسبة كنظام للمعلومات

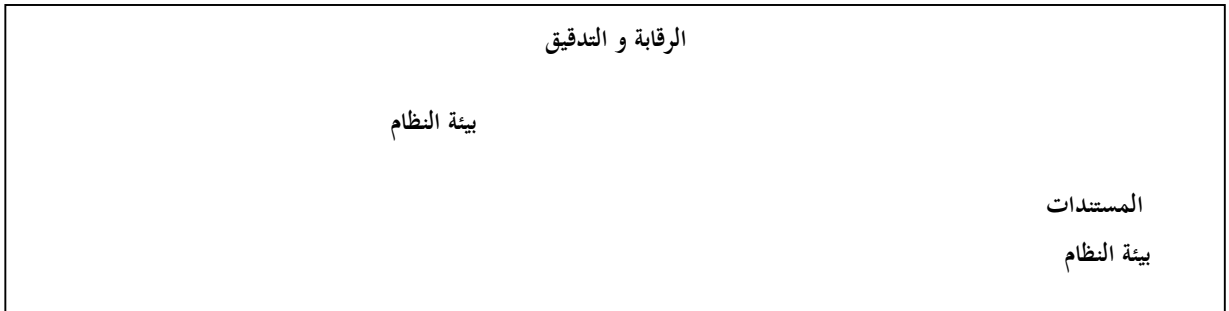

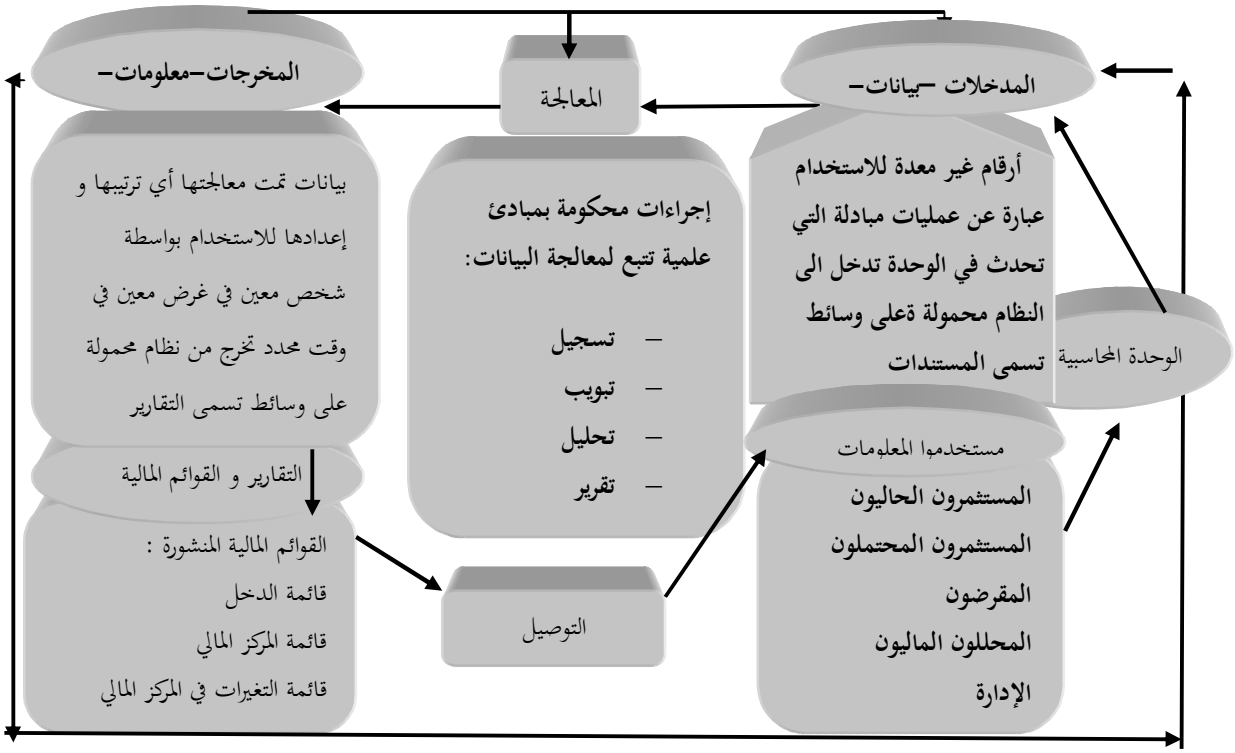

المصدر : : آلان عجيب مصطفى هلندي ، ثائر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ، مجلة علوم إنسانية ،العدد 45،2010 العراق ،ص:13

المطلب الثاني : ماهية نظم المعلومات المحاسبية

من المعروف أن المنظمات الاقتصادية كانت الأكثر تأثرا بتكنولوجيا المعلومات لما لها قدرة فائقة على تخفيض تكاليف العملية الإنتاجية من خلال أتمتة مراحل الإنتاج و التقليل من استخدام اليد العاملة و استهلاك الطاقة ، و عليه فدراسة نظم المعلومات المحاسبية يعد أمرا مهما بعد ما أصبح تشغيل نظم المعلومات المحاسبية يتم بطريقة آلية

1. مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :

تعرف نظم المعلومات المحاسبية على أنها:

– "مجموعة من النظم و الإجراءات و الأجهزة الالكترونية و الأفراد التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات و توفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة و الجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات [1]"

[1] رملي فياض حمزة ،نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية ، الأبادي للنشر و التوزيع ، السودان ،2011،ص: 65

- " نظام معلومات جزئي من نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة أو مجتمع ، و الواقع أن نظام المعلومات المحاسبي هو أهم جزئيات أي نظام معلومات في أي وحدة أو منظمة اقتصادية محدودة "[1].
- و يعرف أيضا بأنه "الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الإدارات و الأقسام و الأطراف الأخرى أي أن النظام المحاسبي المالي يعد أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية و الكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية و الخارجية "[2].
- كما يعرف على أنه"أحد أنظمة المعلومات المحوسبة في منشآت الأعمال ،يهدف هذا النظام الى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية و الخارجية [3] "

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة الأشخاص و الإجراءات و تقنيات المعلومات التي تسعى كلها لتحقيق الأهداف التالية [4]:

- ✓ جمع و تخزين البيانات عن النشاطات و الأحداث و بالتالي تستطيع المنظمة مراقبة هذه الأحداث
- ✓ تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات من خلال معالجتها و التي تفيد في عملية اتخاذ القرار و التي تمكن الإدارة من تخطيط و تنفيذ و مراقبة النشاطات .
- ✓ توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول و البيانات المتعلقة بها .

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبي :

تتميز نظم المعلومات المحاسبية بعدة خصائص اذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتي فعالا في المنشأة و هذه الخصائص هي[5]:

- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية
- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية

[1] أحمد لعماري ،طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2001 ص:56
[2] أحمد حلمي جمعة و آخرون ،نظام المعلومات المحاسبي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2007 ص:6
[3] حفناوي محمد ،نظم المعلومات المحاسبية ،دار وائل للنشر ،عمان ،2001،ط1،ص:22
[4] أبو خضرة حسام ،و عبد الله عشيشي و حسن سمير ،نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ،2008،ص:15
[5] حفناوي محمد يوسف،مرجع سابق،ص ص:58-59

- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لها لمساعدتها في وظيفتها المهمة و هي التخطيط القصير و المتوسط و طويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية
- أن يكون سريعا و دقيقا في استرجاع المعلومات الكمية و الوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها
- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة على المنشأة
- الوضوح و هي تعني أن يكون النظام واضحا متضمنا على التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظام و عدم وجود مصطلحات قد تعيق فهم النظام
- السهولة و هي قد تعني إمكانية تطبيق و تنفيذ عمليات النظام بسهولة و دون أي صعوبات .
- الدقة و يقصد بها تطبيق و تنفيذ عمليات النظام بشكل صحيح و دون حدوث أخطاء اثناء عملية التنفيذ
- السرعة و يقصد بها قدرة النظام على تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة و مؤثرة في اتخاذ القرار المناسب و في الوقت المناسب.

3. مقومات نظم المعلومات المحاسبية :

تستطيع نظم المعلومات المحاسبية القيام بوظائفها من خلال المقومات الأساسية و من أهمها ما يلي[1]:

- الوحدة الاقتصادية: التي تهتم بنظم المعلومات ، تقوم بتسجيل عملياتها المالية و مسك حساباتها
- مجموعة الإجراءات المحاسبية : التي تمثل الأسلوب الذي يمكن بواسطته تحقيق العمليات المتبادلة بين الوحدة الاقتصادية و الغير ، حيث تعتبر نظم المعلومات المحاسبية شبكة وصل بين إجراءات مختلفة و متكاملة تساعد جميعها في انجاز أعمال الوحدة الاقتصادية و التي تقو بعدد من الاحداث الاقتصادية مثل : العمليات لمحاسبية و هي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيم اقتصادية مثل :بيع المنتجات،استلام النقدية من العملاء.
- تتطلب نظم المعلومات المحاسبية وجود وسائل لإيصال البيانات و تعتبر المستندات أداة لإدخال البيانات إلى هذه النظم
- وجود مجموعة من الدفاتر و السجلات التي تسجل فيها كافة العمليات و البيانات المالية ، الواردة في المستندات المؤيدة لها و من أمثلة هذه الدفاتر : دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ ، دليل الحسابات .
- تنتج نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من التقارير تحمل المعلومات ، حيث تعتبر التقارير المنتج النهائي له النظم ، و تحتوي على معلومات صحيحة و دقيقة .

[1] علا أحمد عبد الهادي الزعانين ، مرجع سابق ،ص ص :29-30

4. **وظائف نظم المعلومات المحاسبية :**

1. جمع البيانات و تسجيلها و ترميزها و تصنيفها و فحصها و التأكد من دقتها و اكتمالها و تحويل البيانات من وسيلة تخزين إلى وسيلة أخرى .

2. تشغيل البيانات من خلال عملية فرزها و إجراء العمليات الحسابية و المنطقية عليها ثم تلخيص النتائج و جمعها .

3. إدارة البيانات من خلال تخزينها و صيانتها و استرجاعها وقت الحاجة إليها .

4. رقابة و حماية البيانات حتى لا يتم التلاعب بها أو اختراقها أو حذفها

5. إنتاج و توصيل المعلومات و إعداد التقارير اللازمة و ذلك من خلال عمليات تجميع و استرجاع و نقل المعلومات و تقريرها.

5. **مكونات و عناصر نظم المعلومات المحاسبية :**

أ. **مكونات نظم المعلومات المحاسبية:** يتكون نظام المعلومات المحاسبية من خمسة مكونات أساسية هي :[1]

1. الأشخاص : الذين يديرون النظام و يقومون بأداء الوظائف المتعددة

2. الإجراءات : اليدوية و الآلية المتعلقة بجمع و تشغيل و تخزين البيانات حول أنشطة المنظمة

3. البيانات : البيانات الخاصة بعمليات مختلف أعمال المنظمة

4. البرمجيات : المستخدمة لتشغيل عمليات المنظمة

5. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات : و التي تتضمن الحاسبات و الأجهزة المحيطة بها و أجهزة شبكات الاتصال

ب. **عناصر نظم المعلومات المحاسبية** : يمكن حصر عناصر نظم المعلومات المحاسبية في سبعة (07) عناصر و هي :

1. الأهداف و الخطط : يطمح نظم المعلومات المحاسبي الى تحقيق أهداف عديدة تعكس القوة المحركة وراء النظام و أغراضه

2. قاعدة البيانات : عادة يتم الاحتفاظ بقاعدة نظم المعلومات المحاسبية لغرض استرجاعها لاستخدامها فيما بعد ، و هنا تستخدم وسائل التخزين المختلفة مثل : الوثائق و السجلات ...الخ.

3. المدخلات: و هي عبارة عن البيانات التي يتم جمعها من المصادر الداخلية و الخارجية و التي تتعلق بأنشطة المنظمة ذات العلاقة كالعمليات الإنتاجية و التسويقية و الإدارية و تلك الخاصة بالأوضاع الاقتصادية و السياسية و التقنية و الاجتماعية ، فضلا عن البيانات الخاصة بالمنافسين من جهة أخرى .

4. العمليات : وهي عبارة عن تحويل البيانات عن طريق تسيلها و تبويبها و ترتيبها و إجراء العمليات الحسابية عليها ثم عرضها بشكل معلومات تتفق مع الموقف أو القرار المراد اتخاذه .

[1] ابراهيم ميده،العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم القتصادية و القانونية ،المجلد 25، العدد الأول ،2009،ص ص :534-535

5. المخرجات :من الواضح أن نظام المعلومات المحاسبي الموجه للقرارات ينبغي أن ينتج معلومات تقابل احتياجات مستخدميه ، و إن أكثر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية شيوعا هي التقارير المالية مثل : الميزانية ، جدول حسابات النتائج ...الخ .
6. التغذية العكسية : وهي عبارة عن مخرجات النظام أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة الى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام و تطويره و تكيفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة
7. المستخدمون : يطلق على الناس الذين يتعاملون مع النظام و يستخدمون المعلومات التي ينتجها تسمية (المستخدمون) ، وقد يكون هؤلاء من داخل المنظمة كالإدارة و العاملين أو من خارج المنظمة كالمستثمرين و الدائنين و الزبائن و الحكومة و المجتمع و مراكز البحث العلمي و أسواق المال .

يمكن تلخيص ما سبق وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (19): مخطط توضيحي لنظم المعلومات المحاسبية

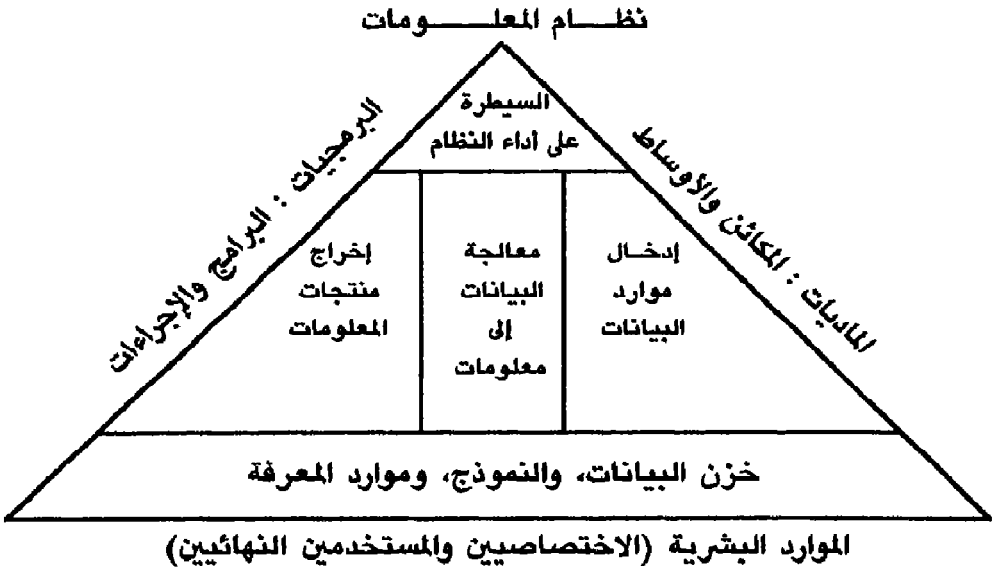

المصدر : عماد الصباغ ،نظم المعلومات (ماهيتها و مكوناتها)، دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن، الطبعة الأولى،2000،ص:21

6. مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن تقسيم مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية الى نوعين هما[1] :

مستخدمون خارجيون : أي يقع عملهم و اهتمامهم خارج المؤسسة ، و هذا النوع يضم ملاك المشروع (مثل المساهمين بالنسبة للشركات المساهمة ، و الشركاء في شركات التضامن و الجمهور بصفة عامة بالنسبة للمنظمات الحكومية) ، و مقرضون (مثل : الموردون ، البنوك ، و أصحاب السندات) و الأسواق التي تبيع

[1] رضوان حلوة حنان ،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ط1،الأردن ،2003،ص:187

فيها المنشأة سلعها أو خدماتها و التي تشتري منها عوامل إنتاجها (مثل أسواق المواد الخام) و الهيئات الرقابية (مثل ديوان المحاسبة) و المؤسسات التي تنتمي إليها أعضاء المؤسسة (مثل المؤسسات العالمية و الحرفية و المنظمات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على اختلاف أنواعها).

مستخدمون داخليون : و هم الذين يقع عملهم و اهتمامهم الرئيسي داخل المنشأة أي هم الأعضاء المديرون و المنفذون في المؤسسة .

و عليه يمكن تحديد الجهات المستفيدة من نظم المعلومات المحاسبية كالتالي[1]:

1. ملاك المؤسسة : يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية سواء على الوضعية الحالية من خلال تمكينهم من معرفة أصول المؤسسة و الأرباح الحالية و المستقبلية ، و التعرف على الديون و الالتزامات التي يجب على الوحدة المحاسبية الوفاء بها ، الاحتياطات المكونة ، و باختصار يساعد هذا النظام علة إعطاء نظرة شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات.

2. حملة السندات : يتقاضى حملة السندات دخولا ثابتة تتمثل في فوائد ، لذلك يهتمون بمعرفة المقدرة الحالية لأرباح المؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات في المدى القصير ، و نظام المعلومات المحاسبي يوفر لهم المعلومات اللازمة لذلك.

3. الدائنون و المصارف : و هم الأشخاص المعنويون و الطبيعيون الذين يمولون المؤسسة مثل الموردين في الأجل القصير أو المؤسسات المالية في الأجل الطويل ، فنظام المعلومات المحاسبي يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الاطلاع عن الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها

4. الجهات الحكومية : يمثل هذا النظام مصدر مهم بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب ، مصلحة الرقابة ...الخ ، فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام تستطيع مثلا مصلحة الضرائب تحديد الوعاء الضريبي و نسبة الضريبة .

5. العملاء : من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل وما هي وضعية المتعامل معه و بالتالي ما هي درجة الثقة التي يمنحها لهذه المؤسسة .

6. الإدارة : تستخدم الإدارة نظام المعلومات المحاسبي في اتجاهات مختلفة و لعدة أهداف مثل :

- قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه الادارة و تكاليف الانشطة المختلفة للمشروع
- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة و لكل مرحلة من مراحل الانتاج
- تقرير السياسة الأدارية اللازمة للوصول الى أهداف المؤسسة
- الرقابة على عمليات المؤسسة
- المساعدة في وضع خطط مستقبلية و إعداد الموازنات التقديرية

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص: 175

– الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة

7. العمال و نقابة العمال : و هي الجهة التي تمثل القوة التفاوضية للعمال و مصالحهم في المؤسسة .

7. **أهداف نظم المعلومات المحاسبية** :

يعتبر النظام المحاسبي شبكة الاتصال الرسمية في المشروع ومن ثم فإن من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات و تقديمها إلى المنفذين في المشروع و ذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية و الفرعية و على ذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على [1]:

- ربط الأهداف الأساسية و الفرعية في المشروع بوسائل و أدوات تحقيقها و تتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة
- عرض و تحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة به

و حتى تتحقق فاعلية نظام المعلومات المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

- ❖ إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع
- ❖ يجب أن تتوافر في بياناته و تقاريره الدقة في الإعداد و النتائج
- ❖ يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب
- ❖ يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها
- ❖ يجب أن تتناسب تكلفة النظام و تكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها .

و تتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية :

أولا : إنتاج التقارير اللازمة :

تعتبر التقارير بأنواعها المختلفة هي النتائج النهائية لنظام المعلومات المحاسبي ، ومصمم النظام المحاسبي ، و لتصميم النظام المحاسبي يجب علينا التعرف أولا على التقارير المطلوبة من النظام و نوعيتها و تفصيلات البيانات الواردة بها ، ومدى كفاية هذه التفصيلات للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المشروع ، حيث يمكن تحديد التقارير المطلوبة من نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي[2] :

1. تقارير مالية : و تتمثل هذه التقارير في قائمة المركز المالي للمشروع و قائمة الدخل كتقارير عن الأداء الماضي ، و كذلك الموازنات التخطيطية بأنواعها المختلفة كتقارير عن الأداء المخطط مستقبلا و على مصمم

[1] جعفر عبد الإله،النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين ، ،دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن،2007، ص:28

[2] دبيان السيد ، عبد المقصود محمد ، محمد الفيومي،في تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، ، مصر مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 1993، ص ص:10-11

النظام المحاسبي بشأن هذه التقارير دراسة مكوناتها و تحديد نقاط التوافق و الاختلاف بين تقارير اداء الماضي و المخطط بهدف بيان إمكانية عقد مقارنة بين التخطيط و التنفيذ ، كذلك عليه تحديد درجة كفاية التفاصيل الواردة بهذه التقارير للوفاء باحتياجات الإدارة من البيانات ، علاوة على ذلك فإن من مهامه أيضا دراسة إمكانية استخلاص نتائج و تحليلات مالية من هذه التقارير بهدف اتخاذ قرارات إدارية و تمويلية مستقلة ويعني ذلك هل يمكن من خلال هذه التقارير تحديد خطوط الإنتاج المربحة و غير المربحة ؟ أو تحديد القدرة المالية للوفاء بالالتزامات المستقبلية ، أو تقدير الاحتياجات المالية و مصادر تمويلها ؟

و لتحقيق ذلك يقوم مصمم النظام المحاسبي الجديد بعقد لقاءات مع العاملين بالمشروع لتقدير احتياجاتهم من البيانات في هذه التقارير ، ومدى قدرة التقارير المالية على الوفاء بها .

2. تقارير بيانية و إحصائية : و تتمثل هذه التقارير في كشوف الحركة الدورية لمختلف نواحي النشاط في المشروع ، مثل كشوف حركة المخازن من الواردات من المستلزمات السلعية و المنصرف منها ، و كشوف حركة المتحصلات من العملاء و التسديدات للموردين و كشوف حركة النقدية بالبنك و الصندوق و ما إلى ذلك ، و تهتم إدارة المشروع بمثل هذه التقارير لأنها توضح لها خطوات سير العمل بالمشروع و كفاية أداء كل قسم من أقسامه ، و هذه التقارير من المفضل أن تكون مقارنة بالأداء المخطط عن الفترة المعد عنها التقرير و ذلك حتى تتمكن إدارة المشروع من متابعة تنفيذ الخطط التشغيلية المقررة ، و على مصمم النظام دراسة مثل هذه التقارير و التأكد من مدى دقة البيانات الواردة بها و تفصيلاتها بالإضافة إلى تحديد التوقيت الملائم لإنهائها و تدفقها إلى الجهة التي تحتاجها

3. تقارير التشغيل اليومية و الأسبوعية : و تمثل هذه التقارير بيانات عن سير العمل في المشروع مقارنا بالأداء المعياري المحدد ، و ذلك لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعية و تحليل هذه الانحرافات لبيان أسبابها ووضع الحلول لمعالجتها ، و يتم إعداد ملخصات أسبوعية عن هذه التقارير لرفعها الى المستويات الرقابية المتخصصة ، و إذا كانت التقارير المالية و البيانية ترتبط بالنظام المحاسبي المالي بصفة عامة فإن تقارير التشغيل تتحدد من خلال أحد فروع هذا النظام و هو نظام

التكاليف و المحاسبة الإدارية ، و لذلك فإن وجود مثل هذه التقارير يرتبط بالمنشآت الصناعية أكثر من ارتباطها بالمنشآت التجارية و المالية و مع ذلك فإنه في ظل وجود إمكانية لمعايير الأداء في المنشآت التجارية و المالية فإن هذه التقارير يمكن أن تكون مجالا لدراسة مصمم النظام المحاسبي في مثل هذه المنشآت .

ثانيا: الدقة في إعداد التقارير [1]:

ترتبط كفاءة النظام المحاسبي بجودة التقارير التي ينتجها ، و معيار الجودة في التقارير هو دقة البيانات الواردة فيها و معنى ذلك أن الدقة في إعداد التقارير و بياناتها تمثل هدفا هاما من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها ، و تتحقق الدقة في التقارير المنتجة من خلال توافر عدة عناصر من بينها التوازن المحاسبي ، ووجود

[1] جريوننج هيني ،معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق،بدون دار النشر،2006،ص: 7

نظام محدد للتوجيه المحاسبي ، و خطوات للمراجعة الداخلية تشمل التحقق من صحة القيد و الترحيل ، و تلخيص العمليات المختلفة ، بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمشروع و نتيجة أعماله و لعل هدف الدقة يعتبر من أهم أهداف النظام المحاسبي و ذلك لأن عدم توافره قد يؤدي الى اتخاذ المشروع لقرارات خاطئة تقوده إلى الفشل في أداء المهام التي يسعى لإنجازها .

و يعتبر الخطأ في إعداد التقارير و عدم توفر الدقة فيها نتاجا لارتباط النظام المحاسبي بالأفراد القائمين على تشغيله ، ذلك لأن الخطافي العمليات الحسابية أو في التوجيه المحاسبي يعتبر هو السبب الحقيقي لعدم توافر الدقة المطلوبة و من ثم فإن من مهام مصمم النظام المحاسبي وضع الوسائل و الأدوات لتي تكفل اكتشاف مثل هذه الأخطاء فور وقوعها و تحديد أسس معالجتها .

ثالثا: توقيت تقديم التقارير[1]:

يعتبر وصول البيانات في الوقت المناسب أمرا هاما بالنسبة للقائمين على إدارة المشروع و إذا اعتبرنا الدقة من الأهداف الجوهرية للنظام المحاسبي فإن السرعة في إنجاز و تقديم البيانات تعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد ، بل إن البعض يرى أن السرعة هدف قد يسبق الدقة في الترتيب فوصول بيانات عن التكلفة في الوقت المناسب يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات التسعير و عقد الصفقات دون خشية الوقوع في مخاطر غير محسوبة و كذلك فإن توافر بيانات عن الهيكل المالي للمشروع في حينها يحمي إدارة المشروع من اتخاذ قرارات تمويلية غير سليمة ، فقد تبرم الإدارة عقود بقروض و بفوائد كبيرة دون حاجة المشروع إلى مثل هذه القروض و ذلك في غياب البيانات اللازمة لتفادي ذلك .

رابعا : توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام [2]:

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة النظم الموضوعة للرقابة داخل المشروع سواء لرقابة النواحي المالية أو غير المالية و التي توضع في سبيل سلامة العمل في المنشأة من جميع نواحيه ، و كذلك لضمان الحماية الكافية لممتلكات المشروع و دقة البيانات المحاسبية و كفاءة التشغيل داخل المنشأة ، و حيث أن النظام المحاسبي بصفة عامة يهدف إلى إنتاج البيانات الدقيقة و الواضحة لذلك فإن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد ، و تحقيق وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر على تصميم النماذج و المستندات المحاسبية و تحديد مساراتها بل يمتد ليشمل كافة سبل العمل بالمشروع ، و ذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمال و الموظفين ، و تقسيم العمل داخل المشروع و تحديد معايير للأداء لكل مهمة داخل المشروع ، ووجود إثبات للأعمال المنجزة ، و تحقيق مراجعة كل عمل منجز ، و توافر الحماية المادية لممتلكات المشروع من الضياع ، هذا بالإضافة إلى الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية .

خامسا : تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه [3]:

---

[1] دبيان السيد ، عبد المقصود محمد ، محمد الفيومي، مرجع سابق ، ص: 11

[2] الصحن عبد الفتاح ، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية ، ، مصر، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1983، ص:47

[3] دبيان السيد ، و آخرون، مرجع سابق ، ص: 17

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ النظام المحاسبي و الأهداف المرجوة منه أمرا مهما يجب أن يوليه مصمم النظام عنايته الخاصة ، و يعني ذلك أن دراسة و قياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام و مقارنتها بالأهداف المتوقعة منه و قدرة المشروع على استيعابها تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظام الجديد ، و تتم دراسة اعتبار التكلفة في هذا المجال من ناحيتين :

الناحية الأولى : تمثل التكاليف المتعلقة بإدخال النظام الجديد و مقارنتها بالتكلفة الحالية للنظام القائم لإيضاح مدى التكاليف الإضافية المرتبطة بالنظام المستحدث .

الناحية الثانية : دراسة و تقييم الآثار المترتبة على إدخال النظام الجديد من حيث الحصول على بيانات و تقارير دقيقة و سريعة و مدى فعالية هذه البيانات و التقارير في رفع عائد المشروع .

يمكن توضيح ماسبق من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (20): مخطط توضيحي لعلاقة نظام المعلومات المحاسبي بالبيئة الداخلية و الخارجية

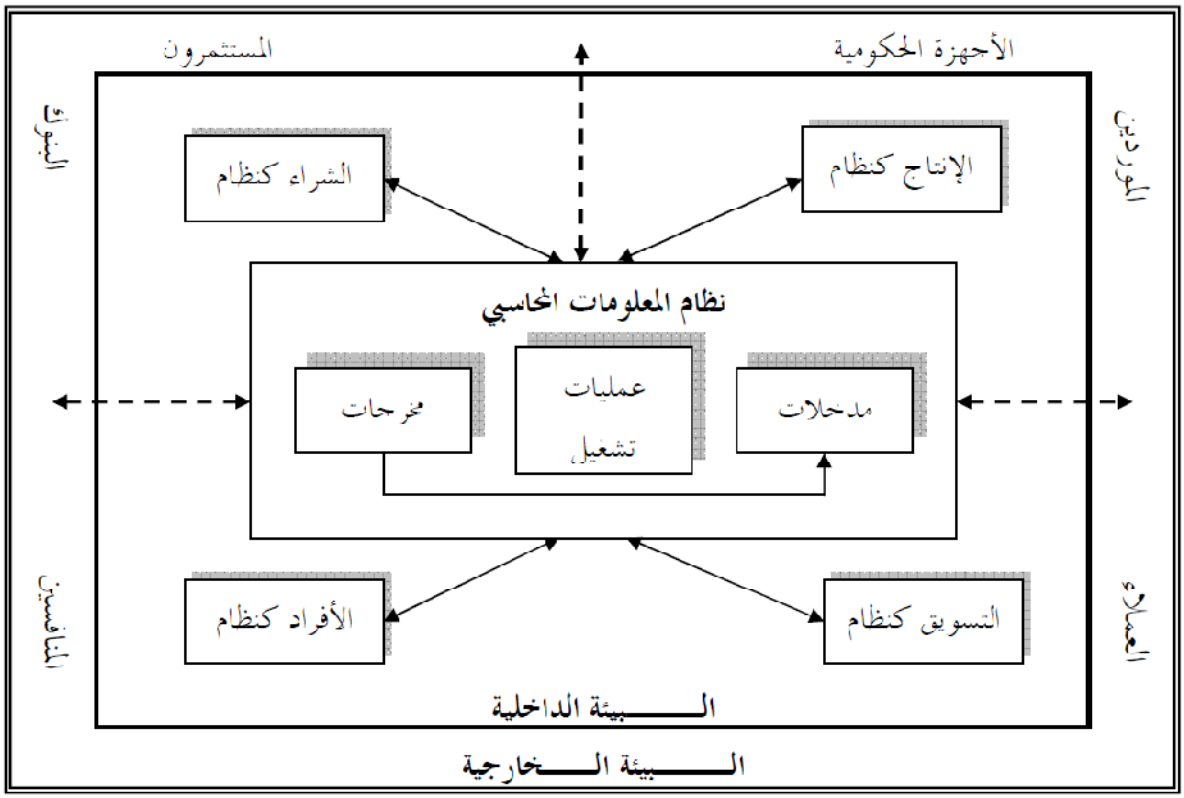

المصدر : سعد بن البار ، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ، مذكرة ماجستير ، 2011، جامعة بسكرة ، ص: 65.

المبحث الثالث : المدخل التطبيقي لنظم المعلومات المحاسبية

يمر وضع نظام المعلومات المحاسبي بعدة مراحل أساسية تدعى دورة حياة التطويرية و التي تبدأ بمرحلة التخطيط و تنتهي بمرحلة التنفيذ و التي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال هذا المبحث ، كما سنتناول تفاعل نظام المعلومات المحاسبي مع البيئة الرقمية من خلال الأدوات التكنولوجيا.

المطلب الأول :. دورة الحياة التطويرية لنظام المعلومات المحاسبية

1. تخطيط النظام:

تساعد عملية تخطيط نظام المعلومات (التي هي جزء من عملية التخطيط الشاملة في المنظمة) على وضع و مسح و اختيار نظم المعلومات المتوقعة لأغراض التطوير و إجراءات التخطيط الرسمية في المنظمة تكون مرغوبة بشكل كبير و لكن في العالم الحقيقي لا يمتلك المستخدمون النهائيين و الأقسام و المنظمة بحد ذاتها إلا موارد بشرية و مالية محدودة لتخصيصها لعملية تطوير النظام الجديد[1] ، وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (21): فعاليات دراسة نظم المعلومات

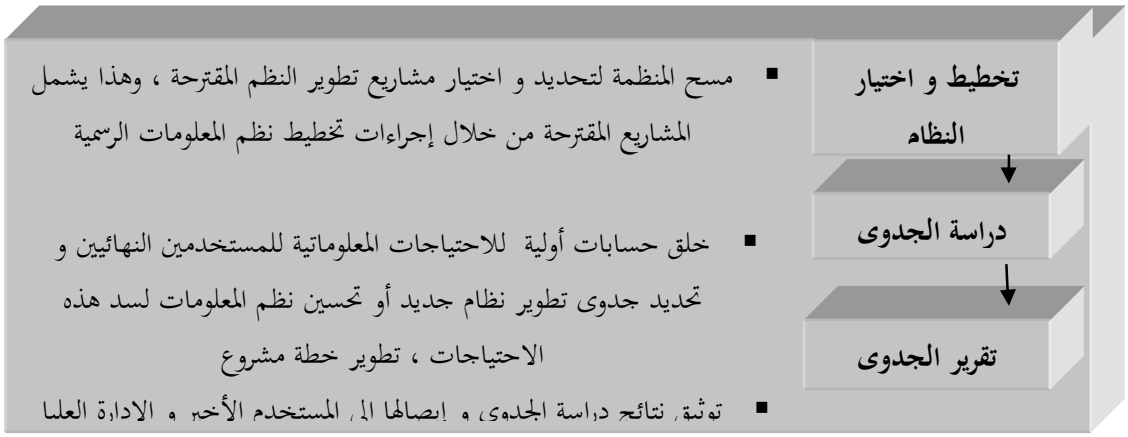

المصدر : عماد الصباغ ، مرجع سابق ،ص: 160

2. دراسة الجدوى :

لأن عملية تطوير نظام معلومات رئيسي يمكن ان تكون مكلفة بشكل كبير ، فإن دراسة النظام تحتاج الى دراسة أولية تسمى "دراسة الجدوى " و تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين المتوقعين ، بالإضافة إلى الأغراض و المحددات و المتطلبات الأساسية ، و الكلفة و الفوائد ، و جدوى النظام المقترح ، و تستخدم أساليب مختلفة لجمع البيانات و الحقائق في هذه المرحلة ، مثل المقابلات الشخصية ، و المراقبة و الملاحظة و الاستبيان وما الى ذلك من الأساليب ، و نتائج هذه الدراسة تتم صياغتها عادة في تقرير كتابي ، و تشتمل على المواصفات الأولية و خطة تطويرية للنظام المقترح و يقدم هذا التقرير الى الإدارة العليا للمنظمة للحصول على موافقتها قبل أن يبدأ العمل التطويري ، و إذا وافقت الإدارة

[1] عماد الصباغ ، نظم المعلومات ،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الأولى،2000،ص:160

على المقترحات الواردة في تقرير دراسة الجدوى ، تبدأ المرحلة الثانية من دورة حياة تطوير نظام المعلومات و هي مرحلة التحليل .

إن هدف دراسات الجدوى هو لتقويم النظم البديلة (أو البدائل المختلفة) و لاقتراح أكثر النظم جدوى لأغراض التطوير ،إن جدوى النظام المقترح يمكن أن تقوم من خلال أربع مجاميع يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (08): أنواع الجدوى للنظام المقترح

الجدوى التنظيمية :	ما مدى قدرة النظام المقترح على دعم أهداف خطة المنظمة الإستراتيجية لنظم المعلومات
	إلى أي مدى يستطيع النظام المقترح دعم و إسناد الخطة الإستراتيجية للمنظمة
الجدوى الاقتصادية	هل أن الفوائد المتوقعة التي تشمل توفير الكلفة ، وزيادة الأرباح من زيادة العوائد ، التخفيض في الاستثمار المطلوب و غير ذلك من الفوائد التي تتجاوز كلفة التطوير و التشغيل للنظام المقترح
	تخفيض التكلفة، زيادة المردودات، تخفيض الاستثمار ، زيادة الأرباح
الجدوى الفنية	هل أن الماديات و البرمجيات القادرة غلى تلبية احتياجات المقترح يمكن شرائها أو تطويرها من قبل المنظمة في الوقت المطلوب
	قدرة و موثوقية و توفر الماديات و البرمجيات
الجدوى العملياتية	و تعني ترتيب و قدرة الادارة و المنتسبين و العملاء و المجهزين و ما الى ذلك على تشغيل و استخدام و دعم النظام المقترح
	القبول من قبل المستخدم النهائي متطلبات العملاء و المجهزين و الحكومة

المصدر : عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص: 161

3. تحليل النظام :

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية في تصميم نظم المعلومات المحاسبية و هي بمثابة حجر الأساس في عملية التصميم ، بحيث تعرف عملية تحليل النظم بأنها "عملية تجزئة النظام إلى أجزائه مع تفحص هذه الأجزاء بيان علاقة كل جزء بالآخر ، للخروج بسلسلة من الخطوات نحو تحقيق نتيجة معينة بأكثر الطرق فعالية كما يصفها البعض بأنها المنهج الرشيد في حل المشكلات[1]".

1.3. أسباب تحليل النظام :

هناك العديد من الأسباب التي تقتضي القيام بعملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي من أهمها[2] :

- تغيرات داخلية : و هي التغيرات التي تحدث داخل المؤسسة ومن هذه التغيرات النمو في حجم المؤسسة بحيث تصبح قدرات النظام الحالي غير كافية للوفاء بالاحتياجات من المعلومات، كما يمكن أن يكون هناك إنتاج او تسويق لمنتج جديد ،أو تطبيق طرق و قواعد محاسبية جديدة أو إعادة تنظيم المؤسسة ككل و عادة ما تتطلب هده التغيرات تعديل النظام الحالي أو تطوير نظام جديد.
- يتميز العصر الحالي بالتطور السريع في أجهزة و برامج الحاسب الالكتروني لذلك قد ترغب المؤسسة بل قد تضطر إلى الاستفادة من هذه التقنية الجديدة إما للاستفادة من منافعها أو لمواجهة المنافسة .
- قصور في النظام الحالي : يؤدي القصور في النظام الحالي الى عدم الوفاء باحتياجات الادارة من المعلومات المحاسبية أو وجود مشكلات في عمل النظام القائم أو أي من نظمه الفرعية ، و تظهر أعراض هذا القصور من شكاوى مستخدمي النظام سواء الداخليين أو الخارجيين.

2.3. فعاليات تحليل النظام:

أولا : تحليل البيئة التنظيمية: و هي الخطوة الأولى في تحليل النظم ، فكيف تستطيع تحسين نظام معلومات إذا كنت لا تعرف إلا القليل عن البيئة التنظيمية التي يمارس النظام عمله فيها ؟ بكل تأكيد لا تستطيع أن تفعل ذلك ، لذلك يتوجب أن تعرف شيء ما عن المنظمة و هيكلها الإداري و أفرادها و نشاطاتها المهنية ، النظم البيئية التي تتعامل معها ، و نظم معلوماتها الحالية[3] ، و يتطلب ذلك دراسة عدة جوانب في المؤسسة و هي :

- دراسة طبيعة المؤسسة و هيكلها الوظيفي و احتياجاته من البيانات : حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع و ملكيته و شكله القانوني ، و يبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه و إدارته [4]، و ذلك من خلال النقاط التالية [5]:
- بيئة النظام : من خلال تجميع بيانات حول المنظمة فيما يتعلق بملكيتها ، شكلها القانوني ، طبيعة النشاط ،و المنتجات و الخدمات التي تقدمها .

---

[1] زياد هاشم السقا، قاسم ابراهيم الحبيطي ،مرجع سابق ،ص:111

[2] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، الإطار الفكري و النظم التطبيقية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2003، ص: 210

[3] عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص : 163

[4] أحمد لعماري ، مرجع سابق ، ص: 64

[5] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن،1998،ص:68

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة : من خلال الخريطة التنظيمية للمؤسسة يتم تحديد الإدارات الرئيسية و الفرعية و المهام الملقاة على عاتقها و الصلاحيات الممنوحة لها .
- الإجراءات المتبعة و البيانات ، و الوثائق و التقارير التي يتم إعدادها و تبادلها أثناء تنفيذ الأعمال .
- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء نظام جديد : و تبدأ هذه الخطوة عادة بسلسلة من المقابلات مع المستخدمين للنظام بهدف جمع المعلومات ، ومن ثم معالجتها باستخدام النماذج التالية [1]:
- نموذج مخططات التدفق: يستخدم لتحليل تدفق المعلومات
- نموذج الوحدة (المجموعة) : يستخدم لتحليل المعلومات
- النموذج التنظيمي للمعالجات: يستخدم لتحليل الإجراءات.

ثانيا :تحليل النظام الحالي :

قبل تصميم نظام جديد ، يجب دراسة النظام الذي سيطور أو يستبدل (إذا كان هناك نظام فعلا) فأنت بحاجة لتحليل كيف يستخدم النظام الماديات و البرمجيات و الموارد البشرية لتحويل البيانات الى منتجات معلومات للمستخدم النهائي ، و يجب عليك أن تحلل كيف تستخدم موارد النظام هذه لتحقيق فعاليات نظام المعلومات و هي الإدخال و المعالجة و الإخراج و التخزين و السيطرة ، ثم و في مرحلة التصميم تستطيع أن تحدد ما هي هذه المصادر و المنتجات و الفعاليات التي يجب أن تكون في النظام الذي تصممه.[2]

حيث ترتكز هذه المرحلة على الخطوات التالية[3] :

دراسة طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية: حيث أن النظام المقترح تصميمه يعتمد بصورة كبيرة على النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية ، و هو يختلف من نشاط إلى آخر ، فالنظام الذي يمكن أن يصمم لنشاط صناعي يختلف عنه لنشاط زراعي أو خدمي ، كما يجب على مصمم النظام تحديد النشاط الرئيسي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية و فصله عن الأنشطة العرضية الأخرى.

الهيكل القانوني للوحدة الاقتصادية : يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية اعتمادا على هيكلها القانوني إلى مشاريع فردية صغيرة ، شركات أشخاص ، شركات أموال ، وقد تكون الشركات عامة أو خاصة أو مختلطة ، و بالتالي فإن عملية التصميم المقترحة سوف تختلف من شكل لآخر نظرا لاختلاف طبيعة العمليات المالية و الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية .

هيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية : تختلف طبيعة البيانات و المعلومات التي يمكن تقديمها من قبل نظام المعلومات المحاسبي اعتمادا على طبيعة العلاقات التنظيمية التي يمكن أن تنشأ في الوحدة الاقتصادية بصورة رأسية حسب المستويات الإدارية المختلفة التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية ، و كذلك بصورة أفقية اعتمادا على التقسيمات الإدارية داخل كل مستوى إداري .

---

[1] عيادي محمد لمين ، مرجع سابق ،ص: 86

[2] عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص: 164

[3] طرابلسي سليم ،مرجع سابق ،ص :131

أهداف النظام : يجب على مصمم النظام التعرف على الأهداف العامة للوحدة الاقتصادية و باعتبارها النظام الكلي لكافة نظم المعلومات التي يمكن أن تنشأ فيها

تحديد المستفيدين من نظام المعلومات المحاسبي : يجب على مصمم نظام المعلومات المحاسبي تحديد نوعية المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي و طبيعة المستفيدين منها ، و تحديد حالات النقص في بعض المعلومات التي يجب توفيرها و أخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التصميم

التأكد من المشكلات الموجودة في النظام القائم : يهدف الوقوف على أسبابها و اقتراح طريقة معالجتها من خلال عملية التصميم الجديدة سواء كانت عملية تصميم للنظام بكامله أو لأحد نظمه الفرعية .

ثالثا : تحليل متطلبات النظام :

هذه واحدة من أصعب خطوات تحليل النظام ، ويتم فيها أولا أن تحدد احتياجاتك المعلوماتية (أو الاحتياجات المعلوماتية للمستخدم النهائي) و هذا يسمى أحيانا "تحليل الاحتياجات أو تحليل متطلبات المستخدم "، و ثانيا يتوجب عليك أن تحاول أن تحدد القدرة التي يجب أن تتوفر في النظام لمعالجة كل فعاليات من فعاليات النظام (الإدخال ، المعالجة ، الإخراج ، التخزين ، السيطرة) ، و أخيرا لابد أن تحاول وضع متطلبات منطقية للنظام و هذه هي متطلبات المستخدم النهائي و لا ترتبط بالمصادر المادية التي يستخدمها المستخدم النهائي حاليا أو مستقبلا و التي تشتمل على المكونات المادية و البرمجيات و الأفراد ، إن صعوبة خطوة تحليل المتطلبات عي أحد أهم الأسباب التي تدعو محللي النظم الى وضع طرق مختلفة لتحليل النظام .[1]

و في الأخير يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي :

شكل رقم (22): فعاليات تحليل النظام

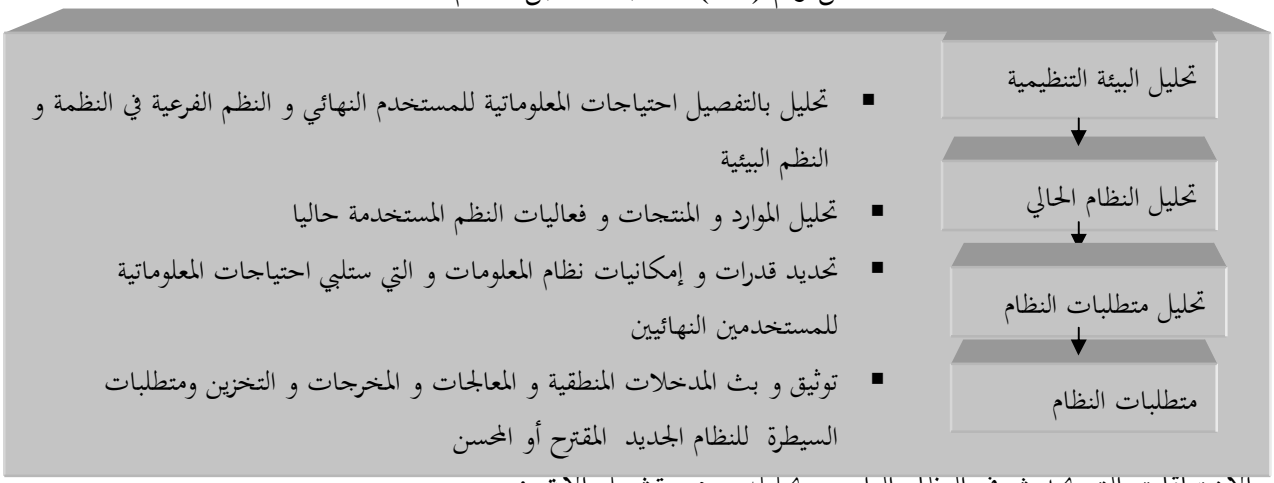

الاختناقات التي تحدث في النظام الواجب تحليله و هي تشمل الاتي :

أ. الملاحظات : حيث يقوم محلل النظام بالاطلاع على كافة العمليات المتعلقة بالنظام الذي يقوم بتحليله و تحديد المشكلات من خلال ملاحظاته المباشرة ، و هو يعتمد في ذلك على خبرته و قدرته في ضوء ما يجب أن يكون عليه عمل النظام و يمكن لمحلل النظام أن يعتمد في استنتاجه من خلال الملاحظات عن طريق

[1] عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص: 164
[2] طرابلسي سليم، مرجع سابق ، ص: 124

الاطلاع على دليل عمل النظام و المستندات و الدفاتر و السجلات الخاصة بالنظام إضافة إلى الاطلاع على التقارير أو الشكاوي التي سجلت على عمل النظام من قبل الإدارات و الأقسام المرتبطة بعمل النظام أو من قبل الزبائن و الموردين و الجهات الأخرى التي لها علاقة بنتائج عمل النظام ، ويلاحظ في كثير من الأحيان أن هناك عددا كبيرا من العمليات المتعلقة بالنظام و التي يصعب على محلل النظام القيام بدراستها و الاطلاع عليها ميدانيا و تثبيت الملاحظات الخاصة بكل منها ، و لذلك قد يلجأ محلل النظام الى استخدام أسلوب متعارف عليه هو أسلوب العينات الإحصائية للوصول الى نتائج مدعمة لحل المشكلات .

ب. استخدام خرائط التدفق :

خرائط التدفق هي رسم تصويري باستخدام مجموعة من الرموز المتعارف عليها يوضح بيانيا تدفق البيانات و المعلومات و تتابع العماليات و الأنشطة داخل نظام المعلومات ، تستخدم خرائط التدفق في تصوير النظام و مكوناته و علاقاته مع النظم الأخرى من خلال الرسوم التخطيطية التي يبرز الإجراءات المتبعة في ذلك فهي تمكن من فهم وتحليل و تقييم النظام الذي تتم دراسته ، و هناك العديد من أنواع خرائط التدفق التي يعتمد عليها المحلل منها :

- **خرائط تدفق النظم** : تركز خريطة تدفق نظام معلومات معين على التصوير البياني المنطقي لكيفية العمل و تتابع الأنشطة داخل النظام بما في ذلك المدخلات و المخرجات و خطوات التشغيل و طرق ووسائل تخزين البيانات و المعلومات و إجراءات الرقابة المطبقة في نظام المعلومات ، و تعتبر هذه الخرائط من أكثر الأدوات استعمالا للأسباب التالية :
  - يكون الرسم التصويري البياني باستخدام رموز نمطية أكثر فعالية و اسهل و أفضل طريقة لتوصيل رسالة معينة من الوصف الشفهي أو الكتابي
  - تركز خرائط تدفق نظم المعلومات المحاسبي على الأجزاء الرئيسية التي تهم مستخدم الخريطة و تتضمن العناصر الأساسية لتشغيل العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبي
  - توضح خريطة تدفق النظم الأفراد أو الأقسام أو الإدارات التي تقوم بتنفيذ الأنشطة داخل نظام المعلومات ، و مدخلات و مخرجات كل نشاط و الاتجاه النهائي لمخرجات النظام
- **خرائط تدفق المستندات:** بعد الانتهاء من إعداد خريطة تدفق نظام معلومات معين يتم اشتقاق خريطة تدفق المستندات من خريطة تدفق النظام ، و تركز هذه الخريطة على المستندات المتدفقة داخل النظام بغرض تتبع كل مستند مستخدم في هذا النظام ، و تحدد نقاط نشأة المستند و مسارات توزيعه خلال الأقسام المختلفة داخل النظام حتى يصل المستند إلى مقره الأخير ، و تتميز هذه الخريطة بالسهولة في الفهم لأنها لا تتضمن الكثير من التفاصيل و تستخدم لإعطاء فكرة عامة عن شبكة

الاتصالات داخل النظام لأن المستندات تستخدم كوسيلة اتصال و بالتالي يتم استخدام خريطة تدفق المستندات كعنصر أساسي من عناصر توثيق المعلومات .

- **خرائط تدفق البرامج** : يتم إعداد خرائط تدفق البرامج لشرح خطوات التشغيل التفصيلية للعمليات في نظام المعلومات المحاسبي ، و تظهر أهمية الخرائط عند التشغيل باستخدام الالكترونية حيث تستخدم في شرح التدفق المنطقي لبرامج الحاسب و تكون تفصيلية إلى أقصى درجة و تظهر التعليمات المطلوب من الحاسب تنفيذها خطوة بخطوة بحيث تبين تنفيذ الخطوات المطلوبة في البرنامج ، يتم استخدام هذه الخرائط أثناء عمليات اختيار و توثيق و صيانة برنامج الحاسوب

4. تصميم نظام المعلومات المحاسبي :

يصف تصميم النظام ما الذي يتوجب على النظام فعله لتلبية الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين ، و يحدد "تصميم النظام" كيفية قيام النظام بتحقيق تلك الأهداف ، و يتكون تصميم النظام من جانبين "التصميم النظري "و يسمى أحيانا التصميم العام ، "التصميم المادي "، و يطلق عليه تسمية التصميم التفصيلي للنظام و ينتج عن التصميمين "خصائص النظام " التي تلبي متطلبات النظام التي تم وضعها في مرحلة تحليل النظام[1]

1.4. أدوات التصميم [2]:

تستخدم هذه الأدوات لصياغة و تحديد مواصفات النظام الجديد اللازمة لتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها خلال مرحلة التحليل ، يتضمن توصيف المدخلات و المخرجات و عمليات المعالجة في النظام و كذا عمليات الرقابة ، كما تتضمن هذه الأدوات تصميم أشكال الشاشات و التقارير و النماذج المستخدمة في النظام الجديد ، لإضافة للمخططات .

1.1.4. المخططات الهيكلية :

تسمح هذه المخططات بتطوير نظم المعلومات بفعالية و كذا صيانتها بسهولة ، و تقوم المخططات الهيكلية على استخدام منهجية تقسيم النظام الى مهام صغيرة تؤدي عادة وظيفة واحدة فقط تسمى هذه المهام بالوحدات الوظيفية و ترتبط مع بعضها البعض من خلال مدخلات و مخرجات محددة و موصوفة بدقة ، يتم إعداد هذه المخططات الهيكلية من خلال تحويل مخططات تدفق البيانات التي تمت صياغتها خلال مرحلة التحليل الى مخططات ذات طبيعة هرمية ، إذن فالمخططات الهيكلية عبارة عن أداة بيانية تستخدم لتمثيل هرمية الوحدات الوظيفية المكونة للنظام و العلاقات المتبادلة بينها .

2.1.4. تصميم النماذج و التقارير:

[1] عماد الصباغ ،مرجع سابق ، ص: 165
[2] الوافي الطيب ، مرجع سابق ، ص ص :114-115

يتعامل المستخدم مع نظام المعلومات المحاسبية من خلال النماذج و التقارير ، فمن خلال هذه النماذج يتم إدخال البيانات للحاسوب ، ومن خلال التقارير يحصل المستخدم على المعلومات اللازمة له ، و يطلق على هذه النماذج و التقارير مصطلح "واجهة النظام " حيث يتم من خلالها التعامل بين المستخدم و نظام المعلومات ، يقصد بالنماذج جميع أشكال الوثائق التي تستخدم لإدخال البيانات أو لإخراجها من الحاسوب ، و يتوقف نجاح النظام و قبوله من المستخدمين على مدى فهمهم لطريقة التعامل معه من خلال واجهات الاستخدام ، و يحتاج المدراء كغيرهم من مستخدمي نظم المعلومات المحوسبة لواجهات استخدام سهلة الفهم يمكن التعامل معها بسهولة ، إضافة لتوفر الإمكانيات المساعدة التي تيسر لهم الحصول على الإرشادات و التوجيهات عند مواجهتهم بعض الصعوبات عند تعاملهم مع النظام .

2.4. مناهج تصميم نظم المعلومات المحاسبية :

إن منهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي هو أسلوب علمي يعتمد على قواعد و إجراءات معينة في تنظيم العلاقة بين عناصر و أجزاء النظام بهدف المساعدة في تقديم المعلومات الخاصة بحل المشكلات في الوحدة الاقتصادية ، و قد تعددت المناهج المتبعة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي على مستوى الوحدة الاقتصادية اعتمادا على عدة عوامل أهمها :

1. حجم الوحدة الاقتصادية من حيث العمليات الاقتصادية التي تحدث فيها يوميا ، و ما ينتج عنها من زيادة كمية البيانات التي ينبغي تشغيلها كمعلومات في صورة تقارير و قوائم مالية بالكمية المناسبة و في الوقت المناسب .
2. طبيعة العلاقات التنظيمية السائدة في الوحدة الاقتصادية، من حيث تعدد و تنوع الوظائف و المستويات الإدارية و علاقاتها الأفقية و الراسية وع بعضها البعض .
3. إمكانيات الوحدة الاقتصادية المادية و البشرية من حيث تطبيق أي من المناهج
4. شكل نظام المعلومات المحاسبي المرغوب تصميمه

1.2.4. العناصر المكونة لمنهجية بناء النظم :

يمكن توضيح العناصر المكونة لمنهجية بناء النظم من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (23):مخطط بياني لمنهجية بناء النظم

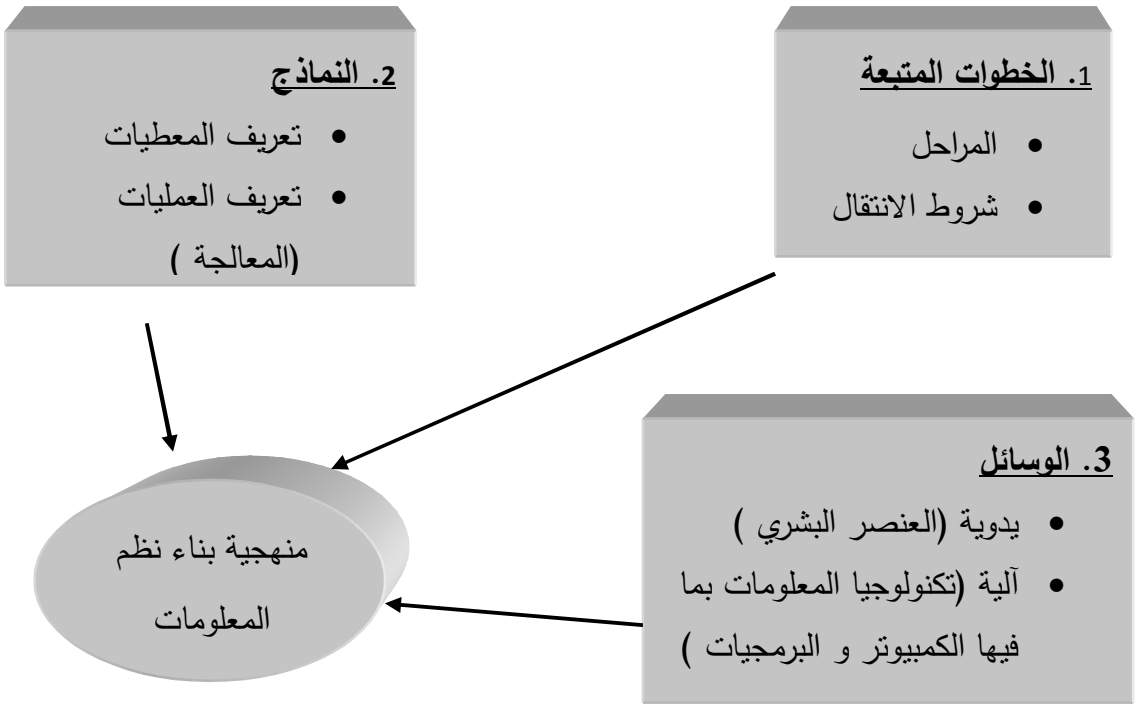

المصدر : معوج عبد الحكيم ، مناهج بناء نظم المعلومات الإدارية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2003، ص: 140.

من خلال الشكل نوضح مايلي :

1. تقديم مجموعة من الخطوات المتتالية ،كل خطوة تمثل مجموعة من العمليات قصد إيجاد نتيجة : ماينبغي عمله ؟ و كيف يجب ترتيبه ؟

2. تحديد النماذج التي تسمح بتعريف نظام المعلومات : وفي أغلب الحالات نميز :

- نموذج المعطيات
- نموذج المعالجة
- النموذج التنظيمي

و تعتبر هذه النماذج الهيكل الأساسي لبناء نظام المعلومات

3. استعمال الوسائل اليدوية (كل الوثائق و المستندات ...الخ ، الوسائل الآلية و وسائل تكنولوجيا المعلومات منها الحاسب و البرمجيات ...الخ)[1].

2.2.4. تصنيف مناهج تصميم النظم :

[1] معوج عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص: 141

هناك من صنف مناهج تصميم النظم إلى منهاج تقليدية و مناهج حديثة و هي كالتالي :

أولا . المناهج التقليدية [1]:

1. منهج وظائف الوحدة الاقتصادية :

يعتمد على أساس تصميم معلومات لكل وظيفة من الوظائف التي تمارس في الوحدة الاقتصادية ، ويتم تجهيز المعلومات لكل نظام معلومات خاص بوظيفة معينة بمعزل عن نظم المعلومات الأخرى الخاصة بوظائف اخرى ، وتعتبر النظم المصممة بمثابة نظم معلومات رسمية تعمل وفق برامج و إجراءات معينة و بصورة مستمرة ، وعليه يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي كنظام رسمي في الوحدة الاقتصادية يقوم بانتاج كل من : قوائم الدخل ، المركز المالي ...الخ .

و يلاحظ عند إتباع هذا المنهج أنه يؤدي إلى حدوث ازدواج في تقديم المعلومات حسب الوظائف المتعددة نتيجة انعدام الترابط و التنسيق و عمليات التبادل بين النظم الفرعية مع بعضها البعض ، و هو ما يعني أن نظم المعلومات التي تصمم وفق هذا المنهج هي نظم غير متكاملة .

2. منهج المستويات الإدارية :

يعتمد هذا المنهج على تحديد المعلوماتالمطلوبة من قبل المديرين أولا ، حيث يتم سؤال المديرين في كافة المستويات الادارية عن المعلومات التي يحتاجونها و عليه يتم تجزئة الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية من أعلى الى أسفل حسب المستويات الادارية الموجودة في ضوء تحديد احتياجات الادارة من المعلومات يتم تحديد النظم الفرعية للنظام المراد تصميمه.

يؤخذ على هذا المنهج احتمال التركيز على احتياجات الأدارة العليا دون غيرها ، و بالتالي تصمم النظم الفرعية حسب تلك الاحتياجات فقط دون مراعاة احتياجات المستويات الأخرى بنفس الدرجة نظرا لقوة سلطة الادارة العليا ، و احتمال تعلق درجة الرضا عن النظم المصممة بدرجة رضاها و موافقتها .

3. منهج تجميع البيانات :

يعتمد هذا المنهج على جمع أكبر قدر من البيانات كخطوة أولى في تصميم نظام المعلومات ، و على أساس هذا التجميع يتم تصميم النظم الفرعية أيضا ، و قد يستمر العمل بعملية التجميع بالتدرج حتى بعد تصميم النظام و تكوين ما يطلق عليه "بنك البيانات "

[1] طرابلسي سليم ، مرجع سابق ، ص:127

و تقوم فكرة بنوك البيانات على أن كل نظام فرعي يتم تصميمه في الوحدة الاقتصادية يستخدم قسما كبير ا من البيانات المشتركة بين جميع النظم الأخرى ، حيث تستخدم معظم البيانات بصورة مشتركة من قبل جميع النظم الفرعية للمعلومات ، و من هنا تبرز ميزة بنوك البيانات و هي ضمان تكامل الأقسام و الوظائف الأخرى المختلفة في الوحدة و تفادي حدوث الازدواج التي يمكن أن تحدث بدون ذلك ، إلا أن هناك عدد من المشكلات الاساسية التي تواجه استخدام هذا المنهج تتعلق بغمكانية التنسيق بين الأقسام و الادارات المختلفة و حاجة كل منها الى درجة معينة من التفصيل اللازمة لعناصر البيانات التي يتم تجميعها .

ثانيا. المنهج الحديث في تصميم النظم:

1. المنهج الحديث "منهج النظم ": يعتبر هذا المنهج من المناهج الحديثة التي يمكن استخدامها في تصميم نظم المعلومات حيث أنه يعتمد على النظرة الكلية و المتكاملة للوحدة الاقتصادية بشكل عام من خلال النظم الفرعية التي تتواجد فيها بهدف تحقيق الأهداف العامة .

1.1. متطلبات استخدام منهج النظم [1]:

1. تحديد الهدف العام للنظام ، ومن ثم تجزئته الى أهداف يقع تحقيقها على عاتق النظم الفرعية المراد تصميمها

2. تحديد العلاقات التي يمكن أن تنشا بين النظم الفرعية لإمكانية أخذها بنظر بعين الاعتبار عند القيام بتصميم تلك النظم في سبيل تحقيق عمليات التكامل و الترابط و التنسيق بين بعضها البعض .

2.1. طرق تصميم النظام وفق منهج النظم : نميز طريقتين هما[2] :

1.2.1. الطريقة التكاملية للتصميم :

تقوم هذه الطريقة على دراسة كافة احتياجات المستويات الادارية من البيانات و توحيدها في قادة واحدة للبيانات ، حيث يتم تشغيل البيانات المرتبطة بمختلف الأحداث الاقتصادية مرة واحدة و بصورة مركزية بمجرد وقوعها ، ثم العمل على تخزينها لحين الاحتياج إليها من قبل مستخدميها ، و بذلك فإن السمة المميزة لهذه الطريقة تتمثل في مركزية تشغيل البيانات ووجود قاعدة واحدة لها بما يجنب الازدواجية و التضارب الذي قد ينشا عن غياب هذا تكامل ، و يطلق على هذه الطريقة بطرقة قاعدة البيانات و التي تعد بمثابة المستودع العام لجميع البيانات ذات القيمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات و التي يتم تنظيمها بما

[1] زياد هاشم السقا، قاسم ابراهيم الحبيطي ،مرجع سابق ،ص:135
[2] طرابلسي سليم ، مرجع سابق ، ص: 129

يكفل توفير احتياجاتهم من البيانات وقت الحاجة اليها بيسر و سهولة ، و يتحقق ذلك من خلال نظام قاعدة البيانات الذي يعد جزءا رئيسيا من النظام التكاملي و يعمل على التوفيق بين الكيفية التي يتم بها تخزين و استعادة البيانات و تلك التي يستهدفها المستخدمون ليتمكنوا من الاستناد غليها في مباشرتهم لمهامهم كذلك ، يعد هذا النظام مسئولا عن تنظيم البيانات في قاعدة البيانات و تحديثها و تشغيلها و استعادتها عند الحاجة إليها .

2.2.1. الطريقة الترابطية للتصميم :

يبدأ التصميم في ظل الأهداف العامة للمؤسسة و ينتهي بالعمل على ربط مخرجات كافة الأنظمة الفرعية باحتياجات مختلف القرارات التي تتخذها المستويات الادارية و التي تكفل تحقيق الأهداف .

و يتمثل الهدف من هذه الطريقة في ضمان الاستقلال النسبي للأنظمة الفرعية في إدخال بياناتها و تشغيلها و تحديثها مع الاحتفاظ بنوع من الترابط فيما بينها و لهذا فإنه يتم تصميم كل من الأنظمة الفرعية وفقا لهذه الطريقة بصورة منفردة نظرا لصعوبة تصميم النظام الشامل كوحدة واحدة ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تفاعل كل من الأنظمة الفرعية مع غيرها من الأنظمة ، وهذا يعني أنه وفقا لهذه الطريقة يقوم كل نظام فرعي في الانظمة المحاسبية بالتشغيل أو التجهيز الذاتي للمعلومات الخاصة به ، مع التفاعل مغيره من الأنظمة الفرعية من خلال شبكة الاتصال ليستكم احتياجاته من المعلومات لتكون له القدرة على تلبية احتياجات كافة مستويات المستخدمين من المعلومات .

3.4.. فعاليات تصميم النظام[1] :

أولا : تصميم الواجهة العلائقية للمستفيد و البيانات و العمليات

يتركز هذا التصميم وفق ثلاثة منتجات يجب أن تنتج عن مرحلة التصميم ، و في هذا الإطار يتكون تصميم النظام من ثلاثة فعاليات :

- الواجهة العلائيقية للمستفيد
- البيانات
- تصميم العمليات

أ. تصميم الواجهة العلائقية للمستفيد :

تتركز فعالية تصميم الواجهة العلائقية للمستفيد على تصميم التفاعل بين المستفيد النهائي و منظومة الحاسوب ، و تركز على طرق الأدخال و الاخراج و تحويل البيانات و المعلومات من الصيغة التي يقرأها الانسان الى

[1] عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص ص : 166-169

الصيغة التي تقرأها الماكنة (الحاسوب)، لذلك فإن الواجهة العلائقية للمستفيد تصمم الخصائص التفصيلية للمنتجات المعلوماتية مثل شاشة العرض و المحادثة بين المستفيد و الحاسوب ، الاستجابة الصوتية ، الاستمارات ، الوثائق ، التقارير ...الخ

ب. تصميم البيانات :

تتركز فعالية تصميم البيانات على تصميم البناء المنطقي (الهيكلية المنطقية) لقاعدة البيانات و الملفات لكي تستخدم من قبل نظام المعلومات المقترح ، و ينتج عن تصميم البيانات شرح مفصل للآتي :

* الكينونات : وتشمل الأفراد ، الأماكن ، الأشياء ، الأحداث التي يحتاجها نظام المعلومات المقترح أن يدبم عنها المعلومات
* العلاقات التي تمتلكها هذه الكينونات فيما بينها
* عناصر البيانات المحددة (قواعد ،بيانات ،ملفات ، قيود ...الخ) التي هناك حاجة لإدامتها لكل كينونة
* قواعد التكامل التي تتحكم في كيفية تحديد كل عنصر بيانات و يستخدم في نظام المعلومات

ج. تصميم العمليات :

تركز فعاليات تصميم العمليات على تصميم مصادر البرمجيات التي تحتاجها المعالجة و الاجراءات في نظام المعلومات المقترح ، و تتركز على وضع مواصفات تفصيلية للبرامج التي نحتاج لشرائها كحزم برمجية أو تطور من خلال برمجة محلية ، وعلى ذلك فإن نتاج تصميم العمليات هو مواصفات تصميم البيانات غظافة الى متطلبات السيطرة و الأداء لنظام المعلومات المقترح .

ثانيا : التصميم المنطقي (العام) للنظام :

و يتضمن وضع مواصفات عامة لكيفية قيام فعاليات نظام المعلومات الأساسية (إدخال، غخراج و معالجة و تخزين و سيطرة) بتلبية احتياجات المستفيدين ، و في مرحلة دراسة النظام فإن مفهوم التصميم المنطقي قد تم وضعه من خلال دراسة الجدوى ، و لكنها لم تكن أكثر من أفكار عامة عن المكونات الأساسية لنظام المعلومات المقترح ، و في العادة يتم إقتراح عدد من التصميمات المنطقية قبل اختيار أحدها .

ثالثا: التصميم المادي (التفصيلي) للنظام :

و هذا التصميم يتضمن المفصل لطرق الواجهة العلائيقية للمستفيد و إجراءات المنتجات و قواعد البيانات (و بالأخص هيكلتها) و المعالجة و السيطرة و توضع مواصفات المكونات المادية و البرمجيات و الأفراد للنظام

الجديد و يستفيد مصممو النظم من معرفتهم بعمليات المنظمة و معالجة البيانات و المكونات المادية و البرمجيات لتحديد التصميم المادي (التفصيلي) لنظام المعلومات ، وهذه في الحقيقة يجب أن تكون كإستجابة لمواصفات المدخلات و العمليات و المخرجات و التخزين و السيطرة التي تم وضعها في مرحلة التصميم المنطقي ، و لابد للتصميم أن يحدد نوعية المكونات المادية (الحاسوبات و الأوساط و معدات الاتصال) و البرمجيات (البرامج و الاجراءات) و الأفراد (المستفيدين النهائيين و المتخصصين)

الذين سنحتاجهم ، و لابد للتصميم أن يبين كيف تقوم هذه الموارد مجتمعة بتحويل مصادر البيانات (المخزنة في ملفات و قواعد البيانات التي صممت) الى منتجات معلومات (عرض ، و استجابات، تقارير، ووثائق) ، و المنتوج النهائي لمرحلة تصميم النظام هي هذه المواصفات التي تسمى "مواصفات النظام"

رابعا –معايير تصميم النظام :

هناك العديد من معايير التصميم المتوفرة لنظم المعلومات الحاسوبية ، ومن هذه المعايير "معمارية تطبيقات النظم System's Applications Architecture (SAA) التي وضعتها شركة IBM ومن هذه المعايير أيضا "معمارية تكامل التطبيقات " التي وضعتها شركة ديجيتال ...الخ، و يعتبر SAA مثالا جيدا لمعايير التصميم الموضوعة لنظم المعلومات الحاسوبية و يحتوي على ثلاثة مجموعات رئيسية للمعايير التي تسمح باشيوع و العمومية بين برامج التطبيقات ، و الهدف الأساسي هو تزويد المستفيد النهائي ببرمجية تطبيقات بواجهة علائقية شائعة ووظائف تعمل بشكل مستمر الى الحاسوبات الكبيرة و الصغيرة و المايكروية

خامسا : تنفيذ النظام :

تتضمن هذه المرحلة تطبيق المواصفات التي تم اختبارها في مرحلة التصميم وفق المراحل التالية [1]:

1. اختيار الموقع و إعداده: و ذلك بتوفير الشروط اللازمة لتشغيل الأجهزة (تهوية ، ثبات التوصيلات ...الخ) و اعتبارات الامان (الحماية من الحرائق ، مخاطر الطاقة)

2. تركيب التجهيزات و اختبارها : و ذلك للتاكد من صلاحية الأجهزة و سلامتها من الناحية الفنية و التشغيلية و من الناحية البرمجية أي امكانية تشغيلها بالبرمجيات المصاحبة لها و المتفق عليها .

3. كتابة البرامج التطبيقية و اختبارها : وذلك باتباع الخطوات التالية :

- تحديد لغة البرمجة التي يجب استخدامها و التي تناسب النظام الذي تم تصميمه
- تحديد اسلوب البرمجة الذي يجب اتباعه في البرامج (تقليدي ،هرمي ،نموذجي)
- تحديد مواصفات البرامج بتحديد مخرجاته و مدخلاته و طرق الحل المختلفة و تقييمها و اختيار أمثلها.

[1] عيادي محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص: 91

- إعداد مخطط تدفق البيانات و خوارزميات الحل
- كتابة البرنامج بالغة التي تم تحديدها
- توثيق البرنامج

4. تدريب الكوادر : يتم ذلك بإعداد برامج تدريبية تحدد المستويات المختلفة و البرامج المناسبة لكل منها ، و يمكن تصنيف المتدربين الى :

أ. العاملون في نظام المعلومات المحاسبي : يتم تدريب الافراد المسؤولين مباشرة عن تشغيل النظام الجديد كمدخلي البيانات و المبرمجون بشكل مفصل و معمق ، يتم تدريب المشرفين المباشرين على كيفية تشغيل النظام و متابعة العمل و تقيمه

ب. العاملون في أقسام النظم الأخرى : يجب ان تشمل عملية تدريب الافراد الذين لهم علاقة مع النظام الجديد أي العاملين في الدوائر و الأقسام التي لها علاقة مع النظام الجديد (مثل قسم المبيعات ، و المشتريات ...الخ) و يتم تدريبهم على اسلوب العمل و الاجراءات الجديدة و العلاقات الإجرائية الجديدة التي قد تنشأ بين أقسامهم و النظام الجديد و كيفية التعامل مع النماذج التي ستنقل المعلومات من و الى هذا النظام ، و كذلك الادارة العليا لاعتمادها على المعلومات التي ينتجها هذا النظام في اتخاذ القرارات من و الى هذا النظام و كذلك الغدارة العليا لاعتمادها على المعلومات التي ينتجها هذا النظام في اتخاذ القرارات و يتم تدريبهم على كيفية الحصول على المعلومات من خلال النظام .

5. تحويل الملفات : ويتعلق الأمر بتحويل الملفات الرئيسية من صورتها الحالية في النظام اليدوي أو الآلي الى صورتها الجديدة التي تناسب النظام الآلي الجديد و ذلك مع احترام النقاط التالية :

- ✓ تكامل الملفات أي النقل الدقيق و الكامل للبيانات و المعلومات الموجودة في سجلات الملفات الحالية و التي ستسنخدم في النظام الجديد.
- ✓ ضمان امن و سلامة الملفات و حمايتها من خطر التسرب أو الافشاء أو التلف بسبب سوء الاستعمال أو عدم صلاحية معدات الأمان و حمايتها من الحرائق و السرقة .

و يتطلب ذلك وضع اجراءات الأمن اللازمة و الحد من تداول الملفات بين عدد كبير من الافراد ، كما تتخلل هذه المرحلة العديد من الصعوبات كعدم التطابق بين المراجع ، صعوبة التنفيذ و الاسترجاع الآلي للبيانات و الحجم الهائل للبيانات ، وهو ما يتطلب دراسة كمية و نوعية البيانات ، و مجال استرجاعها .

المطلب الثاني : التكنولوجيا الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات :

تعرف على أنها "جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل و نقل و تخزين المعلومات في شكل إلكتروني ، و هي تشمل الحسابات الآلية ووسائل الاتصال و شبكات الربط و أجهزة الفاكس و غيرها من المعتدات [1]" .

– وتعر ف أيضا "هي مختلف أنواع الاكتشافات و المستجدات من حيث جمعها و تحليلها و تخزينها و استرجاعها في وقت سريع و مناسب ، و هذا بالطرق المناسبة و المتاحة و واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستثمرها الانسان و خاصة مدراء الشركات و المؤسسات لكي يواجهوا التغييرات و التطورات المحيطة بهم ، و يتعايشوا معها ، بل و استثمارها في تحسين الأداء ، و تقييم أفضل المنتجات و الخدمات"[2].

2. خصائص تكنولوجيا المعلومات :

لتكنولوجيا المعلومات مجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي[3] :

- المرونة : تعددت إستعمالات تكنولوجيا المعلومات في مجالات متنوعة و لأغراض مختلفة ، فيستخدم الحاسوب مثلا في الحياة اليومية و العملية ، فهو أداة لكتابة النصوص و معالجتها و كذلك يقوم بالعمليات المعقدة و مختلف الاتصالات ، كما يمكننا غستخدام تكنولوجيا الحاسوب و الانترنت في التعليم عن بعد ، هذا ما يكسب تكنولوجيا المعلومات مرونة عالية مقارنة مع آلة محدودة الاستعمال
- تخفيض الوقت : حيث أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات سمح بإختصار الوقت و المكان ، فالأنترنت مثلا تسمح لكل شخص بالحصول على ما يلزمه من معلومات و معطيات في وقت قصير جدا و دون عناء ، حتى و لو كان في منزله ، إضافة الى ذلك فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تذليل

[1] معالي فهمي حيدر ،نظم المعلومات –مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002، ص: 201
[2] شعباني مجيد ، مرجع سابق ، ص: 58
[3] غزازي عمر ، دراسة و تحليل أثر فعالية نظم المعلومات في كفاءة عملية اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2007، ص ص:108-109

المتاعب في إنجاز المهام ، حيث أصبح بالامكان معالجة البيانات و المعطيات في الثانية الواحدة و بالدقة المتناهية و التي لم يكن يتصورها العقل البشري من قبل .

- رفع مستوى الانتاجية : حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع مستوى الانتاجية في حالة إستخدامها بالشكل الجيد و الفعال ، و قد أثبتت العديد من التجارب الميدانية تأثير إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على آداء العمال و أدت الى غكتساب ميزة تنافسية في المنشآت الصناعية .
- النمنمة : يقصد بالنمنمة الأسرع و الاصغر و الاقل تكلفة ، و هي من أهم مميزات تكنولوجيا المعلومات ، فهي تتميز بالتحسن الدائم في سرعتها و سعة ذاكرتها مع إنخفاض في أسعارها ، مما يجعلها موضوع طلب دائم و كبير في شتى المجالات .
- النمو المتسارع : حيث كلما تغير و تطور نظام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، أدى ذلك الى التغير السريع في قطاعات الأعمال المختلفة و ذلك لنتمكن من التكيف مع هذا التغيير المستمر و المتسارع لتكنولوجيا المعلومات .

3. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على مستوى المؤسسة [1]:

❖ الذكاء الاصطناعي : يتكون من مجموعة من الأعمال المترابطة بهدف الاستغلال الأمثل لكل المعلومات ، كما يعتبر الذكاء الاصطناعي علم و تكنولوجيا تهدف الى تطوير حواسيب بإستطاعتها التفكير و التسيير و التحرك ، حيث أن التحدي الذي يواجه حقل الذكاء الاصطناعي هو تطوير وظائف الحاسوب ، لترتبط غعتياديا بالذكاء الانساني كالسببية و الاستدلال و حل المشاكل و غيرها .

❖ التصميم المساعد من طرف الحاسوب : يتمثل في البرنامج المعلوماتي الذي يسمح بإنجاز نموذج أو مجسم صغير و بأقل التكاليف و في وقت ممكن ، ليعرضها على الشاشة بثلاثة أبعاد ، الأمر الذي أدى لظهور مصطلح إقتصاديات التصميمات و التي أصبحت تستعمل في التخطيط للعمليات الانتاجية بهدف تخفيض حجم التكاليف التشغيلية

❖ تسيير الانتاج المساعد من طرف الحاسوب : يستعمل هذا النظام الآلي من أجل برمجة مخطط العمل في الورشات ، و تسيير عملية تموين الانتاج بالمواد اللازمة وفي هذا الصدد إستطاعت المؤسسات اليابانية المطبقة لهذا النظام الوصول الى تحقيق إستراتيجية "خمسة أصفار " (صفر الانتظار ، صفر الخطأ، صفر تعطل ، صفر مخزون، صفر ورق).

[1] نفس المرجع أعلاه، ص ص:110-111

- ❖ الآلات الموجهة رقميا : هي عبارة عن أجهزة حلت محل العامل في الانتاج ، حيث يمكن توجيه الآلات إلكترونيا من خلال أسلاك لأداء مهامها ، و قد كان يتم التوجيه مركزيا الى أن تم تطوير المعالج الصغير و بذلك أصبح بالامكان برمجة أوامر كل آلة على حدى .
- ❖ تسيير الصيانة المساعدة من طرف الحاسوب : حيث يعتبر نشاط الصيانة من أهم نشاطات العملية الانتاجية كونها تسمح بإستمرارية الانتاج ومن خلال تطبيق برنامج الصيانة بمساعدة الحاسوب يمكن تشخيص اعطاب و تعطلات الآلات في الوقت المناسب و بأقل التكاليف .

لإضافة الى ما سبق ، نشير أنه بإعتماد أساليب التجارة الإلكترونية من خلال ما يسمى ربط الشركاء التجاريين أو التبادل الالكتروني للبيانات و الوثائق ، سمح بإنسياب البيانات و المعلومات التجارية دون تدخل بشري ، و هذا بأقل تكلفة و أعلى كفاءة مثل : الاعلانات التجارية و الخدمية و الوظيفية و عقد الصفقات و تسديد الالتزامات المالية و غيرها ، كما أن معظم المستخدمين لهذا النظام يعتقدون أن الفائدة الحقيقية لنظم تكنولوجيا المعلومات لا تمكن فقط في إ دخال الأوتوماتيكية على تحويل البيانات آليا بين التنظيمات، و لكن الدمج بين نظم تبادل البيانات إلكترونيا في مختلف المجالات مثل : عمليات الشراء ، وذلك بإستعمال نظم الدفع الالكترونية، الذي يؤدي الى القضاء على إزدواجية إدخال البيانات و أيضا القضاء على الأخطاء الناتجة عن الإدخال المزدوج للبيانات لأكثر من طرف .

4.إنعكاسات استخدام الإعلام الآلي على مقومات النظام المعلومات المحاسبي [1]:

الوثائق و المستندات: و تشمل المستندات التي تحتوي بيانات عن العمليات المالية بين المنشأة و الاطراف الخارجية ، بحيث يتم تصميم الوثائق و المستندات في ظل النظام اليدوي بشكل معين و تستخدم هذه المستندات كمصدر للقيد في الدفاتر و السجلات ، أما في النظام الآلي فإن الأمر يتطلب تعديلا في الشكل أو طبيعة المستند أو استخدام مستندات و سيطة تحوي على البيانات المدونة في المستندات الاصلية و مترجمة بطريقة يتعامل معها الحاسوب لأجل تغذيته بهذه البيانات و التي تعد مدخلات النظام

الدفاتر و السجلات : و تشمل دفاتر اليومية و دفاتر الأستاذ (الدفتر الكبير) حيث يتم تسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق ، و في النظام اليدوي ، و تتكون المجموعة الدفترية من دفاتر اليومية و دفتر الأستاذ و هي تأخذ شكل دفاتر و سجلات يتم بها اثبات القيود و تبويب الحسابات ، كما يمكن من يطلع عليها أن يقرأ ما فيها من بيانات و أرقام ، أما في ظل استخدام الحاسوب فإن الدفاتر و السجلات أخذت شكل أقراص و اسطوانات ممغنطة و لا يتمكن القارئ من الاطلاع على البيانات المسجلة عليها بصورة مباشرة كما هو الحال في النظام اليدوي ، حيث يتم اعداد القيد و إثباته في دفتر اليومية و ترحيله الى

[1] عيادي محمد لمين ، مرجع سابق ، ص ص: 96-97

دفتر الاستاذ و حساب الأرصدة داخل الكمبيوتر ، مما يؤدي الى صعوبة تتبع مسار العملية المحاسبية و بالتالي حدوث أخطاء أو التزوير

دليل الحسابات : و يمثل أسماء و أرقام الحسابات مصنفة في شكل مجموعات تمثل الاصول و الخصوم و الايرادات و المصروفات و النتائج ، إن وجود دليل الحسابات في الانظمة التي تستخدم الحاسوب يعتبر أمرا ضروريا و ذلك لأن الحاسوب لا يتمكن من توجيه بيان معين الى حساب معين إلا إذا كان هناك رموز بأرقام و اسماء الحسابات الاجمالية و الفرعية .

التقارير و القوائم المالية : إن استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات قد أدى الى التاثير على التقارير و القوائم المالية من حيث نوعية التقارير و القوائم من جهة و من حيث وسيلة عرضها من جهة أخرى ، فمن حيث نوعية التقارير و القوائم نجد أن استخدام الحاسوب قد أدى الى السرعة و الدقة في إعداد التقارير و القوائم ، إذ أصبح بالامكان معالجة كميات هائلة من البيانات في زمن قياسي ، ومن ناحية أخرى أصبح عرض النتائج يتم على شاشة العرض مما يمكن تدقيقها و تصحيح الأخطاء إن وجدت بسرعة قبل طباعة النتائج و كذلك إجراء التغيرات بسرعة و كفاءة

المنهج المحاسبي : ومن أجل ذلك تمر العمليات المالية عند استخدام النظام اليدوي بالخطوات التالية :

- تسجيل العمليات بدفتر اليومية
- الترحيا الى الدفتر الكبير
- إعداد ميزان المراجعة
- اعداد الكشوف المالية

أما عند استخدام الحاسوب فإنه يتم اختصار هذه الخطوات كالتالي :

- تسجيل العمليات في دفتر اليومية و الترحيل الى الدفتر الكبير
- معالجة البيانات أو تشغيل النظام
- اعداد الكشوف المالية

المطلب الثالث: أساسيات تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية

1. قاعدة البيانات:

مفهومها :

- تعرف على انها "مخزن لجميع البيانات ذات العائدية و الأهمية لمستخدمي نظام المعلومات "[1]

[1] عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص: 113

– و تعرف أيضا "بأنها تجميع للبيانات المرتبطة ذات العلاقة المتبادلة فيما بينها ، و المخزنة بطريقة منظمة تساعد على سرعة استرجاعها و سهولة استخدامها بواسطة المستخدمين في تطبيقات متعددة و أغراض متنوعة [1]"

مكونات قاعدة البيانات:

يمكن ترتيب مكونات قاعدة البيانات وفق الشكل النالي :

الشكل رقم (24): مكونات قاعدة البيانات



المصدر : عماد الصباغ ،مرجع سابق ، ص: 116(بتصرف)

معمارية قاعدة البيانات:

إحدى المزايا الهامة لنظم إدارة قواعد البيانات هي فصلها بين ثلاث مشاهد لقاعدة البيانات هي المشهد الخارجي و المشهد المنطقي و المشهد الداخلي نستعرضها فيما يلي [2]:

[1] خشبة محمد السعيد ، نظم المعلومات "المفاهيم التحليل التنظيم "، القاهرة ، مطابع الوليد، 1992، ص:08
[2] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ص : 297-298

أ.المستوى الخارجي : هو مستوى المستخدم الفرد مثل المستخدم النهائي أو مبرمج التطبيقات ، و بما أن كل مستخدم مهتم فقط بمقطع من قاعدة البيانات الكلية ، و هذا المقطع يمثل وجهة نظر المستخدم على قاعدة البيانات ، لذلك يقوم كل مستخدم من المستخدمين بتحديد المعطيات الضرورية ليصل الى النتائج المرغوبة عة من العمليات الحسابية و المنطقية و الإدخال ، و بالتالي فإن إجراء هذه العمليات يتطلب وجود لغة تمكن من إجراء العمليات على ملفات قاعدة البيبانات هذه اللغة هي لغة معالجة البيانات (DML) بالنسبة لمبرمجي التطبيقات أو SQL .

ب. المستوى المنطقي :يتم في هذا المستوى توصيف الملفات من حيث البنية المنطقية ، و يتم في هذه المرحلة تحديد الملفات الضرورية لبناء قاعدة البيانات و تحديد السجلات التي تتكون منها هذه الملفات من حيث حقول السجل و البيانات التي سوف تخزن في حقول السجل ، و ذلك بإستخدام لغة توصيف البيانات (DDL)، و يتم وضع هذا التوصيف للملفات بغض النظر عن أشكال تخزينها على وسائط التخزين المغناطيسية و بغض النظر عن المستخدم الذي سوف يستخدم هذه الملفات .

ج. المستوى الداخلي : هو مستوى البناء المادي (الفيزيائي) للملفات حيث يوجد العديد من أساليب تخزين البيانات على وسائط التخزين ، و يقصد بآلية تخزين البيانات على وسائط التخزين كيفية تخزين السجلات المكونة لأحد الملفات على وسيط التخزين ، و يوجد هناك العديد من أساليب تخزين البيانات على وسائط التخزين مثل الملفات المفهرسة و الملفات المباشرة ، و تقوم فلسفة بنوك المعلومات على تحرير المستخدم من هذه المهام عن طريق قيام نظام إدارة قواعد البيانات بأداء و ظيفة تخزين البيانات الملفات على وسائط التخزين المختلفة ، يمكن تلخيص ما سبق وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (25): معمارية نظام قاعدة البيانات

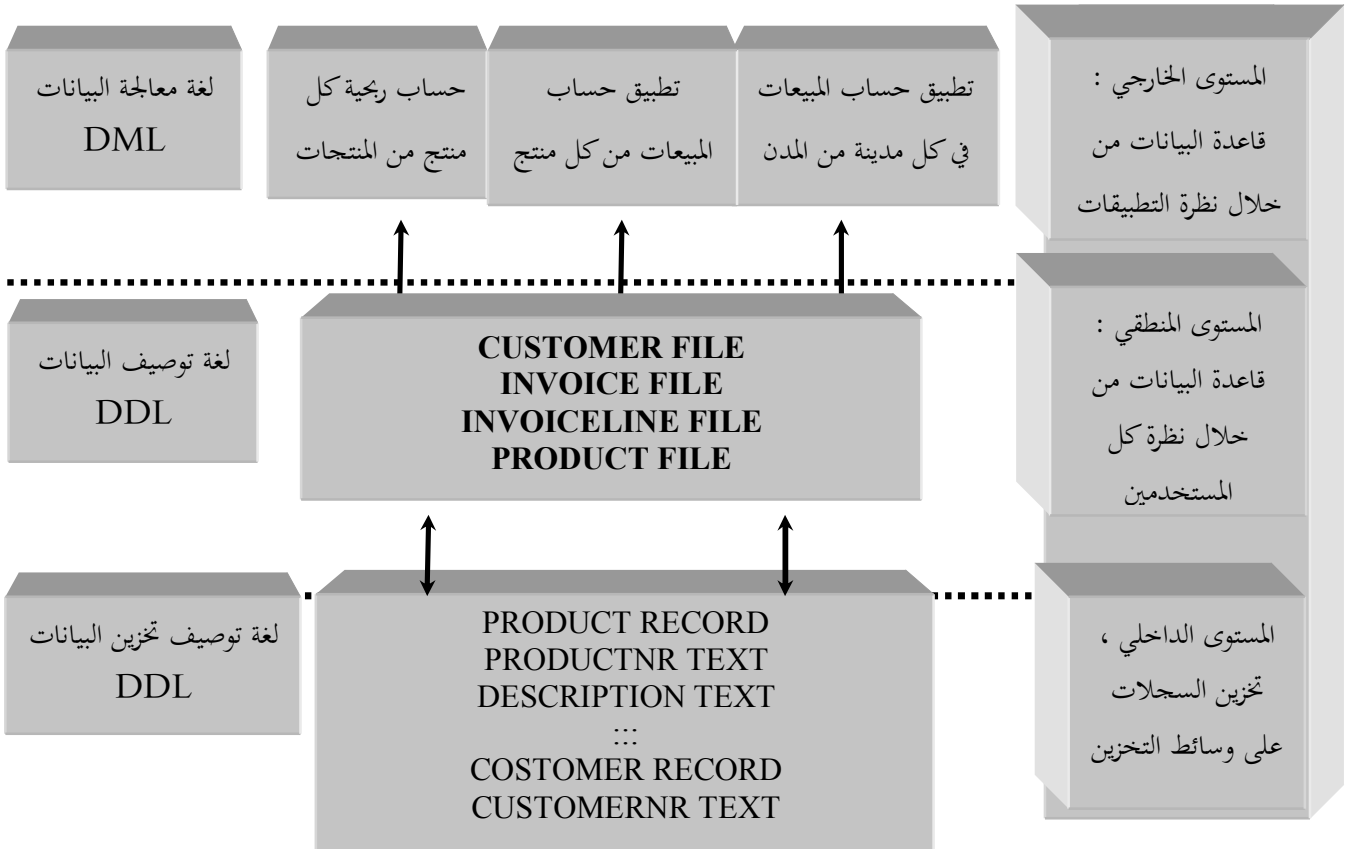

المصدر : عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص: 298

و لابد لنظم إدارة قاعدة البيانات أن يوفر ما يلي [1]:

- ❖ الاستجابة بسرعة وكفاءة عاليتين للتغير المستمر في المتطلبات المعلوماتية و التكنولوجية
- ❖ توفير إمكانية الاسترجاع الحر بحيث يكون بالإمكان استرجاع أية قيود فردية أو مجموعة بيانات فرعية لأغراض العرض ، أو الإدخال لمعالجة إضافية .
- ❖ أن يسمح للبيانات من ملفات مختلفة بالارتباط أوتوماتيكيا
- ❖ أن يكون قادرا على العمل بصورة متزامنة في أجواء معالجة الدفعات أو المباشرة .
- ❖ أن يوفر إمكانية البرمجة المتعددة (multiprogramming) بحيث يستطيع عدة مستخدمين الاستفادة من الحاسوب في نفس الوقت .
- ❖ أن يكون قادرا على تلبية الاحتياجات الاعتيادية و الاحتياجات المتوقعة للمعلومات و معظم الاحتياجات الآنية غير المتوقعة للإدارة .
- ❖ أن يوفر فصلا أو عزلا حقيقيا بحيث أن التحديث الذي يتم من قبل عدة مستخدمين لنفس قاعدة البيانات يتم اعتماده و لا تتداخل التعديلات بحيث لا يظهر بعضها.
- ❖ يجب أن يحد من تكرار البيانات و تكاثر الملفات.
- ❖ أن يسمح بتوسيع أو تعديل أي قيد منطقي من دون أن تتأثر البرامج الموجودة .
- ❖ أن نسهل عمل المستخدمين غير الخبراء من خلال إعفائهم من إتباع قواعد تركيب اللغات أو معاني اللغات (و هذا يعني أن يتمكن المستخدم من توجيه الحاسبة باستخدام عبارات من اللغة الطبيعية مثل : call ,read…).

2. أمن المعلومات في البيئة الرقمية :

[1] عماد الصباغ ، مرجع سابق ، ص ص: 126-127

أولا : مفهوم أمن المعلومات

- تعرف على أنها "السياسات و الإجراءات و المقاييس الفنية و التي تستخدم لتحول دون الوصول غير المتعمد أو السرقة أو التدمير للسجلات "[1]
- و يمكن تعريفه من عدة زواية [2]:
- حيث يعرف من زاوية أكاديمية "هو العلم الذي يبحث في نظريات و استراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها و من أنشطة الاعتداء عليها "
- و يعرف من زاوية تقنية "هو الوسائل و الأدوات و الإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية و الخارجية "
- و يعرف من زاوية قانونية " فإن امن المعلومات هو محل دراسات و تدابير حماية سرية و سلامة محتوى و توفير المعلومات و مكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة ، و هو هدف و غرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة و غير القانونية التي تستهدف المعلومات و نظمها "

ثانيا : عناصر أمن المعلومات

تتمثل في خمسة عناصر يجب توفيرها لعملية أمن المعلومات وهي[3] :

- السرية او الموثوقية :

و هي تعني التأكد من أن المعلومات لا يمكن الاطلاع عليها أو كشفها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك و لتجسيد هذا الأمر يجب على المؤسسة استخدام طرق الحماية المناسبة من خلال استخدام وسائل عديدة مثل عمليات تشفير الرسائل أو منع التعرف على حجم تلك المعلومات أو مسار إرسالها

- التعرف أو التحقق من هوية الشخصية :
- و هذا يعني التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومات الموجودة و معرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات أم لا ، و يتم ذلك من خلال استخدام كلمات السر الخاصة بكل مستخدم ، و توضح مؤسسة (RSA) لأمن المعلومات ثلاث طرق للتحقق من الشخصية و هي :

✓ عن طريق شيء يعرفه الشخص مثل كلمة المرور.

✓ عن طريق شيء يملكه مثل رسالة الشيفرة (Token) و هي عبارة عن كود يقوم بإدخاله المستخدم للحاسوب للحيازة على صلاحيات التشغيل او الشهادة الالكترونية .

✓ عن طريق شيء يتصف به الشخص من الصفات الفيزيائية مثل بصمة الأصبع أو نبرة الصوت ...الخ.

---

[1] سلطان ابراهيم ، نظم المعلومات الادارية ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ،الاسكندرية، 2000، ص: 396

[2] محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ،2007 ، ص: 177

[3] حرية شعبان محمد الشريف ،مرجع سابق ، ص ص :68-70

- سلامة المحتوى :

وهي تعني التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح و لم يتم تعديله أو تدميره أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل سواء كان التعامل داخليا في المشروع أو خارجيا من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك و يتم ذلك غالبا بسبب الاختراقات الغير مشروعة مثل الفيروسات حيث لا يمكن لأحد أن يكسر قاعدة بيانات البنك و يقوم بتغيير رصيد حسابه لذلك يقع على عاتق المؤسسة تأمين سلامة المحتوى من خلال إتباع وسائل حماية مناسبة مثل البرمجيات و التجهيزات المضادة للاختراقات أو الفيروسات.

- استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة :

و هي تعني التأكد من استمرارية عمل نظام المعلومات بكل مكوناته و استمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات و تقديم الخدمات لمواقع المعلومات و ضمان عدم تعرض مستخدمي تلك المعلومات الى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة يقوم بها أشخاص لإيقاف الخدمة بواسطة كم هائل من الرسائل العبثية عبر الشبكة إلى الأجهزة الخاصة لدى المؤسسة .

- عدم الإنكار :

و يقصد به ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات لهذا الإجراء و لذلك لابد من توفر طريقة أو وسيلة لإثبات أي تصرف يقوم به أي شخص للشخص الذي قام به في وقت معين ، و مثال ذلك للتأكد من وصول بضاعة تم شراؤها عبر شبكة الانترنت الى صاحبها ، و لإثبات تحويل المبالغ إلكترونيا يتم استخدام عدة رسائل مثل التوقيع الالكتروني و المصادقة الالكترونية .

ثالثا: مكونات نظم أمن المعلومات

لنظم أمن المعلومات أربع مكونات أساسية متفاعلة مع بعضها البعض يمكن تحديدها في الشكل التالي [1]:

الشكل رقم (26): المكونات الأساسية لنظام أمن المعلومات

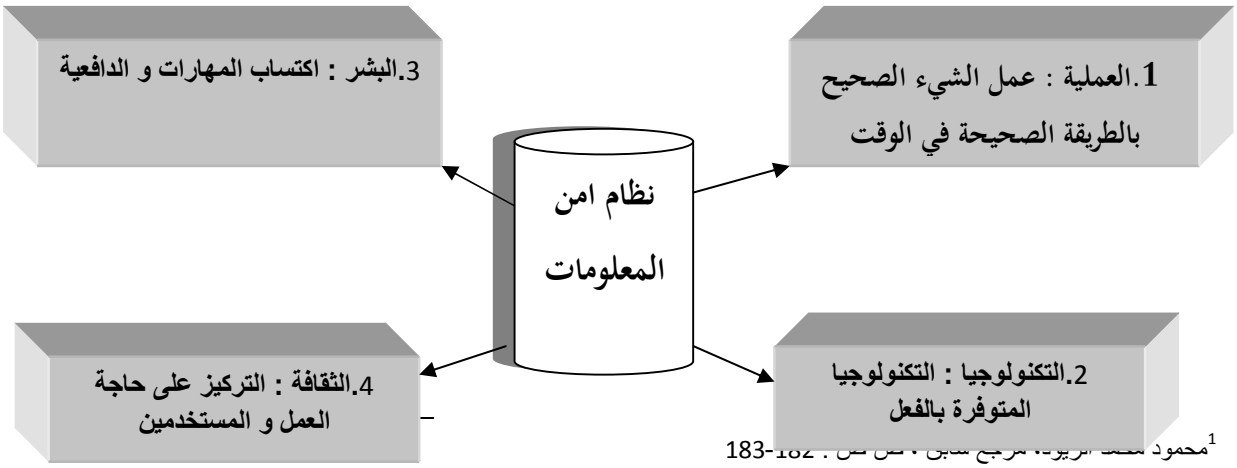

[1] محمود محمد الريوة، مرجع سابق ، ص ص : 182-183

المصدر: محمود محمد الزيود، مرجع سابق ، ص:182(بتصرف)

1.العمليات : لا غنى عنها لأي نظام أمن ، فهي جوهرية و ذات طبيعة مستمرة ، و يحكم أداة عمليات أمن المعلومات مجموعة من المعايير كذلك التي قررتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO التي تعتبر ذات قيمة كبيرة لأي نظام أمن معلومات ، وتطبق العمليات بطريقة منظمة كما تراجع باستمرار في إطار الخبرة المتراكمة بغية استبعاد الأخطاء و المخاطر .

2. التكنولوجيا : تعتبر متوافرة و جاهزة و لمنتجاتها دورات حياة قصيرة نسبيا ، وتعتبر سوق التكنولوجيا ذات طبيعة تنافسية ،يتوافر لها عدد كبير من المنتجين و الموردين و البائعين و الموزعين الذين يأتون و يذهبون ، و قد يندمجون في شركات أكبر أو قد يخسرون و يخرجون من سوق الأعمال ، ويجعل ذلك من الصعب تقييم التكنولوجيا عما كانت عليه في الماضي .

3. البشر : الذين يمثلون العاملين ، المستشارين ، المتعاقدين و الفنيين و ينجزون كل العمليات و الخدمات ، و يحتاج إلى تواجدهم بأعداد و تخصصات ملائمة و بمهارات و خبرات و دافعية مناسبة .

4. الثقافة : ترتبط بتفسير بيئة الأعمال و تتعلق بأخلاقيات المنظمة تجاه المجتمع ، حيث يكون لإدارة المنظمة دورا رئيسيا تؤديه في حفظ ثقافة المنظمة المتوافقة مع ثقافة مجتمعها ، و من أمثلة الثقافات الناجحة في إدارة أمن المعلومات التي يمكن تتبعها في مجالين رئيسين:

أ. الاستخبارات ، الأمن و الدفاع

ب. الصرافة ، التبادل الخارجي و التأمين.

و تشتمل الأوجه الثقافية ذات الطبيعة الحرجة في إدارة نظام أمن المعلومات الناجح على التالي :

- ❖ المساندة و الالتزام الكامل تجاه أمن المعلومات من قبل الإدارة العليا بالمنظمة
- ❖ الانضباط التنظيمي القوي .
- ❖ السياسة الموثقة و الموصلة بوضوح لكل العاملين
- ❖ العمليات الموثقة و المساندة بواسطة المراجعات المستمرة
- ❖ توافق عمليات المراجعة المستمرة
- ❖ الاختبارات و المراجعات العادية الدورية .

خلاصة الفصل

لقد أصبح لنظم المعلومات دورا محوريا في استمرار المؤسسة لما يوفره من معلومات تساعد الأطراف الداخلية و الخارجية على اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب وفق فعالية النظام ، حيث منذ نشأت المحاسبة كان منوط بها هذا الدور الى أن أصبحت نظام معلوماتي لا غنى عنه .

ولعل أهم النظم الفرعية لنظم المعلومات هو نظام المعلومات المحاسبي نظرا لأهدافه التي تدور حول حماية عمليات المؤسسة والرقابة على البيانات و عمليات المعالجة و تقديم المعلومات في شكل تقارير و قوائم مالية للمستفيدين الخارجين ، كما يمثل نظام المعلومات المحاسبي حلقة وصل و تفاعل بين مختلف الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات للمؤسسة .

يعمل نظام المعلومات المحاسبي في بيئة متغيرة و أهم ما يساعد على تطورها هي التكنولوجيا بأبعادها المختلفة و خاصة المعلومات ،لذا وجب على مشغلي نظام المعلومات المحاسبي وضع استراتيجيات لحماية قاعدة البيانات و المعلومات من المخاطر الالكترونية بما يعرف بأمن نظم المعلومات وفق أساليب مختلفة .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

دراسة حالة –المديرية الجهوية لسونلغاز –ورقلة–

الفصل الثالث :الدراسة الميدانية المديرية (الجهوية لتوزيع –سونلغاز –ورقلة-)

تمهيد :

كخطوة عملية و محاولة لإسقاط ما تم التطرق اليه في الجانب النظري على واقع الممارسة المحاسبية حيث تمت الدراسة الميدانية بمؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية لتوزيع –ورقلة –) كأحد المؤسسات الرائدة و السباقة في تطبيق النظام المحاسبي و المالي و لمعرفة ما جاء به النظام المحاسبي المالي scf من تغيرات على كل ما له علاقة بالممارسة المحاسبية انطلاقا من عملسيات تسجيل الأحداث الاقتصادية إلى غاية إعداد الكشوف المالية

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : مدخل تعريفي حول مجمع سونلغاز

المبحث الثاني مدخل تعريفي و تطبيقي للمديرية الجهوية للتوزيع الكهرباء و الغاز –ورقلة–

المبحث الأول : مدخل تعريفي حول مجمع سونلغاز

سونلغاز ، هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية و الغازية بالجزائر ، و مهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء و نقلها و توزيعها و كذلك نقل الغاز و توزيعه عبر القنوات ، و قانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى ، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة و لا سيما في ميدان تسويق الكهرباء و الغاز نحو الخارج .

المطلب الأول : أهم المحطات التاريخية لمجمع سونلغاز :

1.**ماقبل الاستقلال(إبان الفترة الاستعمارية):**

لقد أنشأت هذه المؤسسة لأول مرة سنة 1944 من طرف الاستعمار الفرنسي و تم إحتكارها من طرف الفرنسي (Le bon) و سميت بإسمه (bon le company) فقد كانت تقتصر على إنتاج الكهرباء فقط.

و بتاريخ 05/جوان /1947 أصدرت فرنسا مرسوم يقضي بإنشاء المؤسسة العمومية الوطنية "كهرباء و غاز الجزائر " المعروفة اختصارا بـ(EGA)، وكانت هناك 16 شركة تتقاسم إنتاج الكهرباء في الجزائر هي :

- مجموعة لوبون
- الشركة الجزائرية للإضاءة و القوة في الوسط و الغرب
- شركة بوربوني في الشرق
- مصانع ليفي في قسنطينة

تم تحويل هذه الشركات الى شركة كهرباء و غاز الجزائر من خلال المرسوم الصادر بتاريخ 1947/08/16، و بعد تحويلها شرعت هذه الأخيرة في تدعيم وسائل إنتاجها ، بالتكفل بتجديد تجهيزات المصانع في المدن التالية : مستغانم ، الشلف ، قسنطينة ، سكيكدة ، عنابة ، وهران ، الجزائر و بعد اكتشاف المحروقات في الصحراء و اكتشاف الغاز في حقل حاسي الرمل في نوفمبر سنة 1956 ثم توالت الاكتشافات حيث :

- سنة 1960بمنطقة حاسي التوارق
- سنة 1961بمنطقة قاسي الطويل
- سنة 1962بمنطقة رود النص

سمح لهذه المؤسسة بالتفكير في التنمية المحلية ببعد طاقوي جديد و بمعطيات جديدة .

2. المجهودات الجزائرية لشركة سونلغاز مابعد الاستقلال:

قبل صدور المرسوم رقم 69-59 المؤرخ في 26/جويلية /1969 الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 01/أوت /1969 الذي يقضي بإنشاء الشركة الجديدة "الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز" التي تحل محل شركة "كهرباء و غاز الجزائر " التي حلت بنفس المرسوم، حيث تميزت الفترة ما بين 1962الى سنة 1967 بما يلي :

- ✓ انهيار كلي في استهلاك الطاقة بسبب المغادرة الجماعية لمشتركي شركة كهرباء و غاز الجزائر الذين كانوا أجانب بنسبة 87% حيث إنخفض الاستهلاك المنزلي بنسبة 33% .
- ✓ كما إنخفض الاستهلاك المرتفع الضغط بنسبة 22% .
- ✓ إنخفاض استهلاك الغاز بنسبة كبيرة 88 % .
- ✓ نسبة الكهرباء كانت لا تتعدى 38% من الأسر الجزائرية
- ✓ إتباع نفس الطرق و الأساليب التي كانت تعتمد عليها مؤسسة كهرباء و غاز الجزائر الفرنسية
- ✓ السعي الى الحفاظ على استمرارية الخدمة من خلال إضافة زبائن جدد.
- ✓ انعدام الاستثمارات الطاقوية لغياب سياسة التنمية الطاقوية .

و بإنشاء الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز SONELGAZ تعزز لها احتكار عمليات إنتاج ونقل و توزيع و استيراد و تصدير الطاقة الكهربائية و الغاز المصنع وفق المادتين (07/04)، كما استحوذت على جميع ممتلكات شركة" كهرباء و غاز الجزائر "، وما لبثت أن أصبحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون،و أصبحت تمون حوالي 700 ألف زبون، كما بذلت مجهودات جبارة خلال منتصف السبعينات و التي كانت ترمي الى :

- ربط المناطق الريفية بشبكات الكهرباء و الغاز مما ساهم في تخفيض عملية النزوح الريفي
- إعداد دراسات مالية و مادية لعمليات إحصاء المراكز الريفية غير المكهربة و ترقية الحياة الريفية

من خلال هذه المجهودات فقد ارتفعت نسبة الربط بالشبكة الكهربائية الى 34% .

3. إعادة الهيكلة بميلاد شركات الأشغال سنة 1983:

تم إعادة هيكلتها ضمن عملية إعادة الهيكلة المالية والعضوية الشاملة لكل المؤسسات العمومية وتمخضت عن هذه العملية تحويل وحدات سونلغاز للأشغال و صنع المعدات إلى مؤسسات مستقلة تابعة لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة و هي:

- (KAHRIF) .كهريف للأعمال المولدة للكهرباء أو الأشغال الكهربائية
- (KAHRAKIB) .:كهركيب لتركيب البنية التحتية و المنشآت الكهربائية
- (KANAGAZ) .:كناغاز لإعداد و انجاز قنوات نقل و توزيع الغاز

- (INERGA) .:إنراقا لأشغال الهندسة المدنية
- (ETTERKIB) .:التركيب للتركيب الصناعي
- AMC:المؤسسة الوطنية لصنع المعدات و أجهزة القياس

يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي :

الشكل رقم (27): إعادة هيكلة شركة سونلغاز سنة 1983

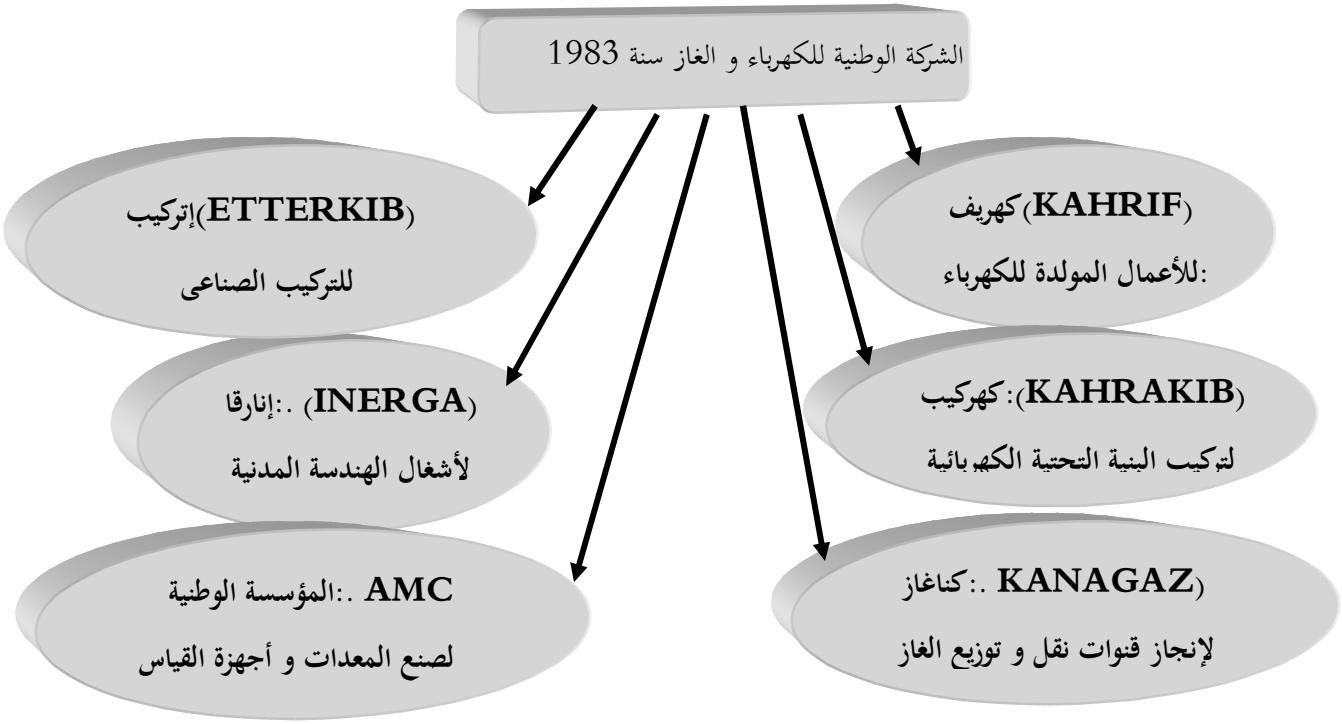

المصدر : من إعداد الطالب بالاستناد لوثائق المؤسسة

المطلب الثاني: مراحل التغيرات القانونية لمجمع سونلغاز :

تحولها الى مؤسسة عمومية إقتصادية :(**EPE:** Entreprise Publique et Economique.):

في ظل انتهاج الدولة سياسة اقتصادية تقضي باستقلالية المؤسسات سنة 1988، تم إعادة تكييف شركة سونلغاز مع المعطيات الجديدة للاقتصاد الوطني طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 475/91 المؤرخ في 1991/12/14 الذي تم بموجبه تحويل الطبيعة القانونية لشركة سونلغاز.

و سرعان ما توالت التغيرات مواكبة للتحولات الاقتصادية على الصعيدين الدولي و الوطني مما إنعكس على الطبيعة القانونية لشركة سونلغاز .

تحولها الى مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري :(**EPIC: E**ntreprise **P**ublique à caractère **I**ndustriel et **C**ommercial):

بتاريخ 1995/09/17 تم إصدار المرسوم رقم 280-95 الذي سمح بتغيير سونلغاز من EPEالى EPIC ، و وضعت تحت وصاية وزارة الطاقة ومنحت لها الشخصية القانونية و الاستقلالية المالية كما أسندت لها المهام التالية :

- احتكار انتاج الطاقة الكهربائية و نقلها و التوزيع العمومي للغاز
- صيانة المنشآت الكهربائية و مختلف التجهيزات
- القيام بالمهمات ذات الطابع التجاري مثل : تركيب الآلات ، مساعدت الزبائن ...الخ
- القيام بالدراسات الهندسية و التطويرية داخل و خارج الجزائر

و سعت سونلغاز إنطلاقا من هذا التعديل نحو تحقيق مجموعة من الأهداف و التي تتمثل فيما يلي :

- ❖ إنتاج الطاقة الكهربائية و نقلها و توزيعها
- ❖ التوزيع العمومي للغاز بأقل تكلفة مع احترام شروط الأمان
- ❖ صيانة و إصلاح و تجديد المنشآت الكهربائية و الغازية
- ❖ تخطيط البرامج السنوية و تنفيذها
- ❖ إعداد المخططات الرئيسية لتطوير الهياكل القاعدية الكهربائية و الغازية
- ❖ إعداد السياسة التجارية و تنفيذها وفقا لشروط العامة .

و الجدير بالذكر أنه في سنة 1998 تم إستكمال جميع فروع شركة سونلغاز من أجل القيام بالنشاطات المحيطة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (28): الفروع الجديدة لسونلغاز سنة 1998

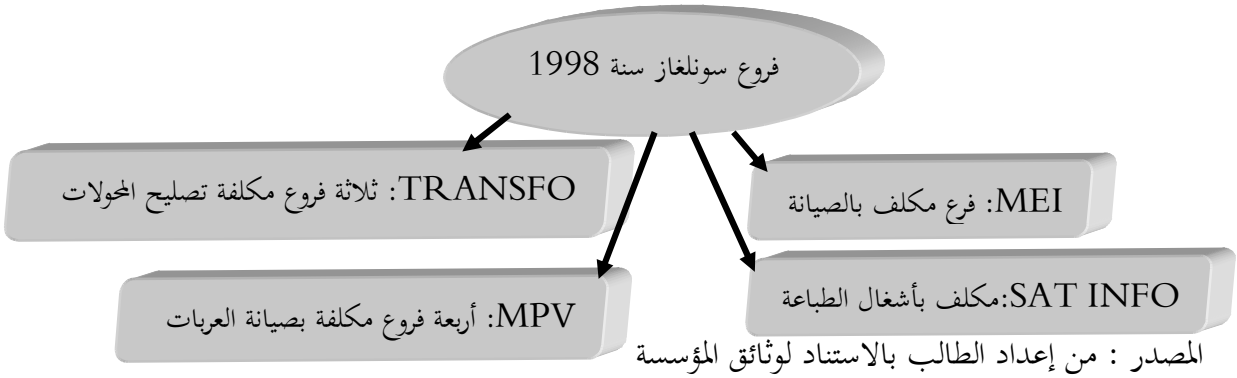

المصدر : من إعداد الطالب بالاستناد لوثائق المؤسسة

ج. تحويل سونلغاز الى شركة مساهمة (SPA):

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 195-02 المؤرخ ب01/جوان /2002 الذي جاء بالقانون الأساسي الجديد لشركة سونلغاز وتم بموجبه تحويل سونلغاز الى مؤسسة ذات أسهم (ش.ذ.أ)، تخضع للقانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز ، و كذا أحكام القانون التجاري ، ومقر إدارتها بالجزائر العاصمة مع إمكانية تحويله، حيث يقدر رأسمالها بـ (150مليار دج) ، موزعة على(150 ألف سهم)، قيمة السهم الواحد (1مليون دج).

- الأهداف الجديدة لشركة سونلغاز (SPA):

* إنتاج الكهرباء و نقلها و توزيعها داخل و خارج الجزائر .
* نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية و تسويقه داخليا و خارجيا .
* القيام بالدراسات التطويرية لكل النشاطات المرتبطة بالصناعة الطاقوية بما يخدم شركة سونلغاز .
* إنشاء فروع و المساهمة في حقيبة الأسهم للقيم المنقولة سواء لشركات الجزائرية أو الأجنبية .
* تطوير و تقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها .

➢ التنظيم التسييري الجديد لشركة سونلغاز SPA :

من خلال القانون رقم 01-02 الصادر بتاريخ 2002/02/05 تم تنظيم سونلغاز وفق ما يلي :

1. **ممثلوا رئاسة سونلغاز(SPA):**

تشرف الهيئات التالية (الجمعية العامة ،مجلس الادارة ،الرئيس المدير العام) على تسيير سونلغاز كما يلي :

1. الجمعية العامة : تتمثل في ممثلي الدولة و هم :

- الوزير المكلف بالمالية
- الوزير المكلف بالطاقة
- الوزير المكلف بمساهمات الدولة
- ممثل عن رئاسة الجمهورية
- ممثل الهيئة المكلفة بالتخطيط و يرأسها الوزير المكلف بالطاقة

حيث تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة على الأقل كل سنة خلال دورة عادية ، و يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية كلما أقتضى الأمر و بناءا على استدعاء من وزير المكلف بالطاقة الذي يرأس الجمعية أو بطلب من اثنين من أعضائها أو من محافظ الحسابات أو الرئيس المدير العام ، و تتولى المهام التالية :

- ✓ البرامج العامة للنشاطات
- ✓ تقارير مراجعي الحسابات
- ✓ حصيلة الشركة و النتائج المحققة
- ✓ تخصيص أرباح الشركة المحققة
- ✓ إنشاء شركات و المساهمة فيها داخل أو خارج الجزائر
- ✓ فتح رأس المال و زيادته أو تخفيضه
- ✓ اقتراح تعديلات على القانون الأساسي
- ✓ تعيين مراجعي الحسابات
- ✓ تحويل المقر العام للشركة

2. مجلس الإدارة : يتكون هذا المجلس من الأعضاء التالية (حسب المادة 10):

- ممثل الوزارة المكلف بالطاقة
- ممثل الوزارة المكلف بالمالية
- ممثل الوزارة المكلف بالتجارة
- ممثل الوزارة المكلف بمساهمات الدولة
- ممثل الوزارة المكلف بالجماعات المحلية
- ممثل الوزارة المكلف بالبيئة
- ممثلين عن العمال
- الرئيس المدير العام
- الرئيس المدير العام لفرع نقل الكهرباء
- الرئيس المدير العام لفرع نقل الغاز
- رئيس مدير عام لأحد فروع الإنتاج
- رئيس مدير عام لأحد فروع التوزيع

يترأس المجلس الرئيس المدير العام لسونلغاز و يكون حضور الرؤساء المديرون العامون المذكورين أعلاه برأي استشاري ،كما ينعقد المجلس أربع مرات في السنة على الأقل و في أي مكان عبر التراب الوطني، حيث يبلغ الجمعية العامة عن المشاريع التي تمت دراستها للموافقة النهائية عليها من طرف هذه الأخيرة ،كما يقدم لها تقريرا سنويا حول الوضعية التسييرية للشركة كما يسهر المجلس حول دراسات و إقرار ما يلي :

- المشاريع و البرامج للأنشطة العامة
- ميزانية الشركة
- النتائج و الإيرادات المحققة للشركة
- عقود الشراكة و مشاريع فتح رأس المال
- مشاريع حيازة حقيبة الأسهم في الشركات و المساهمات المصرفية و المالية داخل و خارج الجزائر
- التنظيم العام للشركة وسير نظامها الداخلي و شبكة الأجور المعمول بها.

3. الرئيس المدير العام : يملك الرئيس المدير العام أوسع الصلاحيات حسب المادة 11 من قانون رقم 02/01 باعتباره ممثلا للشركة في كل أعمالها و أنشطتها العامة و يعين هذا الأخير من بمرسوم رئاسي و باقتراح من طرف الوزير المكلف بالطاقة حيث يسهر على السير الحسن لـ سونلغاز ويساعده في ذلك ثلاثة مدراء عامين، كما يمكنه تفويض كلي أو جزئي لصلاحياته و تحت مسؤوليته لتولي مهام التنسيق و التنشيط و متابعة أعمال الشركة من طرف المساعدين .

4. **لجان و مديريات سونلغاز (spa):**

1.4. اللجنة التنفيذية : تتألف من الإطارات المسيرة والمسؤولة عن المهام الإستراتيجية على مستوى الشركة ويترأسها الرئيس المدير العام كما تجتمع كل 15 يوم لمناقشة المهام التالية :

- ♦ الإقرار و التوجيه الاستراتيجي للسياسات العامة للشركة الام و الشركات المتفرعة عنها .
- ♦ الميزانيات و المخططات المتوسطة و القصيرة المدى الخاصة بالمديريات التنفيذية لسونلغاز.
- ♦ ضبط مختلف التنظيمات الخاص بالأنشطة العامة لسونلغاز
- ♦ التكفل بمختلف الملفات التابعة لشركة الأم ودراستها قبل عرضها على مجلس الإدارة أو الجمعية العامة

2.4. لجنة تنسيق مجمع سونلغاز: تتألف هذه اللجنة من جميع الرؤساء المديرين العامين لفروع سونلغاز و يترأسها الرئيس المدير العام، و تعقد كل ثلاثة أشهر لمناقشة الحصيلة الثلاثية الخاصة بالملية و الميزانية و النشاطات الاستثمارية

3.4.لجنة مراجعة و تدقيق الحسابات: تتألف هذه اللجنة من أربعة أعضاء معينين من طرف مجلس الادارة تتمتع بالاستقلالية في عملها حيث تضطلع بالمهام التالية :

- التأكد من أحترام المبادئ و الطرق المحاسبية المعتمدة
- مراجعة الحسابات السداسية و السنوية
- التأكد من موثوقية المعلومات المالية و ضبط الاجراءات التنظيمية الداخلية بما يتوافق مع القانون الداخلي
- مراجعة شاملة للعمليات التسيرية للمجمع و التأكد من مدى مطابقتها للنمط المحدد من طرف مديرية الضبط .

4.4. مديرية الموارد البشرية : تقوم بالتخطيط و التسيير و المراقبة و التطوير لكل النشاطات المرتبطة بالمستخدمين و تعد الركيزة الأساسية في ميدان العلاقات المهنية و الاجتماعية للعمال و تسهر على حسن تسيير و تحسين ظروف العمل في إطار ما ينص عليه القانون .

5.4. مديرية المالية و المحاسبة: تقوم بمسك و مراقبة الحسابات و تقوم بالموازنات التقديرية القصيرة و المتوسطة المدى لشركة كما تسهر على المحافظة على الاستخدام الأمثل للأنظمة الإعلامية المحاسبية و هي بمثابة مصدر للمعلومات المالية التي تدور حولها قرارات الشركة

6.4. مديرية التنظيم والنظم المعلوماتية : تسند لها مهام التنظيم و التنبؤ و إدارة الشركة و إنجاز الدراسات الخاصة بالنظم الإعلامية و القيام بالخطط المعلوماتية و السهر على تنفيذها و مراقبتها بالإضافة لمهام أخرى

7.4. مديرية التجارة و التسويق : تقوم بإنجاز الدراسات المتعلقة بالأسعار و التعريفات و تسيير و تنشيط العلاقات التجارية لمختلف الزبائن وفق قواعد و نظم المعلومات للشركة ،كما تعد و تسير السياسة التجارية للشركة و تعتبر همزة وصل بين الشركة وزبائنها (خاصة زبائن الحسابات الكبيرة و الزبائن الصناعيين)

8.4. المديرية التقنية للكهرباء : تتكفل هذه المديرية بتسيير الشبكة الكهربائية و تأمين و صيانة و استغلال و تطوير جميع المحطات الكهربائية التابعة لشركة سونلغاز وفق البرامج المسيرة و القدرات المناسبة لتلبية مختلف طلبات الزبائن و ربط المناطق المعزولة بالشبكة الكهربائية و تطوير وسائل الإنتاج.

ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لسونلغاز و ذلك لأن توسيع مجال أنشطتها و تحسين نمط تسييرها يفيدان الاقتصاد في المقام الأول و هذه المهمة تشكل الأساس الراسخ لثقافة المؤسسة .

9.4. المديرية التقنية للغاز : تقوم بالتموين بالغاز الطبيعي للمحطات الكهربائية و وحدات التوزيع للغاز

10.4. مديرية السلامة الداخلية للمنشآت: تسهر على أمن وسلامة المواقع و المنشآت من أحداث العمل الممكنة مع اتخاذ الإجراءات الضرورية و إصدار التعليمات الخاصة بهذه المهمة مع متابعة تنفيذها من طرف المستخدمين .

11.4. قسم الأعمال العامة : يعنى هذا القسم بالقيام بمجموعة من الأعمال مثل: تسيير وثائق الأرشيف الخاصة بالشركة ، تسيير الوسائل العامة ، تسير عمليات شراء مختلف المعدات ، القيام بعمليات الإحصاء و المراقبة ,,,الخ.

يمكن تلخيص المديريات السابقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (29): الهيكل العام لمجمع سونلغاز

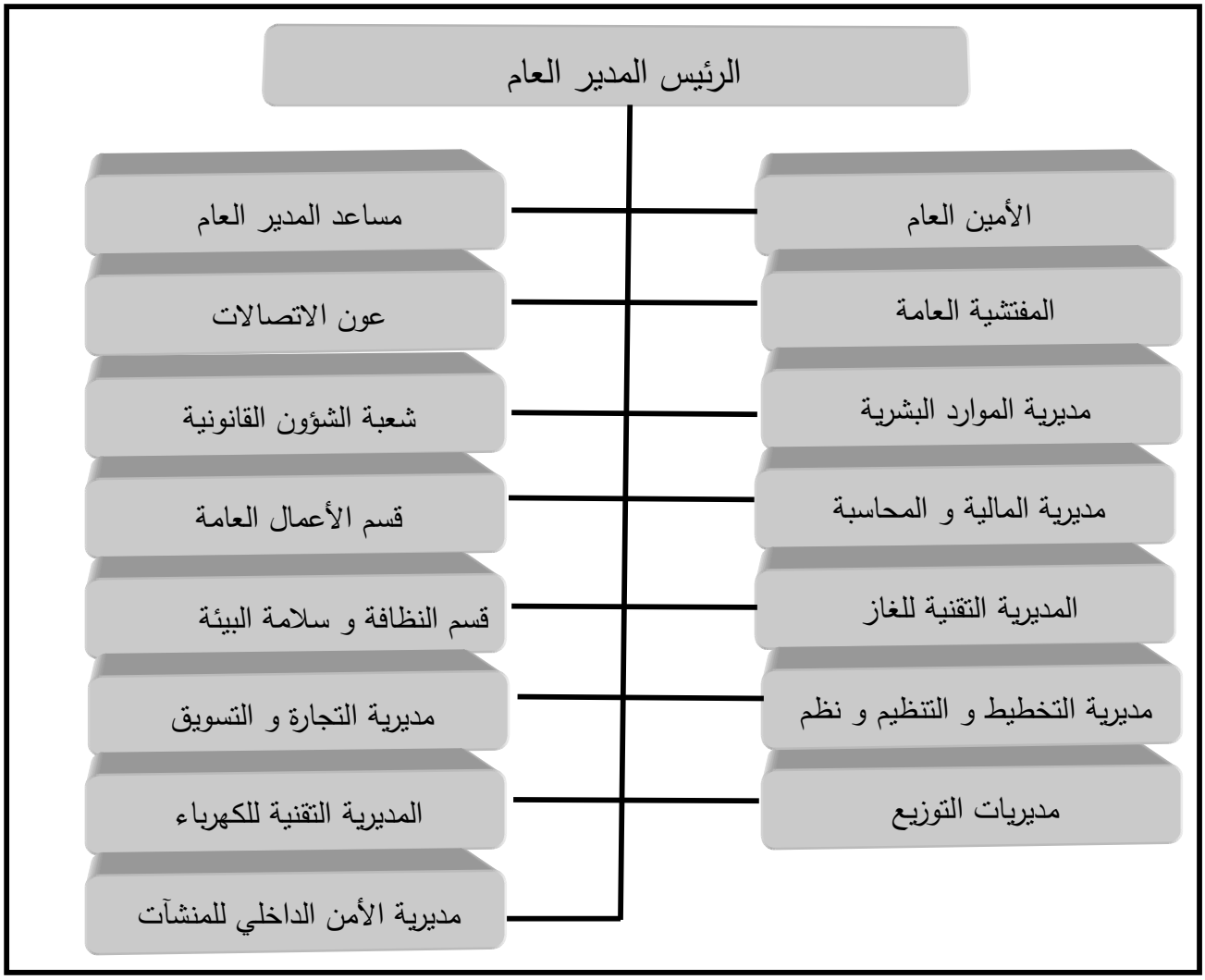

المصدر : مصلحة المستخدمين

5. الفروع الجديدة لمجمع سونلغاز : ابتداءا من سنة 2004 بدأ تحويل سونلغاز لمجمع صناعي و ذلك بتعزيز سونلغاز خلال نفس السنة بـ03 فروع جديدة وهي :

- فرع تسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE
- فرع تسيير شبكة نقل الغاز GRTG
- فرع سونلغاز لإنتاج الكهرباء SPE .

ثم توالت التغيرات التنظيمية الى ان وصل عدد فروع مجمع (HOLDING) سونلغاز 40 فرعا أنظر الملحق رقم 01 (فروع مجمع سونلغاز)كما وصل عدد عمالها الى60 ألف عامل .

كما تم تجميع هذه الفروع من خلال مجمعات محاسبية خلال سنة 2009 و تتمثل هذه المجمعات فيما يلي:

الجدول رقم (09): المجمعات المحاسبية لفروع مجمع سونلغاز 2009:

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء	SPE	مسير منظومة الكهرباء	OS
الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء	GRTE	شركة هندسة الكهرباء و الغاز	CEEG
الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز	GRTG	الجزائر انفورماسيون تكنولوجي	ELIT
شركة توزيع الكهرباء و الغاز للجزائر	SDA	شركة الأملاك القارية للصناعات الكهربائية و الغازية	SOPIEG
شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط	SDC	المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي و الغازي	GAMEG
شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق	SDE		
شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب	SDO		

المصدر : مصلحة المستخدمين

المبحث الثاني : المدخل التعريفي و التطبيقي لمديرية التوزيع سونلغاز –ورقلة –

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على المديرية الجهوية لتوزيع ورقلة كمدخل تعريفي ثم التطرق الى الإجراءات المحاسبية المعمول بها في قسم المالية و المحاسبة و مدى توافقها لمتطلبات النظام المحاسبي المالي و انعكاسه على جودة المعلومات في القوائم المالية كمدخل تطبيقي .

المطلب الأول : المدخل التعريفي لمديرية التوزيع سوتلغاز– ورقلة –

1 – تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع سونلغاز – ورقلة –

1.1. عرض الهيكل التنظيمي :

الشكل رقم (30): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز–ورقلة–

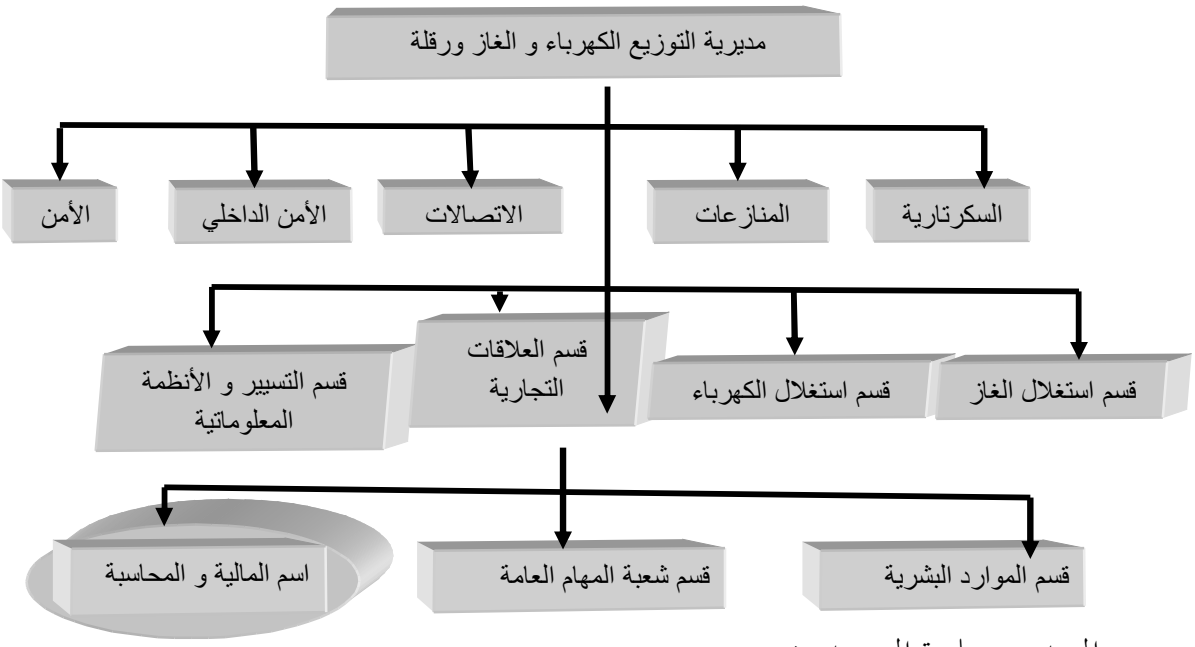

المصدر: مصلحة المستخدمين

2.1. شرح الهيكل التنظيمي:

أ. قسم العلاقات التجارية: يلعب هذا القسم دورا هاما في الشركة حيث تعتمد عليه الشركة بنسبة 60% و يتعامل مع جميع الزبائن حيث يقوم بتوفير الخدمات مع ضمان السير الحسن لمختلف الأنشطة من خلال ما يلي :

- استقبال الزبائن لتلبية طلباتهم
- متابعة إنجاز الأعمال من الطلب الى الربط
- إعداد الكشف الكمي للفواتير لزبائن لدفع المستحقات
- اقتراح طرق تمويل جديدة للتزويد بالغاز
- القيام بالتحقيقات الميدانية
- المشاركة في تطبيق السياسة التجارية لمجمع سونلغاز
- اقتراح مصالح جديدة تقرب الزبائن
- إعداد و متابعة تنفيذ الميزانية التجارية
- المتابعة الدورية لديون الزبائن
- تقديم نصائح للزبائن حول الطرق ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية و الغاز و اختيار التجهيزات المناسبة
- الإشراف على العلاقات مع الغرفة التجارية
- المشاركة في دراسات التنمية

الشكل رقم (31): الهيكل التنظيمي لقسم العلاقات التجارية

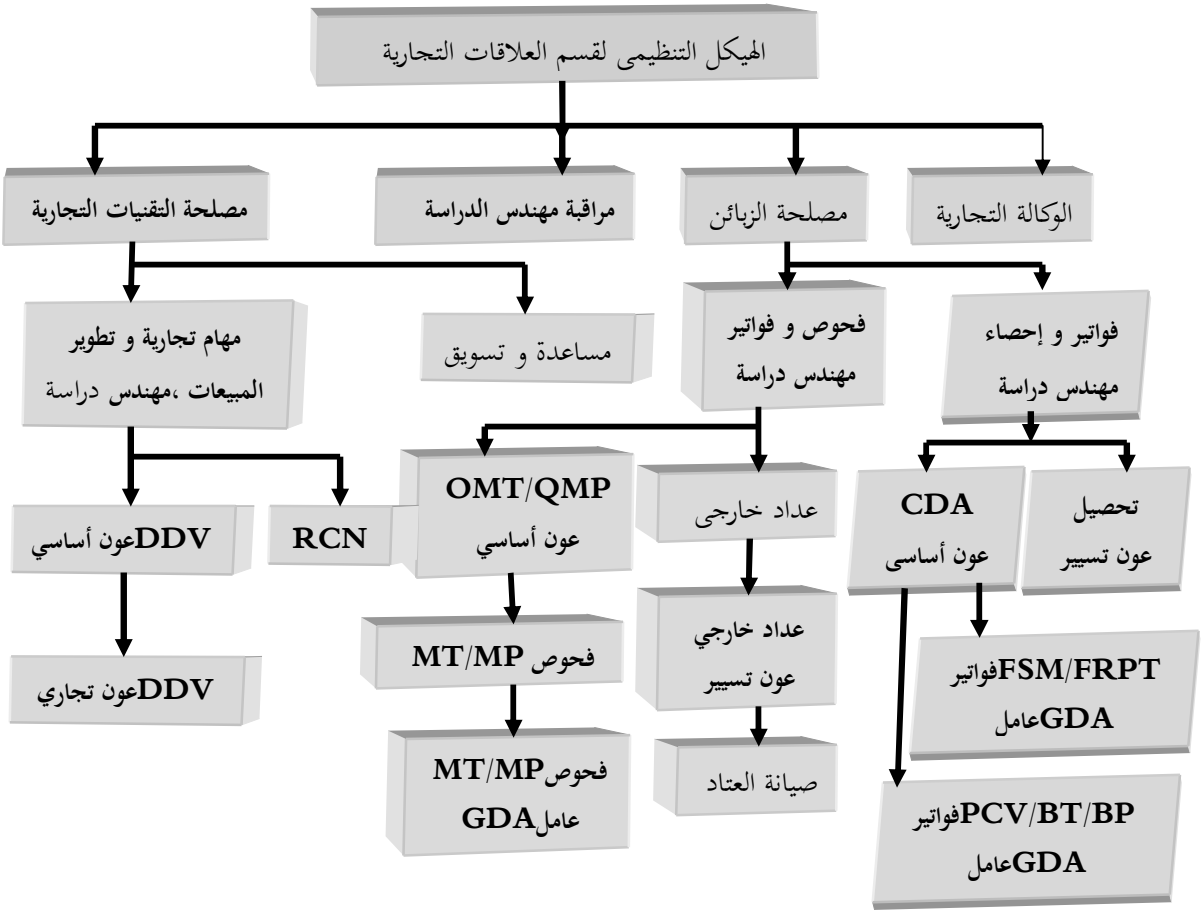

المصدر : قسم العلاقات التجارية

ب. قسما استغلال الكهرباء و الغاز: يختص القسمين بدراسات و تسيير كل الشؤون الخاصة بالطاقة الكهربائية و الغازية و تتمثل مهامهما فيما يلي:

- إطلاق الكهرباء و الغاز في المشاريع المنجزة بطلب من قسم العلاقات التجارية
- دراسة الشكاوى من الزبائن و المتعلقة بالانقطاع و ضعف التيار
- يقوم بدراسة عمليات صيانة الشبكات
- المتابعة الدورية لعمليات الإمداد للطاقة الكهربائية و الغازية .

ج. شعبة الشؤون العامة : تتولى مجموعة من الوظائف و المتمثلة فيما يلي :

- تسيير الزبائن ذوي التوتر و الضغط
- تقوم بإرسال الدفاتر المحاسبية اليومية الى قسم العلاقات التجارية
- تتلقى الفواتير من قسم العلاقات التجارية
- تتولى عملية تحصيل و متابعة الديون
- تزويد الزبائن بالكهرباء و الغاز للوصلات الاقل من 25غ بالنسبة للكهرباء و 20غ بالنسبة للغاز

د.قسم الموارد البشرية : يسهر هذا القسم على كل ما يتعلق بالمستخدمين من حيث تكوينهم و تنظيم مسابقات التوظيف من خلال إحصاء المناصب الشاغرة لمختلف الوظائف سنويا و متابعة حوادث العمل و الساعات الإضافية و المردودية السنوية و المتابعة المستمرة للمسار المهني للمستخدمين و الترقية و تسيير العطل السنوية و المرضية ...الخ، فهي تقوم بتسيير المورد البشري الذي يعتبر محور تطور المؤسسة و ذلك من خلال رفع أدائه المهني الى أعلى مستوى ممكن .

الشكل رقم (32): الهيكل التنظيمي لقسم الموارد البشرية

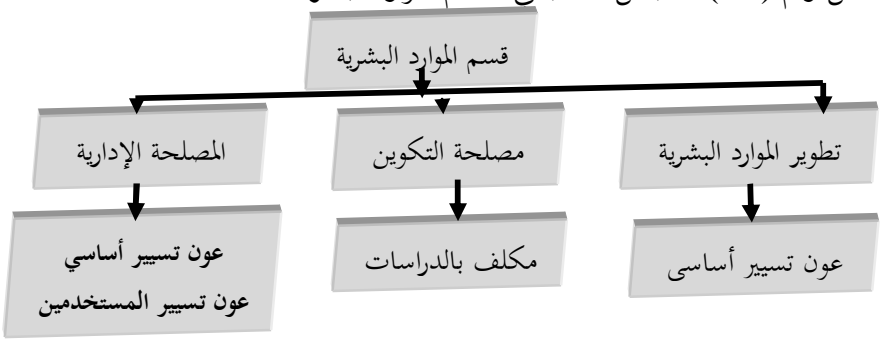

المصدر : مصلحة المستخدمين

هـ. قسم الأمن : يقوم هذا القسم بعدة مهام تتمحور حول أمن وسلامة العمال أثناء أداء مهامهم حيث يقوم بمختلف العمليات الأمنية و المتعلقة بالحوادث المفاجئة ، و الأمراض المحتملة لعمال ...الخ.

و.قسم المالية و المحاسبة : يعتبر هذا القسم بمثابة العصب الرئيسي للمؤسسة سونلغاز حيث يشرف و يتابع كل ما يتعلق بالمؤسسة من عمليات محاسبية و مالية كما ينظم هذه العمليات من شراء و بيع كما يعتبر همزة وصل بين سونلغاز و المؤسسات المالية و المؤسسات الأخرى كما يتابع التدفقات المالية داخل المؤسسة بالإضافة لعمليات أخرى تتمثل في ما يلي :

- تسجيل العمليات اليومية في الدفاتر المحاسبية
- تسيير و متابعة الحسابات البريدية و البنكية
- القيام بعمليات الجرد السنوية
- متابعة وضعية رقم الأعامل و مداخيل المؤسسة

الشكل رقم (33): الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة

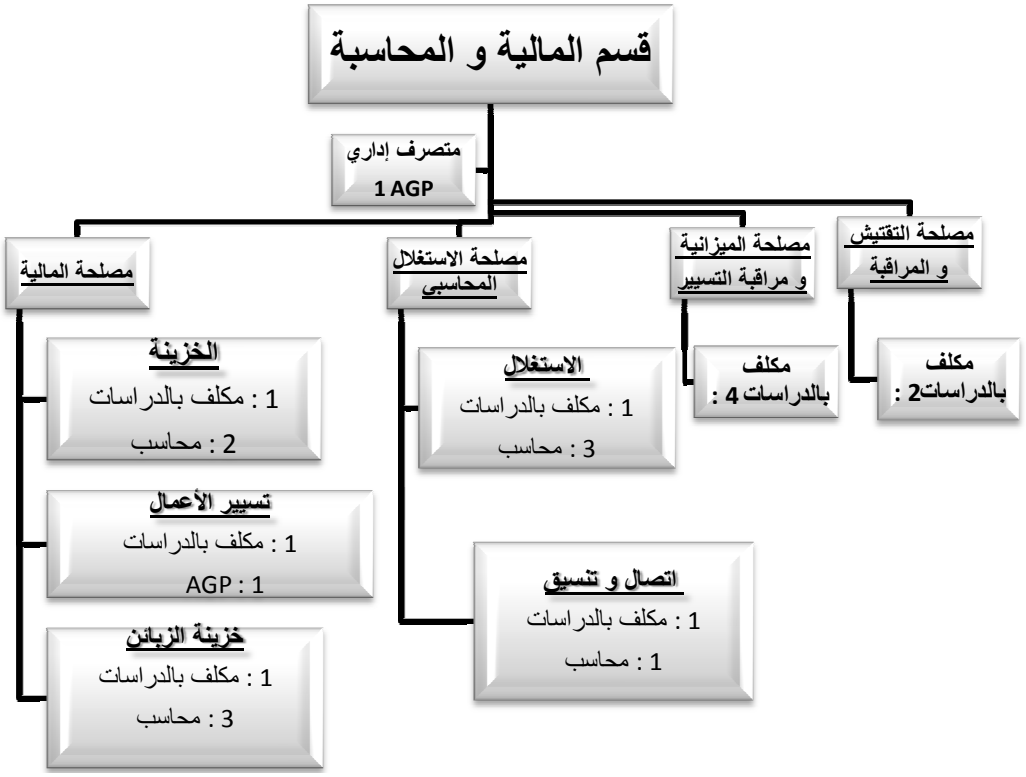

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

يتكون هذا القسم من المصالح التالية :

1. مصلحة المالية : تشرف هذه المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة ، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى ،كما تقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الاستغلال .

2. مصلحة الاستغلال المحاسبي : تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات و مصاريف المؤسسة، و تعتبر أول بوابة لاستقبال جميع الفواتير المتعلقة بالاستثمارات أو الخدمة لأجل تحصيل مختلف المعاملات و تصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدراسات أو مكتب الأعوان المحاسبين

3. مصلحة الميزانية : تقوم هذه المصلحة بدراسة التكاليف و النتيجة الإجمالية المعيارية و مقارنتها بالنتيجة الحقيقية لاستخراج مختلف الانحرافات المحاسبية و الاقتصادية و عرض ذلك ضمن تقارير اقتصادية تتعلق بالميزانية.

4. مصلحة التفتيش و المراقبة : تختص هذه المصلحة في العمليات المراقبة على عمليات المصالح الأخرى و التأكد من مطابقتها للتعليمات و التوجيهات الخاصة بالنشاط المالي للمؤسسة، ومراقبة الوثائق الثبوتية الخاصة بالتسجيلات المحاسبية و مراقبة الإجراءات المختلفة للعمليات المحاسبية الخاصة بالتسجيل و الترحيل .

2. مهام المديرية الجهوية للتوزيع –ورقلة–:

- ضمان و بجودة تقنية و اقتصادية عالية للخدمات التالية :
  - تسيير شبكة الكهرباء و الغاز
  - تسيير المشتركين و الموصلين بسونلغاز
  - دراسة و تطوير و إنجاز الشبكات و الأشغال الطاقوية
  - مساعدة و دعم نشاطات مراكز التوزيع
  - السهر على صيانة و تطوير شبكات الكهرباء و الغاز
  - صيانة و تطوير الوسائل الضرورية للتدخل على مستوى الشبكات
  - الانخراط ضمن إطار تطوير المنطقة و ذلك من خلال تحديث شبكة الكهرباء و الغاز قادرة على إشباع الحاجيات الطاقوية المستقبلية من خلال التعاون مع المصالح العمومية الأخرى في جمع المعلومات حول التوزيع و الكثافة و التطور الديموغرافي لسكان المنطقة .
  - تمثيل الشركة أما السلطات و الإدارات في القضايا القانونية و المنازعات .
  - تنشيط و المراقبة لنشاطات مراكز التوزيع.
  - توسيع عمليات الربط بشبكة الكهرباء و الغاز للمناطق المعزولة مع دعم التنمية المحلية من خلال تزويد المراكز الثقافية و الحيوية بالطاقة .

المطلب الثاني : المدخل التطبيق للمديرية الجهوية للتوزيع سونلغاز –ورقلة–

اقتصرت دراستنا الميدانية حول القوائم المالية لقسم المالية و المحاسبة للمديرية الجهوية للتوزيع سونلغاز –ورقلة– خلال السنوات 2010،2011،2012،2013 .

1. عرض و تحليل الإجراءات المحاسبية و القوائم المالية :

❖ ففي السنوات السابقة كانت المؤسسة تقوم بالاعتماد على PCN في إعداد و عرض الجداول المحاسبية، (أنظر الملحق رقم 01) ويتم الاقتصار على سنتي 2010 و 2011 و هذه الجداول هي :

الجدول رقم (10): قائمة الجداول المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN)

الرقم	الجداول المحاسبية الخاصة بـPCN	الرقم	الجداول المحاسبية الخاصة بـPCN
01	جدول النتائج	05	جدول التنازل عن الاستثمارات
02	الميزانية	06	جدول الاستثمارات الجارية
03	جدول الاستثمارات	07	جدول المؤونات
04	جدول إهتلاك الاستثمارات	08	جدول الديون
09	جدول الأموال الخاصة	12	جدول المبيعات و الخدمات المقدمة
10	جدول المخزونات	13	جدول المنتوجات الأخرى
11	جدول استهلاك البضائع و المواد الأولية	14	جدول تبرير الحسابات المعاد تصنيفها

- ابتداء من سنة2012 تم الاعتماد في عرض القوائم المالية على النظام المحاسبي المالي SCF ويتم الاقتصار على قائمتي الميزانية و حسابات النتائج التي يتم إعدادها على مستوى المديرية الجهوية أما القوائم الأخرى(جدول تغيرات الأموال الخاصة ، جدول سيولة الخزينة،الملاحق) فيتم إعدادها على مستوى مجمع سونلغاز(الشركة الأم) ، القوائم المالية لسنتي 2012 و 2013 للمديرية الجهوية للتوزيع أنظر الملحق رقم 02.
- كان التسجيل المحاسبي وفق PCN (المخطط المحاسبي الوطني)يتم من خلال النظام المحاسبي الآلي(COMPTA) ، حيث كان التسجيل يتم على مستوى المديرية الجهوية و لم تكن هناك شبكة عامة تربط جميع فروع المجمع .

الشكل رقم (34): واجهة البرنامج المحاسبي الآلي(COMPTA) المعتمد من طرف المديرية

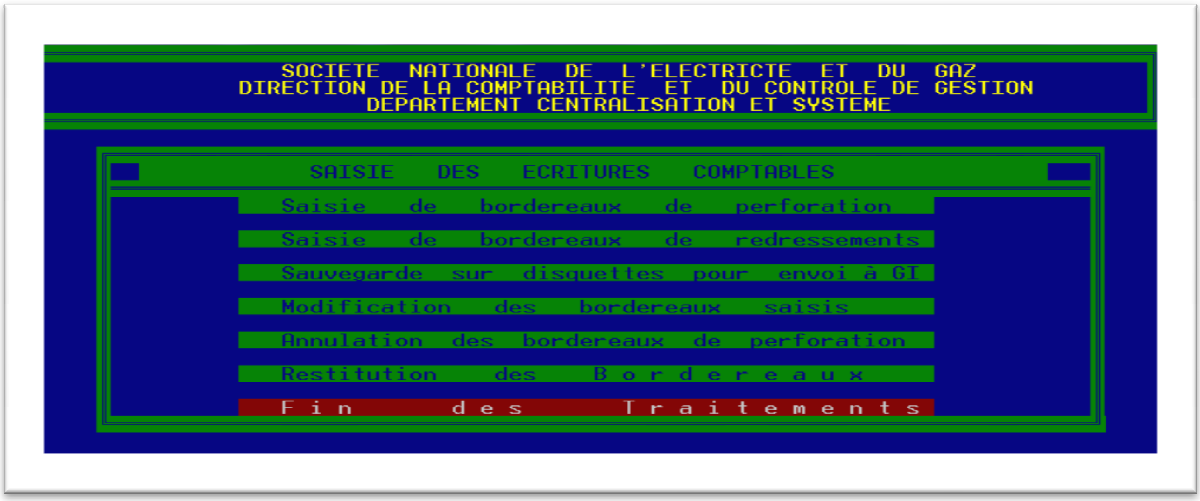

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

- حيث يتم إعداد القوائم المحاسبية على مستوى المديرية ثم يتم إرسالها للشركة الأم ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

الشكل رقم (35): مخطط تبادل المعلومات المحاسبية بين الفروع و المركز الرئيسي

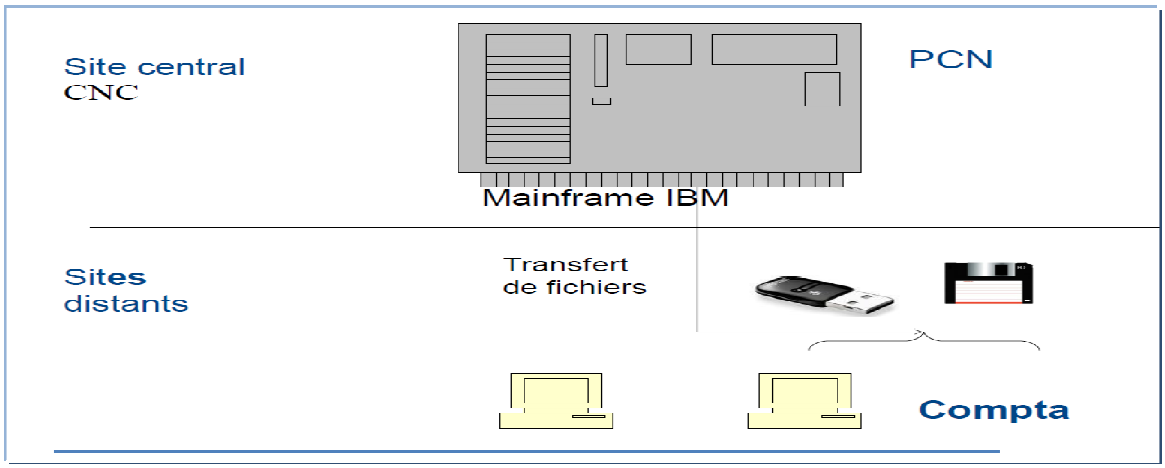

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

ويتم إدخال البيانات المحاسبية من خلال النظام كالآتي :

الشكل رقم (36): إدخال البيانات المحاسبية في البرنامج المحاسبة COMPTA

SONELGAZ BORDEREAU DE SAISIE DES ECRITURES COMPTABLES

MOIS 0 NO DE PIECE N2601

CC	CAT	SEN	NO DE CPT ANALYT	COMPTABILITE GENERALE MOUVEMENTE	COMPTABILITE GENERALE CONTREPART	DEBIT	CREDIT	LIBELLE
88	82	12	9K0533803	24208 283		1633,33	1633,33	BPC N 1230 BPC N 1230

0109 LE CODE CORIF EST ERRONE

- ابتداءا من سنة 2012 تم إحداث تغيرات جذرية على مستوى كل من :
  - تبادل المعلومات المحاسبية و المالية مابين الفروع فيما بينهم وبين الشركة الأم (المركز الرئيسي)
  - برنامج المحاسبة الآلي و طريقة عمله التي تتوافق مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)
  - الطرق و الإجراءات المحاسبية في تسجيل العمليات المحاسبية للمؤسسة

1. التغيرات على مستوى تبادل المعلومات المالية و المحاسبية: حيث تم ربط كل الفروع مع المركز الرئيسي للبيانات وفق نظام شبكة معلومات خاصة بسونلغاز يسمح بتبادل المعلومات مابين الفروع فيما بينهم أو مع الشركة الأم وذلك بإنشاء مركز لتسيير البيانات و يمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (37): مخطط تبادل المعلومات المالية و المحاسبية ما بين الفروع و المركز الرئيسي



المصدر : قسم المالية و المحاسبة

2. التغيرات على مستوى برنامج المحاسبة الآلي : تم لاعتماد على برنامج المالي و المحاسبي "حساب" و الذي يعمل وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF .

الشكل رقم (38): واجهة البرنامج المحاسبي "حساب"المعتمد في التسجيل المحاسبي وفق SCF:



المصدر : قسم المالية و المحاسبة

3. على مستوى الطرق و الإجراءات المحاسبية :

يتم التسجيل المحاسبي وفق الإجراءات التالية :

- الدخول للقاعدة المعطيات : حيث كل تسجيل يجب أن يحول على مستوى قاعدة المعطيات التي تسمح بتبادل المعلومات و البيانات المحاسبية ما بين الفروع و الشركة الأم
- التسجيل الأولي للوثائق الثبوتية من خلال التأكد من وجودها و صحتها ومطابقتها لنظام المعمول به
- إكمال عملية التسجيل الأولي من خلال تكامل الواجهات للنظام الآلي وذلك بإدخال جميع البيانات في الحقول المناسبة للبرنامج
- التسجيل المحاسبي للوثائق من خلال إثباتها محاسبيا في اليومية و الذي يتم آليا وفق البرنامج المحاسبي المعتمد.

– و لتعرف أكثر على خطوات عمل النظام المحاسبي الآلي يمكن عرض المثال التطبيق التالي حول كيفية تسجيل عملية شراء تموينات أخرى (ح/32) في النظام المحاسبي الآلي:

1. فاتورة الشراء : تبدأ عملية التسجيل المحاسبي ابتداءا من استلام الفاتورة و تكون الفاتورة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (39): فاتورة الشراء متعلقة بشراء تموينات أخرى

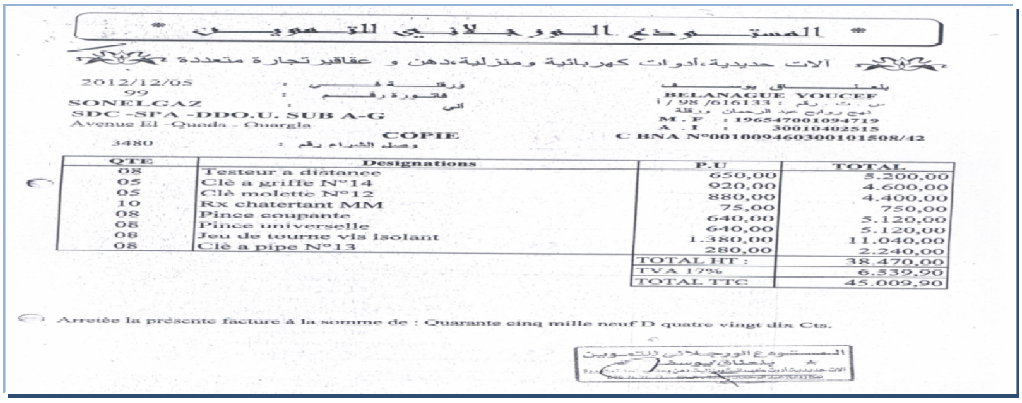

QTE	Designations	P.U	TOTAL
08	Testeur a distance	650,00	5.200,00
05	Clé a grille N°14	920,00	4.600,00
05	Clé molette N°12	880,00	4.400,00
10	Rx chatertant MM	75,00	750,00
08	Pince coupante	640,00	5.120,00
08	Pince universelle	640,00	5.120,00
08	Jeu de tourne vis Isolant	1.380,00	11.040,00
08	Clé a pipe N°13	280,00	2.240,00
		TOTAL HT :	38.470,00
		TVA 17%	6.539,90
		TOTAL TTC	45.009,90

Arretée la présente facture à la somme de : Quarante cinq mille neuf D quatre vingt dix Cts.

2. إدخال بيانات الفاتورة في النظام المحاسبي : و المسؤول عن هذه العملية محاسب في قسم المالية و المحاسبة و تتم هذه العملية يدويا وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (40): إدخال البيانات في النظام المحاسبي

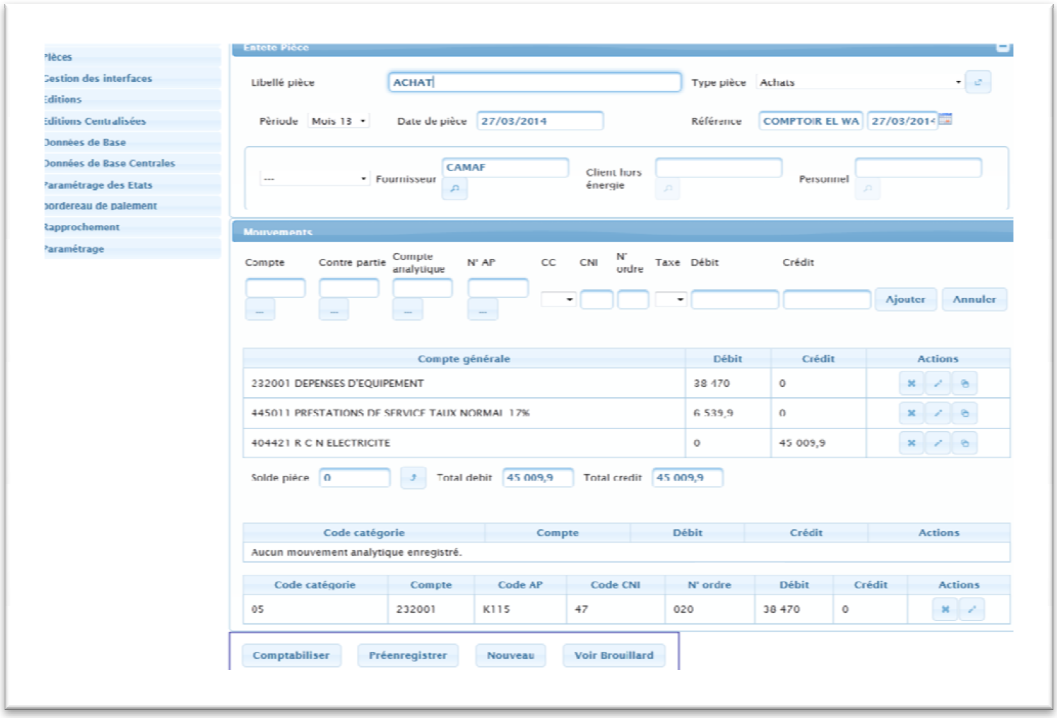

المصدر: قسم المالية و المحاسبة

3. معالجة البيانات و تسجيلها محاسبيا : بعد إدخال البيانات من الوثائق الثبوتية يقوم البرنامج بتحليلها و تسجيلها محاسبيا وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (41): التحليل و التسجيل المحاسبي من طرف النظام المحاسبي

SOCIETE: **Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre** EXERCICE: **2013**
CENTRE COMPTABLE: **DD OUARGLA URBAIN - K**

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **ACHAT**
N° Pièce **0000508** Typepièce **ACH - Achats**
Période **Avril** Date validation **02/06/2013**
Référence **099/13** Date référence **05/12/2013**
Fournisseur **COMPTOIR EL WARGLENI - BELANAGUE YOUCEF**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
404421						0.00	45,009.90
445011						6,539.90	0.00
232001						38,470.00	0.00
					TOTAL	45,009.90	45,009.90

Investissement

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
232001	05		K115	47	020	38,470.00	0.00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

4. التسجيل في اليومية العامة : بعد المعالجة المحاسبية للبيانات المدخلة يتم تسجيلها في اليومية العامة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (42): التسجيل في اليومية العامة في النظام المحاسبي :

SOCIETE: **SDC - Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre** EXERCICE: **2013**
CENTRE COMPTABLE: **DD OUARGLA URBAIN** DATE: **27/03/2014 11.35.36**

JOURNAL DE COMPTABILITE - Journal général

Du: Janvier Au: Janvier

Date pièce	Période	N° pièce	N° compte	Libelle pièce	Date_Référence	Débit	Crédit
Période : Janvier							
12/2/2013	1	JDC/0000001	47972002	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	0.00	70,441.
			47985	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	0.00	11.
			6260	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	2,330.00	0.
			5371402	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	1,149,945.00	0.
			5813	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	1,147,620.00	0.
			4471	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	0.00	10,434.
			41103	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	0.00	42,175.
			41104	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	0.00	1,026,882.
			5371402	JC OGX DU 02/01/2013	02/01/13_SITUAT.	0.00	1,149,950.
12/2/2013	1	JDC/0000002	5371402	JC OGX DU 03/01/2013	03/01/13_SITUAT.	0.00	900,720.

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

5. الترحيل الى الدفتر الكبير grand livre: بعد التسجيل في اليومية العامة يتم الترحيل الى الدفتر الكبير وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (43): الترحيل الى الدفتر الكبير في النظام المحاسبي الجديد

SOCIETE: **SDC - Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre** EXERCICE: **2013**
CENTRE COMPTABLE: **DD OUARGLA URBAIN** PERIODE(S): **Janvier** A : **Janvier**
DATE: **27/03/2014 11.46.37**

GRAND LIVRE

28188340 : COMPTEURS ELECTRICITE

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			-80,501.70 C

281884 : AMORTISSEMENT COMPTEURS TRANSFORMATEURS MESURE EN REPARATION

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			-230,983.60 C

371302 : ESSENCE SUPER

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			332,350.00 D
18/02/2013	Janvier	OD	0000001	mouvement carburant_11022013	86,710.00	0.00	419,060.00 D
18/02/2013	Janvier	OD	0000001	mouvement carburant_11022013	0.00	297,160.00	121,900.00 D
Nombre mouvements période : 2				**Total de la période : Janvier**	86,710.00	297,160.00	
Nombre mouvements compte : 2				**Total des périodes**	86,710.00	297,160.00	121,900.00 D

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

6. الترحيل الى ميزان المراجعة balance des comptes: توالیا للخطوات المحاسبية يتم الانتقال من الدفتر الكبير الى ميزان المراجعة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (44): التسجيل في ميزان المراجعة وفق النظام الجديد:

OCIETE SDC - Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2013 **DATE** 27/03/2014 13.39.36
ENTRE DD OUARGLA URBAIN Périodes « Janvier » au « Janvier »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
500	ECART REEVALU.FICHIER CENTRAL		195,510,514.85	0.00	0.00		195,510,514.
50	ECART DE REEVALUATION LIBRE		195,510,514.85	0.00	0.00		195,510,514.
5	ECART DE REEVALUATION		195,510,514.85	0.00	0.00		195,510,514.
	CAPITAL , RESERVES ET ASSIMILES		195,510,514.85	0.00	0.00		195,510,514.
0	REPORT A NOUVEAU CREDITEUR		919,405.38	0.00	0.00		919,405.
5	AJUSTEMENT RESULTANT DE CHANGEMENT DE METHODES	46,694,235.08		0.00	0.00	46,694,235.08	
	REPORT A NOUVEAU	45,774,829.70		0.00	0.00	45,774,829.70	
160	PART SR BRANCH ET AUT OUV ELEC	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.
161	PART SR BRANCH ET AUT OUV GAZ	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.
16	PART SR BRANCH ET AUT OUV ELEC ET GAZ	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.

المصدر: قسم المالية و المحاسبة

7. إعداد القوائم المالية : انطلاقا من ميزان المراجعة يتم إعداد القوائم المالية حيث على مستوى المديرية يتم إعداد الميزانية و حساب النتائج (أنظر الملحق رقم) .

– أهم التغيرات التي جاء بها scf على مستوى التسجيل المحاسبي :

- يسمح النظام scf بالتسجيل اللحظي في كل من اليومية و الدفتر الكبير و ميزان المراجعة و على كل المستويات (المركزية و المراكز المحاسبية) .
- دفتر اليومية : بالإضافة لتسجيل في دفتر اليومية العام فإن النظام له القدرة بالتسجيل في اليوميات المساعدة حسب نوع البيانات المحاسبية المدخلة ، حيث يمكن القيام بهذه العملية حسب الدورات المحاسبية أو حسب مدة محددة ، كما يسمح بالتسجيل في اليومية المركزية للمجمع من أجل التسجيل الآني لحركات الحسابات و تحديد أرصدتها على مستوى المجمع .
- الدفتر الكبير : يسمح النظام الجديد بالتسجيل بالتفصيل لحركات الحسابات ، كما يحتوي على حسابات محددة مسبقا تساعد في تحليل الدفتر الكبير حسب الحاجة لكل مستخدم مع إمكانية استخدامها في نوعين من الملفات (excel،pdf).
- ميزان المراجعة : يسمح النظام الجديد بتسجيل الحسابات على كل مستويات المجمع و حسب الحاجة مع إمكانية استخدامها في نوعين من الملفات (excel،pdf)
- القوائم المالية : يعتمد النظام على القوائم المالية التالية : الميزانية ، حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، الملاحق

- التحسينات الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد مقارنة بالنظام القديم :

- واجهة متكاملة تسهل على المستخدم عمليات الحجز و البحث
- تسهيل عملية إدخال البيانات من خلال تكييف الحقول مع نوعية البيانات للحد من الأخطاء مع إمكانية تصحيحها من خلال عملية الاسترجاع
- تمديد الحقول الخاصة بالأحرف (إدخال غير محدود للبيانات الحرفية)
- الإعداد الآني للتقارير المحاسبية (القوائم المالية ، الدفاتر المحاسبية ...الخ).
- نظام يمتاز بالمرونة في تحديث التسجيل المحاسبي وفق متطلبات المعايير الدولية
- تمكين المستخدمين من توظيف حساباتهم الخاصة من خلال العروض التي يوفرها النظام
- إلى جانب التسجيل الأولي و المصادقة يسمح بتنظيم و ترتيب و التحقق من صحة الإجراءات المحاسبية و مراقبتها

- أتمتة بعض الإجراءات المحاسبية مثل : حساب الرسوم ، إعادة فتح بعض الحسابات ...الخ سمح بتوفير الوقت و تحسين مردودية و نوعية إنتاج المعلومات المالية .
- احترام المواعيد النهائية الخاصة بالتقارير المالية من خلال التسيير وفق الفترات و الدورات المحاسبية المحددة من طرف النظام .

2. دراسة القوائم المالية للمؤسسة:

– دراسة تطور مستويات النتائج ما بين 2013/2010:

جدول رقم (11): تطور مستويات النتائج لمديرية التوزيع –ورقلة–2013/2010 (الوحدة : دج)

السنوات / مستويات النتائج	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	2443933415,69	2616216100,92	4502225016.49	6562176128.64
القيمة المضافة	564712260,16	395524628,59	2287478280.87	1353785569.96
نتيجة الاستغلال	151300338,92	423500956,58	1791346798.63	536991368.06-

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

الشكل رقم (45): منحنى بياني لتطور مستويات النتائج

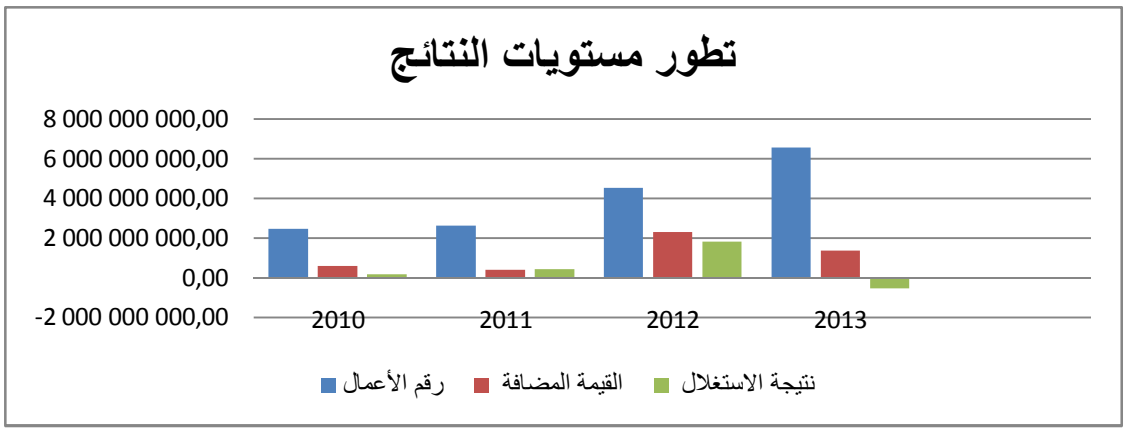

– تحليل عناصر الميزانية :

الشكل رقم (46): تحليل الميزانية المحاسبية لسنة 2010:

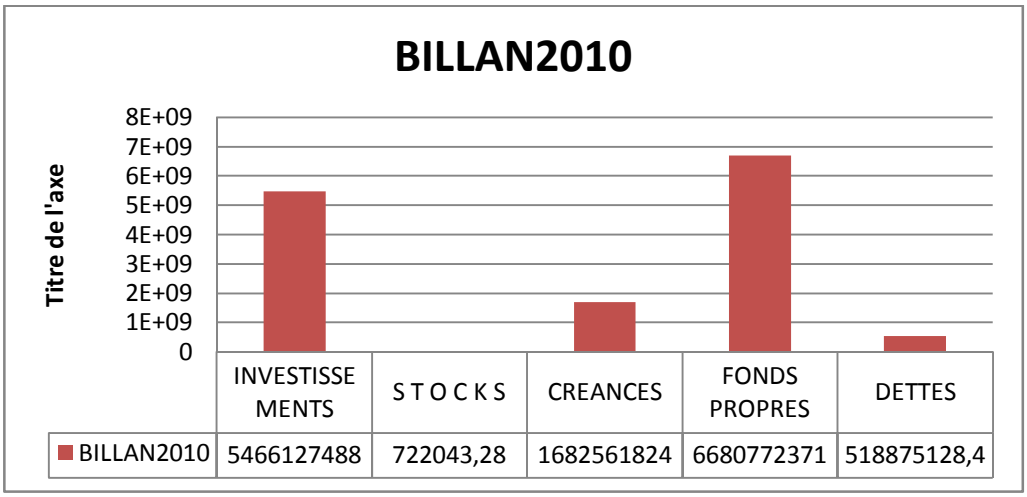

الشكل رقم (47):تحليل الميزانية المحاسبية لسنة2011:

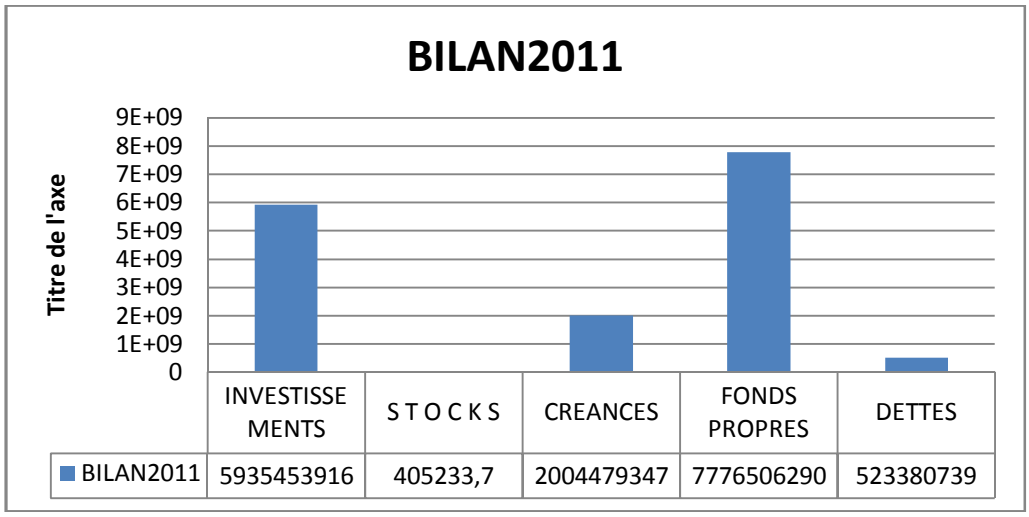

الشكل رقم (48):تحليل الميزانية المحاسبية لسنة 2012:

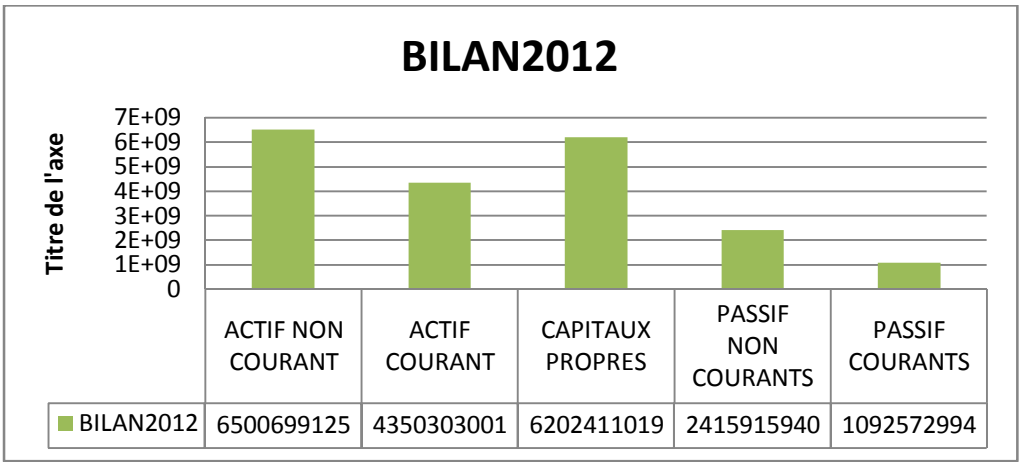

الشكل رقم (49): الميزانية المحاسبية لسنة 2013:

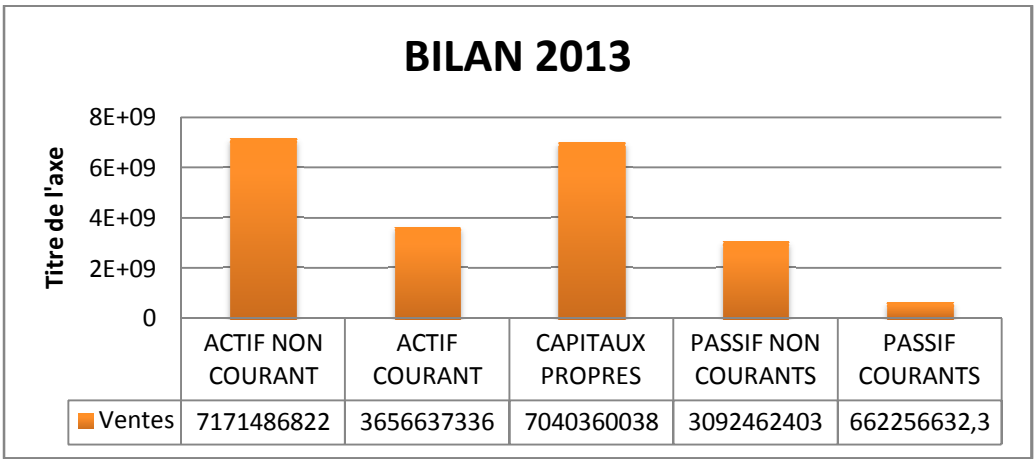

- **دراسة تطور النتيجة الصافية :**

الشكل رقم (50): منحنى بياني لتطور النتيجة الصافية

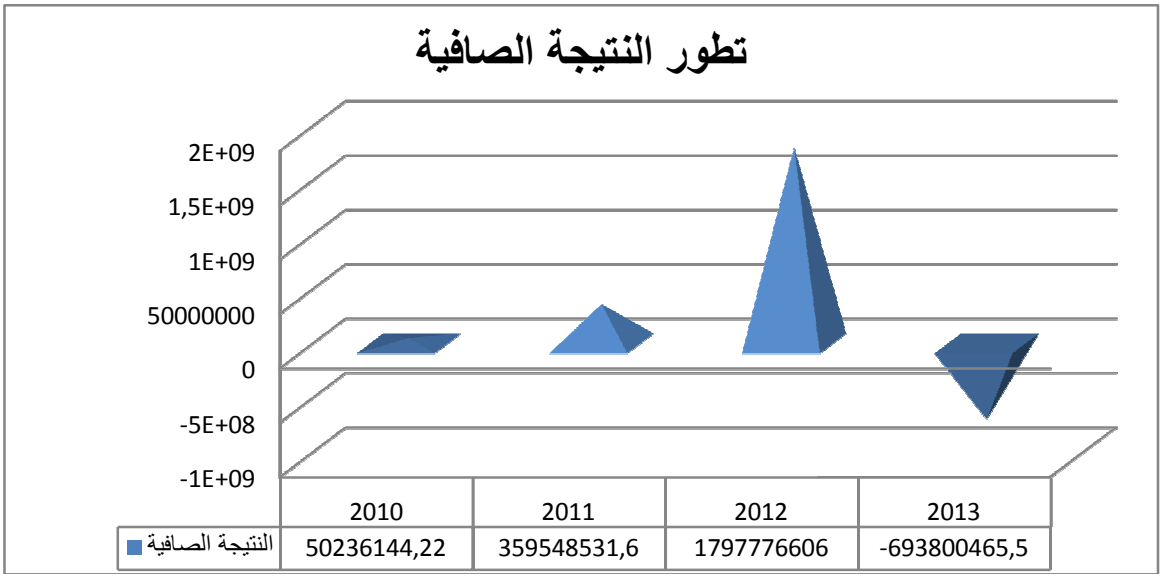

3.التحليل المالي و الاقتصادي للقوائم المالية :

- تعتبر القوائم المالية من أهم الوسائل الأساسية للإبلاغ و الاتصال بين المؤسسة و الأطراف المهتمة بالوحدة ، حيث توفر هذه الأخيرة العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالية للمؤسسة و ما حققته من نتائج ، و بعد الإطلاع على القوائم المالية (الميزانية ، حسابات النتائج) التي يتم إعدادها على مستوى الوحدة فهي توافق من الناحية الشكلية ما نص عليه النظام المحاسبي المالي و ذلك من أجل توفير معلومات ذات الخصائص النوعية و تقديم معلومات موثوق بها تسمح بإجراء المقارنة و تلبي احتياجات المؤسسة و الأطراف المستخدمة لها.
- يتم ضبط الكشوف المالية من طرف قسم المالية و المحاسبة و يتم إصدارها خلال مهلة أقصاها(06) ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية حيث يتم تبيان المعلومات التالية :
  - تسمية الشركة ، الاسم التجاري ، رقم السجل التجاري
  - طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية ، مجمعة)

- تاريخ الإقفال و تعرض الكشوف المالية للمؤسسة بالعملة الوطنية كما توفر المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة . (أنظر الملحق رقم 03)

❖ **تحليل مؤشرات التطور :**

1. رقم الأعمال (**CA**): نلاحظ أن رقم الأعمال في نمو مستمر من سنة 2010 الى غاية سنة 2013 مما يدل على ارتفاع مداخيل الوحدة نظرا لزيادة عدد الزبائن بمختلف أنواعهم ، كما يوضحه المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم (51): تطور رقم الأعمال

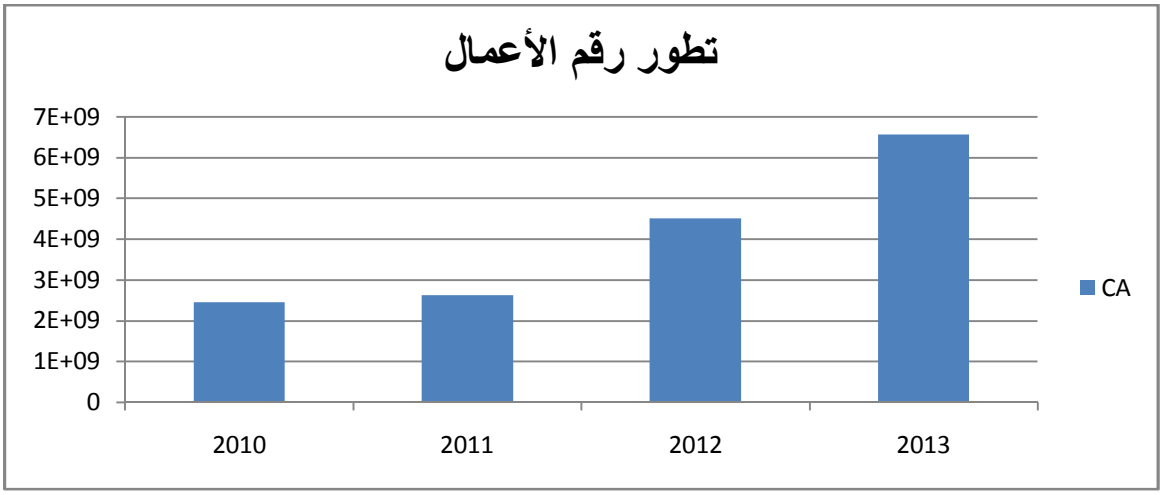

2. القيمة المضافة (VA):على عكس رقم الأعمال فإن القيمة المضافة المحققة من طرف الوحدة لم تعرف استقرارا حيث انخفضت في سنة2011 بنسبة(30%-) ثم ارتفعت بنسبة كبيرة جدا في سنة 2012 (478%+) ، ثم انخفضت في سنة 2013 بنسبة (40.8%-) يمكن توضيح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم (52): تطور القيمة المضافة

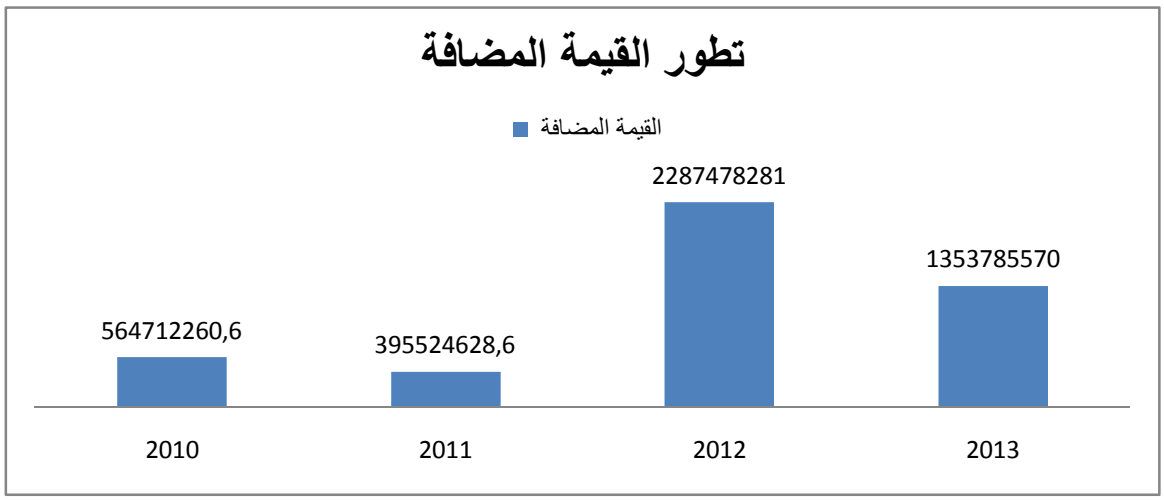

3.نتيجة الاستغلال : نلاحظ أن نتيجة الاستغلال على غرار القيمة المضافة حيث إرتفعت في سنة 2011 بنسبة كبيرة 180%+، حيث واصلت الارتفاع في سنة 2012 بنسبة 323%+ ثم إنخفضت في سنة 2013 بنسبة 70%– حيث يوافق انخفاض نتيجة الاستغلال لهذه السنة انخفاض القيمة المضافة و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (53): تطور نتيجة الاستغلال

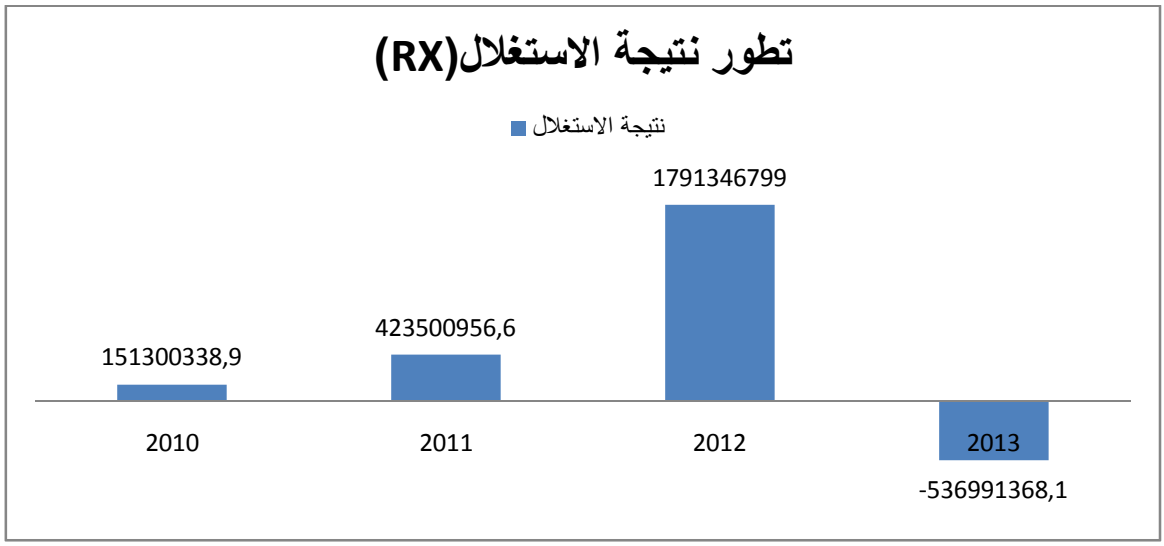

4. النتيجة الصافية لسنة المالية : استمرت النتيجة الصافية في الارتفاع حيث في سنة 2011 ارتفعت بنسبة كبيرة جدا مقارنة بسنة 2010 615%+ و في سنة 2012 واصلت ارتفاعها بنسبة 400%+ ، ثم انخفضت في سنة 2013 بنسبة 61.4%– على غرار القيمة المضافة و نتيجة الاستغلال .

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية:

دراسة جودة المعلومات المالية في القوائم المالية التي تم إعدادها وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي من خلال الخطوات التالية:

- تحديد النقاط المحققة من خلال مدى توفر الإجراءات المتبعة، وذلك استنادا إلى المنهجية التالية:
  - المقابلة الشخصية: مع المسؤولين والقائمين على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المعنية، بغية التعرف على مدى تحقيق هذه المؤسسات للتوحيد والثبات في طرق التقييم...
  - الملاحظة: من خلال تتبع بعض مراحل التسجيل و كذا الوقوف على كيفية الحرص على ممتلكات المؤسسة وخاصة عند دخولها
  - تحليل الوثائق: من خلال الاطلاع على شكل مختلف القوائم وملحقاتها، ومدى استجابتها للنظام المحاسبي المالي

1. الصيغة العامة لمتغيرات المعلومة المالية :

$$Yi= a + B1x1 + B2x2 + B3x3 + B4x4 + Ei$$

حيث :

a: يمثل ثابت الانحدار

Yi : تمثل قيمة المتغير التابع (مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي)

X1 :يمثل المتغير المستقل الأول (الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية)

B1 :يمثل معامل الانحدار للمتغير المستقل الأول (الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية)

x2: يمثل المتغير المستقل الثاني (الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة في المعلومات المالية)

B2: يمثل معامل الانحدار للمتغير المستقل الثاني (الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة في المعلومات المالية)

X3 : يمثل المتغير المستقل الثالث (الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المالية)

B3 : يمثل معامل الانحدار للمتغير المستقل الثالث (الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المالية)

X4 : يمثل المتغير المستقل (الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية)

B4: يمثل معامل الانحدار للمتغير المستقل الرابع (الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية)

E : يمثل الخطأ العشوائي

i: يمثل عدد مؤسسات العينة

المتغير التابع: مستوى جودة المعلومات المالية

Yi : تمثل قيمة المتغير التابع (مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي)

المتغيرات المستقلة: يتم تحديدها من خلال المتغيرات المستقلة التالية :

2. **تطبيق الصيغة العامة لجودة المعلومة المالية :**

- تم الاعتماد في تحديد قيمة المتغيرات المستقلة على الطريقة التالية :

  وجود إجراء =1، عدم وجود إجراء =0

- أما في تحديد قيمة معاملات الانحدار تم الاعتماد على الطريقة التالية :

  مجموع القيم للمتغيرات المستقلة ⟵1

  قيمة المتغير المستقل ⟵ BI(معامل الانحدار للمتغير المستقل)

  حيث BI=قيمة المتغير المستقل /مجموع قيم المتغيرات المستقلة.

- تم توزيع النموذج على موظفي قسم المالية و المحاسبة حيث كانت النتائج كالآتي :

الجدول رقم (12): الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية

الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية	وجود الإجراء	عدم وجود الإجراء
الالتزام بالشكل المنصوص عليه في الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي	1	
الالتزام بالمحتوى المنصوص عليه في الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي	1	
توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها	1	
توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	1	
الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية	1	

الجدول رقم (13): الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة في المعلومات المالية

الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة في المعلومات المالية	وجود الإجراء	عدم وجود الإجراء
تقديم (جاهزية) التقارير المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي	1	
تقديم التقارير المالية فور طلبها من المستخدم طيلة السنة المالية		0
إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة	1	
تقديم معلومات سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ وتقييم صحة القرارات السابقة		0
تقديم معلومات مالية مرشدة تدل على تحركات الأحداث المتنبأ بها		0
توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى	1	

الجدول رقم (14): الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المالية

الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المالية	وجود الإجراء	عدم وجود الإجراء
توحيد المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية	1	
توحيد طرق التقييم المحاسبي المتبعة في تقييم الحسابات	1	
توحيد طريقة عرض القوائم المالية الأساسية	1	
توحيد طريقة عرض القوائم الملحقة		0
تماثل المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من سنة لأخرى	1	
تماثل طرق التقييم المحاسبي من سنة لأخرى	1	
تماثل القوائم المالية الأساسية من سنة لأخرى	1	
تماثل طريقة عرض القوائم المالية الملحقة		0

الجدول رقم (15): الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية:

الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية	وجود الإجراء	عدم وجود الإجراء
وجود إدارة مستقلة لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة		0
تقسيم وتوزيع محكم للوظائف بين العمال	1	
فصل تام بين مختلف العمليات وسلطة تسجيلها	1	
وجود ضوابط رقابية على الوصول المادي لممتلكات المؤسسة	1	
وجود مستندات مثبتة لمختلف العمليات،	1	
تسجيل فوري للعمليات بعد حدوثها	1	
القيام بالمطابقات الدورية يبين ما هو موجود وما هو مسجل		0
وجود ضوابط رقابية على برامج التشغيل		0
الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر عند تقييم وإدراج مختلف الحسابات في القوائم المالية		0

وجود مراجع داخلي ذو مستوى وخبرة	**1**	

- يمكن تلخيص النتائج كالآتي :

المتغيرات المستقلة	قيمتها	معاملات الانحدار	قيمتها
X1	5	B1	0.25
X2	3	B2	0.15
X3	6	B3	0.3
X4	8	B4	0.3

(0.3*6)+(0.3*6)+(0.15*3)+(0.25*5)+1=Y1

6.3=Y1

الدرجة المثلى التي يمكن أن يحققها النموذج:*Y=8.83

وعليه فإن نسبة درجة جودة المعلومات =8.83/6.3*100 =71.36%

نسبة درجة جودة المعلومات المفصح عنها في الكشوف المالية =71.36%

3. النتائج و التحليل :

من خلال دراسة النقاط التالية :

- الإجراءات المحاسبية و التنظيمية في تسجيل العمليات
- شكل و مضمون القوائم المالية
- مستوى جودة المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية

توصلنا لنتائج التالية :

1. الاهتمام الكبير من طرف المؤسسة بالنظام المحاسبي الجديد مما انعكس على فعالية الأداء المحاسبي .

2. يعتبر النظام المحاسبي الجديد محور العمل المحاسبي للمؤسسة لما يقدمه من معلومات مالية تستخدم في اتخاذ القرارات التشغيلية و الإستراتيجية.

3. تم تصميم النظام المحاسبي الآلي الجديد بما يتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF الذي يسمح بتوليد معلومات مالية ذات مصداقية لجميع الأطراف .

4. إن التزام المؤسسة بتقديم قوائم مالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي يعزز من موثوقية هذه القوائم و يزيد من دقة و قابلية المعلومات المالية للمقارنة و يرفع من جودة و نوعية المعلومات المالية

5.إن التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي له دور هام في زيادة الكفاءة و الفعالية و تمكين المؤسسة من القيام بالإجراءات المحاسبية الصحيحة في معالجة الأحداث الاقتصادية .

6. يسمح النظام المحاسبي الجديد برفع من مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية المنتجة و تسهيل التعامل مع متطلبات تغيرات البيئة المحاسبية الدولية من خلال المرونة في تغير الطرق و الإجراءات المحاسبية بهدف زيادة درجة الإفصاح و الشفافية و القياس في الكشوف المالية.

7. هناك بعض المعوقات و التي تحد من تطبيق و مقاربة بعض الأحداث الاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح و نخص بالذكر عملية تقييم الممتلكات بالقيمة العادلة .

8. تسمح مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة بإعطاء نظرة شاملة عن سير نشاط المؤسسة من خلال التقارير المتعددة التي تفصح عنها المؤسسة و الشيء الذي يزيد من احتوائها أكثر على معلومات واقعية و ملائمة للأطراف المستخدمة لها .

9. تقوم المؤسسة دائما بعملية تحديث مستمرة لنظام المعلومات المحاسبي ضمن استراتيجية تغذية عكسية شاملة لجميع أنشطتها من خلال التقارير الثلاثية و السداسية و ذلك لمواكبة التغيرات الجديدة في البيئة المحاسبية و الاقتصادية و من أجل تحقيق كفاءة عالية للاداء و الاستمرار و المحافظة على مركزها الوطني و الدولي .

10.تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن القوائم المالية بما يتوافق مع ما حدده النظام المحاسبي المالي وهي الميزانية و حساب النتائج التي يتم إعدادها على مستوى الفروع أما على مستوى المجمع فيتم إعداد جميع الكشوف المالية وهي : الميزانية ،حساب النتائج ، تدفقات الخزينة، تغيرات حركة الأموال الخاصة ،الملاحق ، حيث تسمح هذه الكشوف بإجراء المقارنة بين السنوات و بين المؤسسات الدولية الأخرى ، حيث تعرض هذه الكشوف بطريقة سهلة وقابلة للقراءة من قبل المستخدمين لها كما تحتوي الملاحق على معلومات هامة مثل : شرح الطرق و الإجراءات المحاسبية المستخدمة ، حيث تنتج هذه القوائم المالية معلومات تمتاز بالخصائص النوعية للمعلومة المالية

11. من أجل انتاج معلومات ذات مصداقية و ملائمة لإتخاذ القرارات يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة على أسس و قواعد سليمة حيث توفر كل العناصر و المقومات اللازمة لنجاحه و ذلك من خلال

تحديد و انتقاء أحسن المدخلات من مختلف المصادر الداخلية و الخارجية ومن مخرجات أنظمة المعلومات الفرعية الأخرى ، بالإضافة لاستخدام أحدث البرامج المحاسبية الحاسوبية مما يضمن أكثر دقة لتفادي الوقوع في الأخطاء و الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ،كما توظف المؤسسة إطارات و كفاءات قادرة على العمل بافضل الطرق و الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الحديثة لتسهيل عمليات تبادل المعلومات ، حيث تتفاعل و تتكامل هذه العناصر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من نظام المعلومات المحاسبي.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي أجرينها بالمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز لولاية ورقلة نستخلص النقاط التالية :

لنظام المعلومات المحاسبي دورا فعالا و مهما في المؤسسة لما يوفره من معلومات تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و لحل العديد من المشاكل التقنية .

نعكس تطبيق النظام المحاسبي الجديد على الأداء المحاسبي للمؤسسة مما زاد من فعالية العمل المحاسبي و الذي تمثل في مخرجات هذا النظام و التي تتمثل في مختلف القوائم المالية التي توافق شكلا و مضمونا متطلبات النظام المحاسبي المالي فهي بذلك توفر معلومات مالية ذات جودة و نوعية تساعد الأطراف المستخدمة لها من اتخاذ القرارات السليمة .

لم يتم بعد من تطبيق جميع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي نظرا لتعقد البيئة المحاسبية الجزائرية مما أدى من مواجهة المؤسسة لبعض المعوقات التي تحد من تطبيق كلي لمتطلبات النظام المحاسبي المالي مثل : التقييم بالقيمة العادلة ، السوق المالي و تداول الأوراق المالية .

تقوم المؤسسة بالتنسيق بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي و متطلبات النظام المحاسبي المالي بحيث تعتمد على دمج النظامين من حيث تحديد المدخلات التي يحددها النظام المحاسبي المالي ،كما أن سلامة و أمن هذه المدخلات بالأهمية القصوى وذلك لأن سلامتها تؤدي بسلامة المراحل الأخرى في النظام كما تسمح بجودة مخرجاته و بتوفير النظام المحاسبي المالي لإمكانية الترميز و دليل الحسابات دقيق يؤدي الى التسجيل السليم للأحداث الاقتصادية و تبويبها و استخدامها في الوقت المناسب ، و في ظل العمل المحاسبي الآلي الذي زاد من سهولة و سرعة تبادل المعلومات و توظيفها من خلال توفير النظام المحاسبي المالي شروط مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي و كذا القواعد و المبادئ المحددة و المعترف بها كمحاسبة التعهد ، أولوية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني ...الخ ،كما سمح الإطار التصوري الذي يوفره النظام من خلق مرجعية فكرية و نظرية يرجع إليها مستخدموا نظام المعلومات المحاسبي في معالجة مختلف العمليات المحاسبية من

أجل إنتاج معلومات مالية ذات جودة و نوعية ، و باستخدام لإستراتيجية التغذية العكسية من خلال التنسيق بين نظام المعلومات المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية من أجل الاستمرارية في تحقيق أهداف المؤسسة .

الخاتمة العامة

الخاتمـــــة العامـــــة

للمحاسبة دورا هاما في نجاح العديد من المؤسسات الاقتصادية لما توفره من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات السليمة ،و بوجود عدة مبادئ عملية ،أصبحت متعارفا عليها لدى المهتمين بالمحاسبة و قواعد المحاسبية ترجع إلى بداية نشأت المحاسبة المالية ، إلا أن المسار التطوري للمحاسبة بطيء مما ساهم في جمود الفكر المحاسبي و ثبات الممارسات المحاسبية في ظل ديناميكية الحياة الاقتصادية وبوتيرات متسارعة مما يستدعي انفتاح الفكر المحاسبي لمواكبة هذه التطورات على مستوى الساحة الاقتصادية .

يمكن القول بأن الثورة المحاسبية بدأت منذ النصف الثاني للقرن 20م ، و ذلك مع بداية الإلزامية القانونية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ،مما يجعل المحاسبة كأحد العناصر الهامة و التي تأثرت بعصر تكنولوجيا المعلومات و بيئة الإنتاج الحديثة و المتغيرة ، مع وضع الحجر الأساس لنظرية المحاسبة من أجل ضبط الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي تم الاعتماد على ما يسمى "بالإطار التصوري لنظرية المحاسبة " و الذي انبثقت منه المعايير المحاسبية الدولية و هذه الأخيرة خضعت لعمليات تطويرية مستمرة إلى حد الساعة حيث تم الانتقال و بطريقة مستمرة و متواصلة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) إلى معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) .

بذلك تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات في المؤسسة لما توفره من معلومات لكافة المستويات و الجهات الداخلية و الخارجية من خلال معالجتها للبيانات بأساليب و طرق مختلفة و متعددة، كما تربطها علاقة مع الأنظمة الفرعية الأخرى ضمن نظام المعلومات الكلي للمؤسسة فهي بذلك تؤدي دورا هاما من منطلق مكانتها الوظيفية و التي تتمثل في عكس الواقع المالي للمؤسسة ، ومع دخول المؤسسات في عولمة نشاطاتها الاقتصادية و المالية تماشيا مع عصر الثورة العلمية و التكنولوجية حيث أصبحت المعلومة من أهم عناصر الإنتاج ، ولتحكم في المعلومة على المؤسسات تصميم نظام معلومات محاسبي وفق أسس علمية حديثة بهدف عقلنة إنتاج و استهلاك المعلومة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من بين العناصر الهامة لنجاح المؤسسة خاصة من الناحية الاتصالية مع البيئة المحيطة بها لما يوفره من معلومات ذات جودة تمتاز بالخصائص النوعية للمعلومة المالية و التي تعتمد عليها الأطراف المستخدمة لها للحكم على الواقع المالي للمؤسسة بصورة صادقة ، لم تعد عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية تتم بمعزل عن البيئة الاقتصادية و التركيز فقط على أهداف المؤسسة الداخلية حيث أصبحت المتغيرات الجديدة تفرض على المؤسسة اعتبارات تصميمية تتوافق مع المتطلبات الحديثة خاصة المتغيرات المتأتية من البيئة التكنولوجية في مجال الاتصالات و الانترنت وشمولية العملية الاقتصادية بما يعرف

الخاتمـــــة العامـــــة

بالتجارة الالكترونية و هذه الأخيرة لا تعرف الحدود السياسية أو الجغرافية فبيئتها افتراضية و تحكمها قوانين خاصة ، و بالتالي تصميم نظام معلومات محاسبي يمتاز بالمرونة في التحديث للاستفادة من المزايا التي تقدمها التقنيات الحديثة .

كما أن عملية مواكبة التغيرات الاقتصادية في مجال المحاسبة على المستوى الوطني تستند لإطار تشريعي و قانوني يوضع من طرف السلطة المختصة فالجزائر كأحد الدول المسايرة لتحولات الاقتصادية الدولية تأثرت بيئتها الاقتصادية بهذه التحولات ، حيث يمكن إبراز ذلك في المجال المحاسبي من خلال:

- إلى غاية سنة1975م كانت المؤسسات الاقتصادية الوطنية تسيير بواسطة المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG)
- في سنة1975 م بدا تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (PCN) كأول خطوة في مجال ضبط و تنظيم و توحيد العمل المحاسبي على المستوى الوطني
- مع تزايد الضغوطات الداخلية و الخارجية في المجال العمل المحاسبي استدعت الحاجة لإجراء مراجعة شاملة للمخطط المحاسبي الوطني و إصلاحه من اجل مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى منظمات الأعمال المحاسبية و على رأسها مجلس المعايير المحاسبية الدولية جاءت هذه العملية بما يعرف " النظام المحاسبي المالي " (SCF) بمقتضى القانون رقم 07/11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 و الذي تقرر فيما بعد و تماشيا مع البيئة الاقتصادية الجزائرية و التي لم تكن مهيأة بالشكل المطلوب لتطبيق هذا القانون مباشرة تم اعتماد تاريخ 2010/01/01 كبداية فعلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في كل المؤسسات الوطنية .

انطلاقا مما سبق تناولنا في دراستنا هذه أهم الانعكاسات التي جاء بها "النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية " و للوقوف على هذه التغيرات قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول المحاسبة المالية من التنظير الى التدويل ثم انتقلنا الى الفصل الثاني كخطوة منطقية تناولنا فيه الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية من التنظير الى التطبيق محاولة منا للربط ألمفاهيمي بين متغيرات الدراسة و كخطوة تطبيقية قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع الممارسة المحاسبية وكانت مؤسسة سونلغاز – المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز –لولاية ورقلة – محل الدراسة التطبيقية .

من خلال معالجتنا لإشكالية الدراسة و متمثلة في" ما مدى استجابة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية للمتطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي ؟ ، حيث كانت النتائج المتوصل إليها من خلال معالجة إشكالية الدراسة كالآتي :

الخاتمـــــة العامـــــة

- **نتائج الدراسة :**

- تسعى معظم الدول الكبرى لدفع عملية التوحيد المحاسبي من خلال مقاربة التغيرات على مستوى الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية من أجل تجاوز الاختلافات التي قد ترد على القراءات المالية للكشوف المالية من خلال توحيد الإطار العام لعرض هذه الكشوف و محاولة تقنين جميع الإجراءات المحاسبية التي تعتمد عليها عملية إعداد التقارير المالية و تدويلها من خلال المنظمات المحاسبية الدولية
- لم يكن التغير على مستوى الوطني للممارسة المحاسبية اختياريا فلقد أدت التغيرات على المستوى الدولي بفرض ضغوط داخلية و خارجية على الجزائر لإعادة مراجعة النظام المحاسبي المطبق على المؤسسات الوطنية و الذي افرز مجموعة من النقائص و المعوقات و التي كانت تحد من تسجيل الكثير من الأحداث الاقتصادية المستجدة و التي لم تكن معمولا بها في السابق مثل "عقود الإيجار التمويلية ،الضرائب المؤجلة ، القيمة العادلة ، و كذلك عدم ملائمة مخرجات النظام المحاسبي للمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية لا من الناحية الشكلية أو من الناحية الضمنية .
- يعتبر النظام المحاسبي المالي محور عملية تغير النظام المحاسبي حيث تم إعداده على نقائص المخطط المحاسبي الوطني و بالتنسيق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ، بما يضمن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة محاسبية تتوافق مع متطلبات البيئة المحاسبية الدولية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IAS) و معايير إعداد التقارير المالية (IFRS)
- إن التغير الحاصل على مستوى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي يستند بالأساس للإطار التصوري للممارسة المحاسبية و الذي حدد ما يجب أن تكون عليه المعلومة المالية ، حيث تم تحديد القوائم المالية بما حددته المعايير المحاسبية الدولية شكلا و مضمونا مما سهل عملية قراءتها و تدولها و توظيفها من طرف مستخدميها
- من جملة ما جاء به النظام المحاسبي المالي هو معالجة العمليات التي لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي الوطني كما يسمح بإعداد التقارير المالية بما يقارب الممارسة الدولية القائمة من خلال دمج مدمج ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية ، وتماشيا مع التطورات استجاب هذا النظام لتغيرات في مجال الإعلام الآلي حيث قام بتنظيم عملية مسك المحاسبة وفق أنظمت الإعلام الآلي مما زاد من أهمية النظام المحاسبي المالي .
- تخضع العملية التصميمية لنظم المعلومات المحاسبية لجملة من إعتبارات التصميم و ذلك لارتباطه بعدة متغيرات ديناميكية متكاملة فيما بينها و من أجل أن يكون النظام المعلومات المحاسبي فعالا يتم توظيف جميع هذه المتغيرات في العملية التصميمية بما يضمن جودة مخرجاته و أمن و سلامة مدخلاته و على رأس هذه المتغيرات نجد النظام المحاسبي المالي كأداة أساسية و ركيزة رئيسية لتصميم نظام

الخاتمـــــة العامـــــة

المعلومات المحاسبي و كذلك الإطار الوظيفي و التشغيلي للمؤسسة و الذي يتحكم في بنية نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة الى المتغيرات الأخرى .

- يمكن الاعتماد على عدة مناهج في تصميم نظم المعلومات المحاسبية ووفقا للأهداف الإستراتيجية المحددة مسبقا من طرف المؤسسة ، كما أن نظم المعلومات المحاسبية تخضع لعمليات صيانة و تحديث من أجل استمراريتها في تحقيق أهداف المؤسسة و لضمان فعالية أدائها تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات و المفاهيم الحديثة مثل : قاعدة المعطيات لحفظ البيانات ، نظام أمن المعلومات من أجل ضمان سلامة و موثوقية و سرية المعلومات ، حيث كل هذه الإجراءات تتمحور حول الوظيفة الأساسية لنظم المعلومات المتمثلة في ضمان مخرجات تعكس بصورة صادقة الواقع المالي للمؤسسة .
- من خلال توفير مؤسسة سونلغاز لجميع متطلبات العمل المحاسبي و السهر دائما على رفع مستواه كانت السباقة من بين المؤسسة الوطنية في تطبيق النظام المحاسبي المالي و تكييف الممارسة المحاسبية على مستوى مجمع سونلغاز أولا ثم تعميمها على جميع الفروع الأخرى بما يتوافق مع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ، مما من شأنه رفع الأداء المحاسبي للمؤسسة
- بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية و التنظيمية للأحداث الاقتصادية ، حيث تم إعادة تصميم الإجراءات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي ، و من الناحية العملية تم تسهيل و تسريع عمليات التسجيل و الترحيل ضمن النظام المحاسبي المعمول به سابقا من خلال أتمتة جميع مراحل تبويب و تسجيل العمليات المحاسبية و إدراجها ضمن النظام المحاسبي الآلي مما ساعد في تطوير العمل المحاسبي و زاد من أهمية المعلومة المحاسبية من خلال استخدامها في عمليات الاتصال و تبادل المعلومات المحاسبية و ذلك بإنتاجها في الوقت المناسب .
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية و التي تعتبر مقياس لفعالية الأداء المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مما يعزز من موثوقيتها و يسمح لها بالتأثير على سلوك مستخدميها و يرفع من جودة و نوعية المعلومات المالية .
- مما يثير الانتباه هو درجة استجابة موظفي قسم المالية و المحاسبة للتغيرات التي جاء بها نظام المحاسبي المالي ، و الذي يدل بوجود عدة تحسينا و إضافات جديدة أستحدث في نظام المعلومات المحاسبي تماشيا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي من عدة جوانب و أكثر من ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي الجديد تغير جذريا نتيجة تغير النظام المحاسبي مما يدل على المرونة التي تتمتع بها المؤسسة ورغتها في تحقيق الهدف الاستراتيجي لها و الذي يتمثل في مسايرة التغيرات الجذرية على مستوى الساحة المحاسبية و الإفصاح عن القوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي ، كما يتلقى

الخاتمـــــة العامـــــة

موظفي قسم المالية و المحاسبة دورات تكوينية مستمرة لرفع أداء مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي بما يضمن كفاءتهم العالية في استخدام المعلومات المالية و توظيفها بشكل سليم .

- **نتائج اختبار الفرضيات :**

بعد استخلاص نتائج الدراسة نتوصل لنتائج اختبار الفرضيات و التي كانت كالآتي :

- الفرضية الأولى : ما هي درجة استجابة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لنظام المحاسبي المالي(SCF) ، تم إثباتها وتوصلنا إلى أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة موضوع الدراسة قامت بإحداث تغيرات جذرية بما يسمح بالتغير الشكلي و الضمني للقوائم المالي بما يحدده نظام المحاسبي المالي .
- الفرضية الثانية :تقوم هذه الفرضية على أن يحدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات المالية الواجب توفرها في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لتكون ملائمة ، تم إثباتها من خلال تحديد المدخلات لنظام المعلومات المحاسبي بما يضمن موثوقية و مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومة المالية للقوائم المالية و التي تضبطها قواعد النظام المحاسبي المالي .
- الفرضية الثالثة : توافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية بشكل كلي للمتطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي ، تم إثباتها جزئيا فدرجة التوافق بين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و متطلبات نظام المحاسبي المالي لم تكن بدرجة كلية نتيجة للمعوقات الموجودة على مستوى البيئة المحاسبية و التي تحد من تطبيق بعض المعايير المحاسبية مثل القيمة العادلة ، وعليه يمكن القول بأن القوائم المالية توافق متطلبات النظام المحاسبي المالي بالحد الكافي و المقبول إلى حد ما من طرف مستخدمي القوائم المالية و بما يضمن مصداقية و نوعية المعلومة المالية .

4. الاقتراحات و التوصيات :

- تكثيف الدورات التكوينية خاصة للمختصين بنظام المعلومات المحاسبي من أجل استغلالهم في العملية التطويرية لهذا النظام فالمحاسب عنصر هام من عناصر نظام المعلومات المحاسبي و يعتبر محور رئيسي في عملية التحديث بما يخلق مرونة من الناحية التنظيمية تزيد من فعالية نظام المعلومات المحاسبي

الخاتمـــــة العامـــــة

- تأهيل مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي و تعميم العمل المحاسبي الآلي ضرورة حتمية لسير نشاط المؤسسة بما يكفل لها تحقيق رغبات الأطراف الأخرى من خلال توفير المعلومات المالية اللازمة و في الأوقات المناسبة
- تقليص الوثائق الثبوتية للأحداث الاقتصادية من خلال إجراء دراسة تقنية محاسبية تسمح بتسهيل عمليات إدخال البيانات المالية بما يقلل من الأخطاء و يزيد من درجة جودة المخرجات و يسهل عمليات البحث .
- تعميم تجربة سونلغاز باعتبارها من المؤسسات الرائدة في تطبيق نظام المحاسبي المالي إلى المؤسسات الأخرى مرورا بالمراحل التطبيقية التي مرت بها المؤسسة و الاستفادة من تجربة المؤسسة في تعديل و تصحيح الثغرات و استخلاص النقائص الممكنة في نظام المحاسبي المالي .
- تخصيص قسم ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية يختص بدراسة النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية و التغيرات اللازمة من أجل مواكبة متطلبات و مستجدات البيئة المحاسبية و هذا ما يضمن العمل المستمر للمؤسسة المتوافق مع متطلبات التغيرات الاقتصادية .
- ضرورة تعديل الأطر التشريعية للقوانين الجبائية و التجارية بما يتناسب مع متطلبات النظام المحاسبي المالي فهو يعتبر بمثابة الإطار العام الذي تنشط تحته جميع المؤسسات الاقتصادية.

5. آفاق الدراسة :

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات المتوفرة و هي بذلك لم تلم بجميع جوانب الموضوع و مما لاشك فيه أن هذا الموضوع مرتبط بالبيئة المحاسبية و التي لا تعرف الثبات فهي متغيرة نتيجة للمعطيات الاقتصادية الوطنية و الدولية و عليه فإن هذا البحث له عدة آفاق ومن بين النقاط التي أثارة اهتمامنا من خلال إنجاز هذا البحث هي :.

- انعكاسات النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للبورصة.
- معوقات الأطر التشريعية للقوانين الجبائية و التجارية على عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية .
- تقييم نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية ودرجة استجابتها لمتطلبات نظام المحاسبي المالي .

قائمـــــــة المراجـــــــــــــع

الرقم	المرجـــــــــــــع
أولا . المراجع العربية	
01	أمين السيد أحمد لطفي ،المحاسبة الدولية للمؤسسات المتعددة الجنسيات ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004
02	السيد ،سيد عطاالله،نظم المعلومات المحاسبية ،دار الراية للنشر و التوزيع ،ط1،الأردن
03	أحمد حلمي جمعة و آخرون ،نظام المعلومات المحاسبي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2007
04	الرزق صالح ،آل آدم يوحنا ،مبادئ المحاسبة "أسس و اصول علمية و عملية "،دار الحامد لنشر و التوزيع، عمان،2000
05	العيسي ياسين ، أصول المحاسبة الحديثة الحاسوبية ، دار الشروق لنشر و التوزيع ، عمان،2003
06	أبو خضرة حسام ،و عبد الله عشيشي و حسن سمير ،نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ،2008
07	الصحن عبد الفتاح ، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية ، الاسكندرية ، مصر ، 1983، مؤسسة شباب الجامعة
08	أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، الاطار الفكري و النظم التطبيقية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2003
09	أحمد حلمي جمعة و آخرون ،نظام المعلومات المحاسبي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2007
10	بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS ،ج1،دار هومة ، الجزائر ،2010
11	جعفر عبد الإله،النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين ، عمان ،دار المناهج للنشر و التوزيع، 2007
12	جمعة أحمد ، العربيد عصام ، الزعبي زياد،"نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر "، دار المناهج للنشر و التوزيع،2003
13	جريوننج هيني ،معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، 2006
14	حيدر محمد علي بني عطا ،مقدمة في المحاسبة والمراجعة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان

	،الطبعة الأولى،2007
15	حسين القاضي ، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها ، دار الثقافة للنشر ، دمشق ، سوريا ،ط 2008
16	حسين القاضي ،المحاسبة الدولية ، الدار العلمية للنشر ،عمان ، 2000
17	حفناوي محمد يوسف،نظم المعلومات المحاسبية ،دار وائل للنشر ،عمان، 2001
18	حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ،ط1،الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،عمان 2000
19	خشبة محمد السعيد ، نظم المعلومات "المفاهيم التحليل التنظيم "، القاهرة ، مطابع الوليد، 1992
20	خالد جمال الجعارات – معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS_S & $IFRS_s$ – إثراء للنشر والتوزيع الشارقة (عمان) مكتبة الجامعية ، ط1، 2008
21	دبيان السيد ، عبد المقصود محمد ، محمد الفيومي ،في تصميم نظام المعلومات المحاسبي ،الأسكندرية ، مصر مؤسسة شباب الجامعة ، 1993
22	دونالد كيسو جيري ويجانت ، ترجمة أحمد حامد حجاج ،المحاسبة المتوسطة،دار المريخ للنشر ، 1999
23	رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر ،عمان ، دار وائل، الطبعة الثانية ،2006
24	رملي فياض حمزة ،نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية ، الأبادي للنشر و التوزيع ، السودان ،2011
25	رضوان حلوة حنان ،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير ،دار وائل للنشر و التوزيع ،2003،
26	عماد الصباغ ،نظم المعلومات (ماهيتها و مكوناتها)، دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان، الطبعة الأولى،2000
27	سيد غالب ياسين ، نظم المعلومات الادارية ، دار البازوري العلمية، عمان ، 1998
28	سعد غالب ،أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات ، دار المناهج الأردن ،2009
29	سليم ابراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،1998 ،
30	سلطان المحمد السلطان، نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2005

31	سلطان ابراهيم ، نظم المعلومات الادارية ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ،الاسكندرية، 2000
32	محمود السيد الناغي ،نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية ، المكتبة العصرية ، مصر 2002
34	محمد صبري إبراهيم ندا وآخرون ،مبادىء المحاسبة المالية ، مطبعة دار السلام ،مصر،2007
35	كمال النقيب ،مقدمة في نظرية المحاسبة ، عمان ، دار وائل ،2004
36	عامر ابراهيم قندلجي ، علاء الدين عبد القادر الجناني "نظم المعلومات الادارية و تكنولوجيا المعلومات "، الطبعة الثالثة، دار الميسرة،2009
38	علي عبد الهادي مسلم ،مذكرات في نظم المعلومات الادارية ،مراكز التنمية الادارية ،2001
39	عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة ، الكويت 1990
40	عبد الرزاق محمد قاسم ،تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،2004
41	عماد الصباغ ،تطبيقات الحاسوب في نظم المعلومات ،الدار العلمية للنشر و التوزيع،عمان الاردن،2000
42	عماد الصباغ ، نظم المعلومات ،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الأولى،2000
43	عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن،1998
44	وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،"دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية "،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2002،
45	وليد ناجى الحيالى ،نظرية المحاسبة ج1 ،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007
46	وليد ناجي الحيالى ، مدخل في المحاسبة الادارية ،منشورات الجامعة المفتوحة ،طرابلس 1991
47	محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية،الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر الأردن،2008
48	معالي فهمي حيدر ،نظم المعلومات –مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002
49	محمد أبو نصار، جمعة حميدات – **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية** – دار وائل، عمان، 2008
50	نجم عبد الله الحميدي و آخرون،نظم المعلومات الإدارية ، دار وائل ،عمان ، الأردن، الطبعة الأولى،2005

ثانيا .المراجع الأجنبية	
Gerard Melyon ,Rendios ,Noguera,Comptabilitegenerale Editioneska ,Paris,2001	51
Bermard Ensault Christian Horrae,Comptabilite Financiere,3eme Edition, Presse Universitiarede France,Paris,2001	52
Catheriene Maillet,Anne Le Manh(2006) :Normes Comptabeles Internationales Ias /Ifrs,Edition2006	53
Jeam François Des Robert,François Mechin Herve Puteaux (2004) :Norme Ifrs Et Pme Edition Dunod	54
Jean – François Regnard, ***Lire Un Bilan C'est Simple,*** *(Paris : Chiron ,2007)*	55
Camille moigne ,organisation du systeme d'information de gestion,edition foucher ,paris,2001	56
Kenneth C .Laudon,Jane P .Laudon,Les Systemes D'informations De Gestion :Organisation Et Reseaux Strategiques Erpi Editions(Quebec) ,Canada,2001	57
Armand Dayan Et Autres ,Manuel De Gestion,Volume 1,Ellipses,Edition,Paris,1999	58
Loudon .k.c. And laudon .j.p."Management information systems"2006,9th ed ,prentice hall,	59
a.kaddouri et a.mimeche : cours de comptabilité financiére selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG editions, algerie,2009	60
الملتقيات و المجلات و الدراسات	
حكيمة بوسلمة،عرض المعيار المحاسبي رقم 1 ، ملتقى الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، البليدة 2009	61
عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، ملتقى الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، البليدة	62
لدرع خديجة ، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد ، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس	63
بن أفرج زوينة ،القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية ، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و	64

	التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس
65	توفيق جوادي ،"إصلاح الغطار المحاسبي في الجزائر و تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية "، المؤتمر العلمي الدولي حول "الاصلاح المحاسبي في الجزائر "يومي 30/29 نوفمبر 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
66	رحال علي ، القوائم المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 01 2007،
67	نورالدين بهلول ، دغمان زوبير ، اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس
68	شنوف شعيب ، الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي
69	عزوز تلمي ، متلوي محمد ، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي
70	سعد بوراوي ، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي
71	شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 00 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006
72	توفيق جودي ، "إصلاح الاطار المحاسبي في الجزائر و تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية " ، المؤتمر العلمي الدولي حول "الاصلاح المحاسبي في الجزائر "يومي 30/29 نوفمبر 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
73	[1]آيت محمد مراد ،أبحري سفيان،النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف " ، المؤتمر العلمي الدولي حول "الاصلاح المحاسبي في الجزائر "يومي 30/29 نوفمبر 2011 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
74	مختار مسامح ،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ،يومي 17-18 جانفي 2010 ،المركز الجامعي الوادي

75	خالد نصار ، المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند الاتصال المحاسبي في ظل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، يوم دراسي 'واقع تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في فلسطين ' الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة مارس 2013،
76	ابراهيم ميده،العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم القتصادية و القانونية ،المجلد 25، العدد الأول ،2009
77	أحمد لعماري ،طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2001
78	آلان عجيب مصطفى هلندي ، ثائر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ، مجلة علوم انسانية ،العدد 45،2010 العراق
79	حسين مصطفى هلالي : تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية ،ندوة الدعم المؤسسي و المعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة ، مصر ،10/06/فيفري/2004
الرسائل و الأطروحات	
80	شنوف شعيب ،الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،2007،
81	شعباني مجيد ،دراسة نماذج لنظم و تكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية و سبل تفعيلها ،مذكرة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ،2010
82	سفير محمد، الافصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية ،رسالة ماجستير ،جامعة المدية 2009
83	شناي عبد الكريم ،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية ،رسالة ماجستير ،جامعة العقيد لخضر ،باتنة ،2009
84	كيحل عبد القادر ،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IFRS/IAS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،مذكرة ماجستير ،جامعة حسبة بن بو علي ،الشلف ، 2008
85	[1] دشاش أم الخير ،متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية ،مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2010
86	علي البحري ، دراسة تحليلية للنظام المحاسبي المالي الجزائري و مدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2009،

87	عزة الأزهر ، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية ، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009
88	الطيب الوافي ، جدوى أتمتة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة العربي تبسي2004
89	علا أحمد عبد الهادي الزعانين ،أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية ،رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ،2007
90	طرابلسي سليم ، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج خيضر ، باتنة ،2009
91	ماهر سالم أبو هداف ، تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ،2011
92	عيادي محمد لمين ،مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2008،
93	القشي ظاهر ،مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ،رسالة دكتوراه،جامعة عمان ، الأردن ،2003
94	سعد بن البار ،دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011
95	غزازي عمر ، دراسة و تحليل أثر فعالية نظم المعلومات في كفاءة عملية إتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ، 2007
96	محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2007
97	معوج عبد الحكيم ، مناهج بناء نظم المعلومات الإدارية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2003،
98	محمد لمين عيادي،مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2008

الملحق رقم (01): مراحـــل تطـــور (IASC)

المرحلـــــة الأولـــــى من 1973 الى 1992	في سنة 1974 انظم 06 أعضاء مشاركين هم (بلجيكا ، الهند ، اسرائيل ، نيوزلندا ، باكستان ، زيمبابوي) حيث تم اصدار المعيار IAS1 الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية
	1976 مول محافظو البنوك المركزية للدول العشر الكبرى ، مشروع اصدار معيار محاسبي دولي خاص بالقوائم المالية للبنوك
	1977 تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC و هي هيئة تضم هيئات المحاسة و المراجعة للدول الأعضاء في اللجنة و الهيئات المهنية للدول المختلفة ، وأسندت له مهمة اصدار قواعد السلوك المهنية و اصدار معايير المراجعة الدولية و رقابة الجودة
	1984 عقدت عدة مؤتمرات دولية نظمتها كل من منظمة التنمية و التعاون الدولي و الجمعية الدولية للأوراق المالية و هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية و أعدت تصور لمشروع قيد الأوراق المالية في الأسواق العالمية و كان ذلك سنة 1985
	1986انضم ممثل هيئة المحللين الماليين لعضوية مجلس ادارة اللجنة الدولية
	1987 انضمت المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) الى المجموعة الاستشارية للجنة الدولية
	سنة 1988 دخول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) كملاحظ
	1989 دعت جمعيت الخبراء الاستشارية الأوروبية الدول الأوروبية للمشاركة الفعلية في أنشطة اللجنة الدولية
	1990 انضمام الاتحاد الأوروبي الى اللجنة الاستشارية و تقنين العلاقة بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) و اللجنة
المرحلـــــة الثانيـــــة من 1993 الى 2001	1994 أقرت المنظمة الدولية للبورصات العالمية 14 معيارا من معايير اللجنة الدولية و قبلت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC)3 معايير دولية

	، كما طالب الكونغرس الأمريكي ووزراء التجارة لمنظمة التجارة العالمية و لجنة البورصة الاسترالية بضرورة العمل على انجاح الانتهاء من المعايير الدولية و مقاربة المعايير المحلية من الدولية
	1998 اصدرت كل من فرنسا، ألمانيا ،بلجيكا قوانين تسمح للشركات الكبرى باستخدام المعايير الدولية ، كما انضم أعضاء للجنة الدولية لتصبح عدد أعضائها حوالي 100 دولة
	1999 ازداد الدعم الدولي لمعايير اللجنة من طرف وزراء مالية الدول الصناعية السبعة ، المنظمة الأوروبية للخبرة الاستشارية ، هيئات المراجعة و المحاسبة للدول الأوروبية و الآسيوية
	2000 صادق البرلمان الأوروبي على قانون يلزم المؤسسات المدرجة في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في أجل أقصاه سنة 2005 و مدد الأجل الى سنة 2007
	بتاريخ 2001/04/10 تم اعتماد مجلس المحاسبة الدولية (IASB)كبديل للجنة و منذ ذلك الوقت أصبحت المعايير المصدرة من طرف هذا المجلس تسمى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) بدل المعايير المحاسبية الدولية (IAS).

المصدر: مرزوقي مرزوقي،حولي محمد ،مجلس المعايير المحاسبية الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي ، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 30/29 نوفمبر 2011 ص:3-5 .

الملحق رقم (02): قائمة استعراضية للمعايير المحاسبية الدولية IAS و معايير إعداد التقارير الماليةIFRS

1. قائمة المعايير المحاسبية الدولية الملغاة:

المعاييـــر		التغيـــرات
رقم المعيار	عنوان المعيار	
IAS3	القوائم المالية الموحدة	ألغي سنة 1989 و حل محله IAS 27 و IAS28
IAS4	محاسبة الاهتلاك	الغي سنة 1999 و حل محله IAS:38،22،16
IAS5	المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية	ألغي سنة 1998 و حل محله IAS 1
IAS6	أثار التغيرات في اسعار الصرف	الغي سنة 2003
IAS9	محاسبة تكاليف البحث و التطوير	ألغي سنة 1999 و حل محله IAS:38
IAS13	عرض الاصول المتداولة و المطلوبات المتداولة	ألغي سنة 1998 وحل محله IAS:1
IAS14	التقرير عن القطاعات	ألغي سنة 2009 و حل محله:IFRS 8
IAS15	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار	ألغي سنة 2003 و حل محله IAS:6
IAS22	اندماج الأعمال	ألغي سنة 2004 وحل محله IFRS:3
IAS25	محاسبة الاستثمارات	ألغي سنة 2001 و حل محله IAS:40،39
IAS30	الافصاح في البنوك و المؤسسات المالية	ألغي سنة 2007و حل محله IFRS:7
IAS32	الأدوات المالية : العرض	ألغي سنة 2007 ليحل محله IFRS:7
IAS35	العمليات غير المستمرة	ألغي سنة 2005 وحل محله IFRS:5

2. المعايير المحاسبية الدولية السارية المفعول

رقم المعيار	اسم المعيار	موضوع و هدف المعيار
IAS1	عرض القوائم المالية	يهدف إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى .
IAS2	المخزون	يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية،
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	يهتم بقائمة التدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.
IAS8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	يهتم بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة ، كما يعرض المعيار أمثلة توضيحية.
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	يهدف إلى وصف تاريخ تعديل الشركة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ القوائم. ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.
IAS11	عقود الإنشاء	يعرض المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء. ويحدد شروط قياس الإيراد والاعتراف به وكذلك قياس تكاليف العقد، والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغييرات في التقديرات.
IAS12	ضرائب الدخل	يصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.
IAS16	الممتلكات والمصانع والمعدات	يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها. كما يحدد عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.
IAS17	عقود الإيجار	يضمن تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار وأنواعه، التمويلي والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها.

IAS**18**	الإيراد	يعرف الإيراد و قياسه.
IAS**19**	منافع الموظفين (التقاعد)	يهدف إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها. و ينص على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.
IAS **20**	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	يعّرف المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.
IAS**21**	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي وبفرو قات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.
IAS**23**	تكاليف الاقتراض	يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض.
IAS**24**	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	يحدد الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.
IAS**26**	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	يهتم ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.
IAS**27**	القوائم المالية الموحدة	يهتم بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح.
IAS**28**	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	يعرف المنشأة الزميلة ويعرض طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتهما.
IAS **29**	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	يطالب المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.
IAS **31**	الحصص في المشاريع المشتركة	يهتم بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمنفصلة.

IAS**33**	حصة السهم من الأرباح	يهدف إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح.
34 IAS	التقارير المالية المرحلية	يهدف إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية.
IAS**36**	انخفاض قيمة الموجودات	يعرض المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها.. ويعرف المبلغ القابل للاسترداد. كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.
IAS**37**	المخصصات , الالتزامات والموجودات الطارئة	يهدف إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة.
IAS**38**	الموجودات غير الملموسة	يعرض المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. وينص على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه. و ينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.
39 IAS	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	يهدف إلى إكمال أحكام المعيار 32 الذي سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.
IAS**40**	الاستثمارات العقارية	ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح المتعلق بها . وصف الممتلكات المشغولة من المالك .
IAS**41**	الزراعة	يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به

المصدر : بوفاسة سليمان ،خليل عبد القادر ، "نحو توافق دولي لنظام محاسبي و مالي " الملتقى الدولي حول "الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 15/13/أكتوبر /2009 ، البليدة ، ص ص :10-12

3. قائمة معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS

رقم المعيار	عنوان المعيار	هدف المعيار
IFRS1	تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة	أن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان أمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة والبيانات المالية للشركات الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية
IFRS2	المدفوعات على أساس الأسهم	ويهدف هذا المعيار إلى تحديد كيفية قيام الشركة بإعداد التقارير عندما تقوم بمعاملة تنطوي على مدفوعات مبنية على أساس أسهم. ويقتضي هذا المعيار، على وجه الخصوص، أن توضح الشركة في أرباحها أو خسائرها أو مركزها المالي آثار المعاملات القائمة على المدفوعات المبنية على الأسهم، بما في ذلك المصروفات المتصلة بالمعاملات التي يمنح فيها العاملون خيار الاكتتاب في الأسهم.
IFRS3	اندماج الأعمال	يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية التي تقوم الشركة بإعدادها عند قيامها بعملية اندماج الأعمال، ويحدد على وجه التحديد ضرورة المحاسبة عن جميع عمليات الاندماج بتطبيق طريقة الشراء، ومن ثم تقوم الشركة المقتنية بالاعتراف بأصول الشركة المقتناة والتزاماتها الحالية والمحتملة

		القابلة للتحديد بالقيم العادلة في تاريخ الاقتناء كما تعترف بالشهرة والتي يتم اختيارها فيما بعد لأغراض الاضمحلال في القيمة وليس استهلاكها
IFRS4	عقود التأمين	يهدف هذا المعيار إلى تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل أي شركة تصدر مثل هذه العقود، ويتطلب هذا المعيار على وجه الخصوص ما يلي18: أ. نطاق محدود من التعديلات التي يتم إدخالها على نظم المحاسبة في شركات التأمين فيما يتصل بعقود التأمين. ب. الإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ التي تظهر في القوائم المالية الخاصة بشركة التأمين والتي تنشأ عن عقود التأمين بما يساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم وتقييم وتوقيت ومدى عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقعة	يهدف هذا المعيار إلى تحديد محاسبة الأصول المحتفظ بها برسم البيع ومحاسبة عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها. ولا تنطبق أحكام القياس الواردة في هذا المعيار على الأصول الضريبية المؤجلة، والأصول الناشئة عن منافع الموظفين، والأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (39) والأصول

		غير المتداولة التي يتم محاسبتها وفقاً لنموذج القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (40) والحقوق التعاقدية بموجب عقود التأمين كما هي محددة في المعيار الدولي رقم (4)
IFRS6	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) و تقييمها	يهدف هذا المعيار إلى توفير بعض الإرشادات الأولية المحددة حول محاسبة هذه الأنشطة إلى أن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء مراجعة أكثر شمولية لمحاسبة الصناعات الاستخراجية، وبصورة أكثر تحديداً فإن هذا المعيار الدولي يهدف إلى[20]: – تحديد النفقات التي ستشمل وتستثني من أصول الاستكشاف والتقييم . – يتم إعفاء أصول الاستكشاف والتقييم من جزء من التسلسل الهرمي في معيار المحاسبة الدولي (8) الخاص بالمعايير التي يتوجب على الشركة استخدامها لصياغة سياسة محاسبية إذا لم ينطبق أي من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل محدد على بند معين.
IFRS7	الأدوات المالية	يهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد

		المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية ما بين أصول مالية والتزامات مالية وأدوات وحقوق ملكية، وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد وتوزيعات أرباح و خسائر
IFRS8	القطاعات التشغيلية	هذا المعيار إلى تحديد أُسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع سواء كان القطاع جغرافي أو قطاع أعمال للوصول إلى ما يلي: – تحسين فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية للأداء السابق للشركة. – تحسين قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر وعوائد الشركة. – تحسين القدرة على فهم واستيعاب كل ما يتعلق بالشركة ككل.
IFRS9	الأدوات المالية (متطلبات الاعتراف)	
IFRS10	القوائم (البيانات)المالية الموحدة	
IFRS11	ترتيبات مشتركة	
IFRS12	الإفصاح عن المصالح في كيانات أخرى	
IFRS13	قياس القيمة العادلة	

المصدر : احمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة،الملتقى الدولي حول " الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية13 – 15 / اكتوبر /2009 البليدة، ص ص:9-16

الملحق رقم (03): المفاهيم الأساسية لعناصر الكشوف المالية

المصطلح	مفهومه
الأصول	**الأصل هو أي شيء له قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، شريطة أن يكون قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط ألا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس.**
الخصوم:	**"الالتزام" هو تعهد قائم على المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة عمليات أو أحداث ماضية، شريطة أن يكون الالتزام قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط ألا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بحق غير قابل للقياس.**
حقوق الملكية	**تمثل حقوق أصحاب رأس المال مقدار ما يتبقى من أصول المنشأة بعد استبعاد خصومها بمعنى أنها تعادل دائما "صافي الأصول" (الأصول ناقصا الخصوم) ، ولهذا يطلق عليها اصطلاح "القيمة المتبقية" لأصحاب رأس المال وتنبثق هذه القيمة من حقوق الملكية ، وتنطوي على العلاقة التي تربط المنشأة بأصحابها كملاك تمييزا لتلك العلاقة عن العلاقات التي قد تربطهم بالمنشأة كموظفين أو موردين أو مقرضين ، أو عملاء ... الخ.**
الإيرادات	**إيرادات المنشأة هي مقدار زيادة الأصول أو نقص الالتزامات – أو كلاهما– خلال فترة زمنية معينة نتيجة بيع السلع، أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام الأصول التي تملكها ، أو تقديم الخدمات ، أو تأدية أنشطة أخرى تستهدف الربح – مما يدخل ضمن الأعمال الرئيسية المستمرة للمنشأة**
المصروفات	**المصروف هو انقضاء أصل أو تحمل التزام – أو كلاهما معا – خلال فترة زمنية معينة نتيجة إنتاج السلع أو بيعها، أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام أصول المنشأة أو تأدية خدمات للغير وغير ذلك من الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة.**
المكاسب والخسائر	**المكاسب هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة العمليات العرضية أو الفرعية للمنشأة مع غيرها من الوحدات. والظروف والأحداث الأخرى التي تتأثر بها خلال فترة زمنية معينة.وذلك بخلاف الزيادة في صافي الأصول التي تنتج من الإيرادات أو من استثمارات أصحاب رأس المال أو المساهمات الرأسمالية من غير أصحاب رأس المال** **والخسائر هي النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة العمليات العرضية أو الفرعية للمنشأة مع غيرها من الوحدات ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بخلاف النقص**

	في صافي الأصول الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على أصحاب رأس المال.
صافي الدخل (صافي الخسارة	**صافي الدخل (صافي الخسارة) عن مدة زمنية معينة هو مقدار الزيادة (النقص) في حقوق أصحاب رأس المال أي في صافي الأصول – وينتج صافي الدخل (صافي الخسارة) من الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية، ويتضمن ذلك كافة التغيرات في صافي الأصول خلال تلك الفترة فيما عدا التغيرات التي تنتج من استثمارات أصحاب رأس المال أو التوزيعات عليهم أو المساهمات الرأسمالية من مصادر أخرى غير أصحاب رأس المال.**
استثمارات أصحاب رأس المال والتوزيعات عليهم	**استثمارات أصحاب رأس المال هي مقدار الزيادة في صافي أصول المنشأة نتيجة تحويل أصول أو تقديم خدمات من وحدات أخرى إلى تلك المنشأة، أو نتيجة قيام وحدات أخرى بتسديد التزاماتها بغية الحصول على حقوق الملكية في المنشأة أو زيادة ما يملكونه من تلك الحقوق.** **ويقصد بالتوزيعات على أصحاب رأس المال مقدار النقص في صافي أصول المنشأة نتيجة تحويل أصول أو تقديم خدمات إلى أصحاب رأس المال، أو تحمل المنشأة التزامات تجاه مالكيها مقابل تخفيض حقوق ملكيتهم، أو إنهاء تلك الحقوق.**

المصدر : بن أفرج زوينة ،القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية ، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق "، 25،26، ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس ، ص ص :5-6

الملحق رقم 04: تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) و تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

1. تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن_1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الحزينة خلال الفترة			

2. تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن_1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) لـ:			
. الاهتلاكات و المؤونات			
. تغير الضرائب المؤجلة			
. تغير المخزونات			
. تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
. تغير الموردين و الديون الأخرى			
. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

SOCIETE: Société de Distributio **EXERCICE :** 2012 11/04/2013

CENTRE: DD OUARGLA URBAIN

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2012	amort 2012	2012	2011
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11,900,077.76		11,900,077.76	11,900,077.76
Agencements et aménagements de terrains		38,337,569.73	19,087,500.87	19,250,068.86	19,250,068.86
Constructions (Batiments et ouvrages		274,108,996.96	117,897,769.76	156,211,227.20	156,211,227.20
Installations techniques, matériel et outillage		7,363,493,406.08	3,751,235,121.36	3,612,258,284.72	3,545,011,163.14
Autres immobilisations corporelles		954,939,728.46	276,139,884.70	678,799,843.76	614,680,238.22
Immobilisations en cours		1,987,597,536.95		1,987,597,536.95	1,675,741,002.20
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10,000.00		10,000.00	10,000.00
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		34,672,085.29		34,672,085.29	34,672,085.29
TOTAL ACTIF NON COURANT		10,665,059,401.20	4,164,360,276.69	6,500,699,124.51	6,057,475,862.64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2,535,114,258.14	177,848,823.16	2,357,265,434.98	788,144,728.65
Stocks et encours		414,967.89		414,967.89	405,233.70
Créances sur sociétés du groupe et associés		0.00		0.00	0.00
Autres débiteurs		1,685,000,666.49	4,573,640.20	1,680,427,026.29	956,854,662.28
Impôts		144,835,298.93		144,835,298.93	95,726,346.65
Autres actifs courants		72,823.80		72,823.80	0.00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		169,586,641.71	2,299,192.52	167,287,449.19	165,345,324.09
TOTAL ACTIF COURANT		4,535,024,656.96	184,721,655.88	4,350,303,001.08	2,006,476,295.37
TOTAL GENERAL ACTIF		15,200,084,058.16	4,349,081,932.57	10,851,002,125.59	8,063,952,158.01

SOCIETE: Société de Distributio **EXERCICE :** 2012 11/04/2013

CENTRE: DD OUARGLA URBAIN

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195,510,514.89	195,510,514.89
Résultat net		1,797,776,606.29	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 27,794,496.03	- 27,794,496.03
compte de liaison**		4,236,918,394.14	5,340,127,085.57
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6,202,411,019.23	5,507,843,104.40
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		76,472,009.63	71,793,908.90
Impôts (différés et provisionnés)		52,692,307.33	52,692,307.33
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2,286,751,622.99	1,978,434,292.97
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2,415,915,939.99	2,102,920,509.20
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		106,729,182.06	368,507,981.68
Impôts		364,613,414.97	32,691,449.68
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0.00	0.00
Autres dettes		621,230,396.69	50,281,703.23
Trésorerie passif		0.00	1,707,409.85
TOTAL PASSIFS COURANTS		1,092,572,993.72	453,188,544.41
TOTAL GENERAL PASSIF		9,710,899,952.89	8,063,952,158.01

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre — **EXERCICE** 2013

CENTRE DD OUARGLA URBAIN — **DATE** 26/03/2014 15.22.16

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2013	amort 2013	2013	2012
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11 900 077,76		11 900 077,76	11 900 077,76
Agencements et aménagements de terrains		38 337 569,73	19 896 609,73	18 440 960,00	18 440 960,00
Constructions (Batiments et ouvrages		274 108 996,96	123 703 339,71	150 405 657,25	150 405 657,25
Installations techniques, matériel et outillage		8 305 393 107,92	3 969 963 478,78	4 335 429 629,14	3 836 206 962,75
Autres immobilisations corporelles		1 003 918 837,38	364 616 275,92	639 302 561,46	640 391 298,81
Immobilisations en cours		1 981 325 850,72		1 981 325 850,72	1 711 559 052,24
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		34 672 085,26		34 672 085,26	34 672 085,26
TOTAL ACTIF NON COURANT		11 649 666 525,73	4 478 179 704,14	7 171 486 821,59	6 403 586 094,11
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 105 595 859,97	312 553 848,65	1 793 042 011,32	1 331 504 988,92
Stocks et encours		375 428,08		375 428,08	544 207,41
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 591 091 130,60	5 473 447,84	1 585 617 682,76	926 544 882,01
Impôts		112 095 038,70		112 095 038,70	74 285 549,83
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		167 646 607,87	2 139 432,60	165 507 175,27	660 204 131,28
TOTAL ACTIF COURANT		3 976 804 065,22	320 166 729,09	3 656 637 336,13	2 993 083 759,45
TOTAL GENERAL ACTIF		15 626 470 590,95	4 798 346 433,23	10 828 124 157,72	9 396 669 853,56

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2013

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 26/03/2014 15.27.33

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 510 514,85	195 510 514,85
Résultat net		- 693 800 465,52	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 45 774 829,70	- 45 774 829,70
compte de liaison**		7 584 424 818,66	6 238 312 923,57
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 040 360 038,29	6 388 048 608,72
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		240 472 818,34	67 121 573,58
Impôts (différés et provisionnés)		30 315 734,82	30 315 734,82
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 821 673 849,62	2 345 562 446,47
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 092 462 402,78	2 442 999 754,87
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		250 191 759,69	260 803 851,10
Impôts		287 897 841,62	74 623 477,45
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		124 167 030,99	230 194 161,42
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		662 256 632,29	565 621 489,97
TOTAL GENERAL PASSIF		10 795 079 073,33	9 396 669 853,56

SOCIETE: Société de Distributio **EXERCICE :** 2012 11/04/2013

CENTRE: DD OUARGLA URBAIN

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2012	2011
Ventes et produits annexes		4,502,225,016.49	0.00
Variations stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I - Production de l'exercice		4,502,225,016.49	0.00
Achats consommés		- 18,750,082.83	0.00
Prestations reçues production energie et matériel		- 1,398,651,431.12	0.00
Services extérieures et autres consommations		- 156,019,156.75	0.00
Prestations reçues services		- 641,326,064.92	0.00
II - Consommation de l'exercice		- 2,214,746,735.62	0.00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2,287,478,280.87	0.00
Charges de personnel		- 407,505,800.67	0.00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 88,625,681.57	0.00
Prestations reçues Impôts et taxes			
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1,791,346,798.63	0.00
Autres produits opérationnels		47,417,907.35	0.00
Autres Prestations fournis			
Autres charges opérationnelles		- 60,000.00	0.00
Autres Prestations reçues			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 36,090,477.47	0.00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues			
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0.00	0.00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies			
Prestations reçues sect. auxiliaires			
Prestations fournies sect. auxiliaires			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1,802,614,228.51	0.00
Produits financiers			
prestations fournies frais financiers			
Charges financières		- 4,767,836.78	0.00
Prestations reçues frais financiers			
VI - RESULTAT FINANCIER		- 4,767,836.78	0.00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1,797,846,391.73	0.00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations)sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4,549,642,923.84	0.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2,751,796,532.11	0.00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1,797,846,391.73	0.00
Eléments extraordinaires (charges)		- 69,785.48	0.00
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2013

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 26/03/2014 15.29.09

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2013	2012
Ventes et produits annexes		6 562 176 128,64	5 649 285 858,47
Prestations fournies production energie et matériel		0,00	20 252 078,95
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations fournies services		- 39 619,74	0,00
I - Production de l'exercice		6 562 136 508,90	5 669 537 937,42
Achats consommés		- 28 284 338,84	- 22 438 463,80
Prestations reçues production energie et matériel		- 4 640 699 852,19	- 3 149 153 315,13
Services extérieures et autres consommations		- 172 904 118,85	- 193 047 663,79
Prestations reçues services		- 1 724 360 875,91	- 951 112 924,74
II - Consommation de l'exercice		- 6 566 249 185,79	- 4 315 752 367,46
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 4 112 676,89	1 353 785 569,96
Charges de personnel		- 444 232 044,30	- 410 704 601,17
Prestations reçues personnel		0,00	- 638 824,96
Impôts, taxes et versements assimilés		- 88 646 646,87	- 88 625 681,57
Prestations reçues Impôts et taxes		0,00	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 536 991 368,06	853 816 462,26
Autres produits opérationnels		1 733 196,26	84 479 623,39
Autres Prestations fournis		0,00	
Autres charges opérationnelles		- 62 500,00	- 60 000,00
Autres Prestations reçues		0,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 177 213 203,99	- 418 656 787,41
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 631 735,29	469 096,03
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		0,00	
Prestations fournies sect. auxiliaires		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 696 902 140,50	520 048 394,27
Produits financiers		0,00	
prestations fournies frais financiers		0,00	
Charges financières		- 147 441,51	- 4 768 847,41
VI - RESULTAT FINANCIER		- 147 441,51	- 4 768 847,41
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 697 049 582,01	515 279 546,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations)sur résultats ordinaires		0,00	22 376 572,51
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 579 501 440,45	5 754 486 656,84
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 276 551 022,46	- 5 216 830 537,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 697 049 582,01	537 656 119,37
Eléments extraordinaires (produits)		3 249 116,49	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	- 69 785,48